



٥



**كلية التربية**

**قسم أصول التربية**

# **التربية وقضايا العصر**

**إعداد**

**أ.د/ أحمد غنيمي مهنأوي**

**أ.د/ صلاح الدين محمد توفيق**

**د/ صابر بن إبراهيم رياض**

**أ.م.د/ وفاء عبد الفتاح محمود إبراهيم**

**كلية التربية- جامعة بنها**

**2024 / 2023 م**

## مقدمة :

لا شك أن التربية من أهم عوامل صنع التقدم و التغيير في المجتمع، إذ هي تقوم بتكوين و تشكيل الأفراد في أي مجتمع، و هي الأداة التي نستطيع عن طريقها اكتشاف طاقات الإنسان و إمكانياته و قدرته على التغيير والتطوير و إحداث التقدم.

ومن جهة أخرى فإن التربية هي التنمية بالمعني الشامل للتنمية في كل جوانبها فهي تنمي الفرد فقط و في إطار قدراته و استعداداته، بل هي تنمي المجتمع و قدراته البشرية وهم أيضاً صناع المجتمعات والأمم.

ومن جهة ثالثة فإن عالم اليوم في تغير مستمر، فما كان يحتاجه طالب الأمس من قضايا و اهتمامات علمية معينة عند إعداد و تكوينه قد لا يكون مطلوباً له في الوقت الراهن بسبب التزايد المستمر في التدفق العلمي و المعرفي الذي شمل كل مجالات البحث العلمي وكل جوانب الحياة المختلفة، و الذي لم يترك شيئاً في صورته التقليدية التي كنا نعرفها إلا إذ أحدث فيها تغييراً أو انقلاباً لم نكن نتوقعه.

وهذا كله يلقي عبئاً كبيراً على القائمين على التعليم و على أساتذة التربية تجاه تطوير أنفسهم و تجاه تطوير المعرفة التي يقدمونها لطلابهم لتسلحهم بكل ما هو جديد في مجال العلوم التربوية والنفسية و ما تشتمل عليه من نظريات علمية وقضايا معاصرة و وسائل تكنولوجيا حديثة يحتاج إليها مجتمعنا المعاصر من أجل النهوض به و تطويره حتى لا يتخلف عن ركب الحضارة و التقدم.

من أجل ذلك جاء هذا الكتاب و هو ( التربية وقضايا العصر ) ليتناول مجموعة من القضايا في إطارها التربوي، وذلك لتوسيع مدارك طلابنا الأعزاء وربطهم بمجتمعهم وقضاياهم المختلفة؛ حتى لا يكونوا منعزلين عن واقعهم الذين يعيشون فيه وبالتالي يطبقون نفس هذه الأفكار على طلابهم في المدارس بعد تخرجهم.. ولهذا تناول الكتاب العديد من القضايا والموضوعات، مثل: مفهوم التربية وأهدافها، وأهمية التربية للفرد والمجتمع، ومثل: مجتمع المعرفة وعلاقة التربية بذلك، ومثل ثقافة ريادة الأعمال، ومثل ما يتعرض له المجتمع من انحراف فكري ودور التعليم الجامعي في مواجهة ذلك، ومثل التعليم للجميع وعلاقة ذلك بتحقيق جودة الحياة.

المؤلفون

قسم أصول التربية- كلية التربية- جامعة بنها

2024 /2023م

## محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة
الفصل الأول : التربية (المفهوم – الأهداف)	27 - 4
الفصل الثانى : التربية ومجتمع المعرفة	61-28
الفصل الثالث : ثقافة ريادة الأعمال والتعليم للريادة	83-62
الفصل الرابع : الانحراف الفكرى ودور التعليم الجامعى فى مواجهته	109-84
الفصل الخامس: المشاركة المجتمعية في التعليم	140-110

## التربية (المفهوم – الأهداف)

محتويات الفصل :

مقدمة.

أولاً : مفهوم التربية.

ثانياً : مفهوم التربية والتعليم والتعلم.

ثالثاً : تطور مفهوم التربية.

رابعاً : أهداف التربية.

خامساً : خصائص التربية.

سادساً : أهمية التربية للفرد والمجتمع.

## الأهداف التعليمية للفصل

- 1- التعرف على مفهوم التربية
- 2- الإطلاع على الشروط التي لابد من توافرها في المفهوم الجيد للتربية.
- 3- التفريق بين مفهوم التربية ومفهوم التعليم ومفهوم التعلم.
- 4- التعرف على التطورات التي مر بها مفهوم التربية عبر العصور المختلفة.
- 5- التمكن من تحديد الأهداف المختلفة للتربية.
- 6- إدراك الخصائص المتعددة للتربية.
- 7- تحديد أهمية التربية وضرورتها للفرد.
- 8- تحديد أهمية التربية وضرورتها للمجتمع.

### التربية (المفهوم – الأهداف)



#### مقدمة

ظهرت التربية مع ظهور الإنسان على وجه الأرض، وشعوره بكيانه باعتباره فرداً في جماعة من الجماعات كالأسرة أو القبيلة. وبدأت في وسط ملئ بالكائنات الحية المختلفة، وكان لابد له من الدخول في تنافس مع مختلف هذه الكائنات من أجل أن يحافظ على بقاء حياته واستمرارها مستغلاً قواه الجسدية للتغلب على كل ما يواجهه من مشاكل، وقد أدرك أنه متميز عن باقي المخلوقات الحية، وأنه متفوق عليها، وأن عليه أن يستغل التميز والتفوق بعقله لتحسين ظروف حياته، وكان أول شيء سخر له عقله وأفكاره هو القدرة على ملاحظة الظواهر الطبيعية المحيطة به للعمل على الاستفادة منها في حياته، وبذلك بدأت تتكون لديه المعارف والمعلومات والخبرات المختلفة التي أخذت توفر له مع مرور الزمن كصفات جديدة.

ومن هذا المنطلق يمكن القول أن تفاعل الإنسان كان مستمراً مع بيئته التي أصبحت مدرسته الأولى، إذ كان ينهل منها المعرفة، ويتعلم مهامه ويمارسها، وهذا التفاعل المستمر بينه وبين بيئته هو ما نسميه "التربية" التي هي الحياة نفسها.

وبقدر ما يتوافر للتربية من وضوح وعمق في المفاهيم والأسس التي تستند إليها تكون قوتها وفعلها في حياة الأمم والشعوب وفي اتجاهات الأفراد وفي العلاقات المختلفة وفي مجالات العمل المتعددة، ونظراً لهذه الأهمية للتربية باعتبارها مسألة حيوية لازمة وضرورة اجتماعية، فلقد زاد اهتمام الناس بها، واشتدت الحاجة إلى دراستها والتعرف على أبعادها، ومن ثم كان ضرورياً بالنسبة لدارس التربية - وممارسها

فى المستقبل – أن يتعرف على طبيعة هذه العملية، ماهيتها وجوانبها المختلفة وضرورتها، وذلك ما نعى به فى هذا الفصل.

## أولاً: مفهوم التربية :

تتعدد الآراء حول مفهوم التربية، ويختلف الناس حولها، ومرجع ذلك ومردّه يكمن فى الاختلاف حول موضوع التربية، وأيضاً فهم الطبيعة الإنسانية، والذي يعود فى المقام الأول إلى الاختلاف فى الفلسفات أو البيئات الثقافية التى تتميز وتتباين بتباين القوى والعوامل المؤثرة من فلسفية وثقافية واجتماعية ودينية، وهكذا. والتربية تعتبر ظاهرة اجتماعية، ذلك لأنها لا تتم فى فراغ أو دون وجود المجتمع، إذ لا وجود لها إلا بوجود المجتمع، وفضلاً عن ذلك فإن وجود الإنسان الفرد المنعزل عن مجتمعه أو جماعته لا يمكن تصوّره إذ أنه مستحيل بل خرافة.

والتربية فى كل أحوالها لا تهتم بالفرد منعزلاً عن المجتمع، بل تهتم بالفرد والمجتمع معاً وفى وقت واحد ومتزامن من خلال اتصال الفرد بمجتمعه وتفاعله معه سلباً وإيجاباً. وبقدر اختلاف المجتمعات وتباينها تختلف التربية فى أنواعها ومفهوماتها وأهدافها وطرقها، والسبب فى ذلك فعل وتأثير القوى الثقافية التى تؤثر فى كل مجتمع على حدة، والأمر يتضح جلياً إذا سلمنا أن لكل مجتمع إنسانى قيمة ومعايير وأهدافه التى ينشدها وتعبّر عنه، ويعمل جاهداً على تحقيقها بطرقه ووسائله الخاصة به، والتى تتناسب معه وارتضاها وذلك من خلال أفراد ولبناته المكونة له.

## أ-المعنى اللغوى التربية :

يعنى مفهوم التربية Education فى اللغة العربية: التنمية والزيادة، فيقال مثلاً: رباه بمعنى نماء، ومعنى ربي فلان فلاناً أى غذاه ونشأه، وربى بمعنى نمى قواه الجسدية والعقلية والخلقية والعقيدية، أى أن كلمة ربي وتربى تستخدم بمعنى نشأ وتغذى.

وربما الشئ (يفتح الرأ والباء)، ورباه، تستخدم بمعنى زاده ونماه، وأربيته تأتى بمعنى نميته.

وتعود كلمة تربية فى أصولها اللغوية إلى ثلاثة معان، وهى كالاتى:

المعنى الأول: ربا وربى ورب، الأصل فيها ربا يربو بمعنى نما ينمو.

المعنى الثانى: ربي، يربى، بمعنى نشأ وترعرع.

المعنى الثالث: رب، يرب، تأتى بمعنى أصله وتولى أمره، وساسه ، وقام عليه بالرعاية.

## ب-المعنى الاصطلاحي للتربية:

للتربية تعريفات كثيرة وردت فى القواميس والمعاجم وفى مؤلفات التربويين بعضها بنيتها اتفاق وبعضها بينها اختلاف، والخلاف فى وجهات النظر مقبول ومعقول طالما أن الإنسان عضوية معقدة يمكن النظر إليها من جهات كثيرة، ونشعر أن الاتفاق أيضاً مقبول ومعقول طالما أن العضوية تحمل عناصر أساسية واحدة يجب أخذها بعين الاعتبار مهما اختلفت وجهات النظر.

فيعرفها المعجم الفلسفى على أنها "تربية النشئ وتوجيههم اجتماعيا لما فيه مصلحتهم ومصلحة البيئة، وتتم هذه التربية وفق فلسفة معينة.

وجاء فى "قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية" أن التربية Education تنمية قوى الإنسان الطبيعية والعقلية والأدبية والفنية تنمية تعدده لنفع نفسه ومجتمعه، كما تكسبه الجدارة الاجتماعية اللازمة لمواجهة محيطه.

ويقدم معجم العلوم السلوكية عدة تعريفات للتربية من أهمها:

1- أن التربية تعنى التغييرات المتتالية التى تحدثت للفرد والتى تؤثر فى معرفته واتجاهاته وسلوكه كنتيجة للدراسة والتعليم المدرسى.

2- أن التربية تعنى نمو الفرد الناتج عن الخبرة أكثر من كونه ناتجا عن النضج،

ويقدم "جود" Good فى معجمه التربوى أربعة معانٍ للتربية تتمثل فى الآتى:

1- هى مجموعة العمليات التى من خلالها يقوم الفرد بتنمية قدراته واتجاهاته وصور أخرى من السلوك ذات القيمة الإيجابية فى المجتمع الذى يحيا فيه.

2- هى العملية الاجتماعية التى يخضع الأفراد من خلالها لتأثيرات بيئة أو وسط منقى ومضبوط (كالمدسة مثلا) وذلك حتى يمكن لهم أن يحققوا كفاءتهم الاجتماعية وأقصى نموهم الفردى.

3- هى الفن الذى بواسطته يتوفر لكل جيل من الأجيال معرفة الماضى فى صورة منظمة.

4- هى مصطلح عام يقصد به عادة المقررات المهنية التى تقدم فى معاهد التعليم العالية لإعداد المعلمين - مثل: علم النفس التربوى - فلسفة التربية - تاريخ التربية - المناهج وطرق التدريس والإدارة والإشراف.

**ويعرفها معجم المصطلحات التربوية بأنها:**

1- نشاطات تهدف إلى تنمية قدرات الفرد واتجاهاته وغيرها من أشكال السلوك ذات القيمة الإيجابية فى مجتمعه حتى يمكنه أن يحيا فيه حياة سوية.

2- علم يبحث فى أصول تنمية الفرد ومناهجها وعواملها الأساسية، وأهدافها الكبرى.

3- مجالات نظرية وعملية يدرسها من ينوى العمل كمعلم كجزء من إعداد المهنة، وكشئ مميز من المواد الأكاديمية، وتتكون هذه المجالات من الأسس النفسية والاجتماعية.

4- طبقاً لليونسكو UNESCO : "تدريس خمنظم متصل يصمم بهدف توصيل مزيج من المعارف والمهارات Skills والتفهم ذوات القيمة إلى جميع أنشطة الحياة.

والواقع، أننا نجد أنفسنا فى مواجهة أربعة معانٍ أساسية على الأقل، لكلمة "تربية" (أ) التربية كمؤسسة تربوية، (ب) التربية كنشاط (أو فعل)، (ج) التربية كمضمون (أو محتوى)، (د) التربية كنتائج.

والتربية كمؤسسة تعليمية تبدو لنا أنها الناتج الإجمالى للهيكل التنظيمية، سواء فى بلد ما، أو فى مجموعة بلاد، أو فى زمن معين، والتى فرضها تعليم التلاميذ (المتعلمين)، والتى تعمل بوجه عام، وفق قواعد



دقيقة، وتكشف فى لحظة معينة من التاريخ عن سمات ذات استقرار معين، وهذه هى الكيفية التى أمكننا بها تحليل التربية السوفيتية، ومقارنتها بالتربية الأمريكية، كما يمكن أن نقرن التربية القديمة بالتربية الحديثة.

ولتربية كمنشأط (أو كفعل)، هو أكثر المعانى استخداماً حتى حوالى سنة 1950م وهذا هو التعريف المسيطر الذى أعطاه لها عالم الاجتماع دور كايم فى مطلع القرن الحالى (سنة 1911)، وهذا التعريف أثر فى كثير من أجيال عديدة من المربين : "التربية هى النشاط (أو الفعل) الذى تمارسه أجيال من البالغين على أولئك غير الجاهزين للحياة الاجتماعية بعد 0 وغرضها أن تحدث فى الطفل قدراً من التغيرات البدنية، والفكرية والأخلاقية التى يتوقعها منه المجتمع ككل، والبيئة الاجتماعية التى يعد لها بوجه خاص 0

ولكن، بعد سنة 1921، نجد تعريفاً يعطى تهاهاً آخر للعملية التربوية هو التعريف الذى اقترحه فى (كاليه) Calais العصابة الدولية للتربية الجديدة وفحواه : تعمل التربية على تنمية استعدادات كل شخص إلى أقصى حد بكمل وجه ممكن، باعتباره فرداً، وفى الوقت ذاته باعتباره عضواً فى مجتمع يحكمه التضامن، والتربية غير قابلة للانفصال عن التطور الاجتماعى، أنها تكون إحدى القوى التى يعطيها لنا العلم والتجربة عن الطفل والإنسان والمجتمع 0

وبغض النظر عن المواقف الفلسفية التى يتخذها أناس مختلفون (والتي، كما نستطيع أن نراها، شديدة الاختلاف)، فإن التعريفين متشابهان على المستوى الشكلى، حيث أنهما يتضمنان كلاً من مشكلة الأهداف وعمليات النشاط 0 ونحن نواجه بالتأكيد بالمعنى الثانى الذى أعطيناه لكلمة تربية - أعنى - "التربية كمنشأط" 0 ولذلك، فإن التربية كمنشأط تشمل كثيراً من الجوانب التى تكون مضطربة فى أغلب الأحيان، أعنى : جوانب الأهداف، وجوانب الطرق، والأساليب، وجوانب العمليات النفسية المتضمنة (والتي نوجدها أو نستخدمها عند التعامل مع التلميذ) 0 وهنا مرة أخرى يودى بنا التحليل العلمى لهذه الجوانب المختلفة إلى علوم تربوية متميزة 0

وكتقريب مبدئى، فإن التربية كمنشأط تتمشى مع ما نسميه "المناهج" ولكن التحليل الأدق يكشف عن وجود حدود لهذا التشابه، فعندما نتحدث عن تربية علمية، أو تربية فنية، وعن النزعة الإنسانية الكلاسيكية أو الحديثة، أو الحركة الإنسانية العلمية)، نجد أننا نبعد كثيراً عن فكرة المنهج، إذ يشير هذا المصطلح فى أغلب الأحوال وبلا استثناء تقريباً إلى جسم من المعرفة التى يجب تحصيلها 0 ومع أن القول بأن التربية "العلمية" تتسم بأنها مجمل من المعرفة فى مجالات مختلفة قول حقيقى، إلا أنها تشمل أيضاً الإبداع والتطوير لعدد معين من الهياكل التنظيمية والعمليات النفسية التى ستغير من فكرة المتعلم عن العالم، والطريقة التى يفهم بها ويستخدمه ويسيطر عليه، وإن التربية الفنية لا تعنى مجرد تحصيل المعرفة بتاريخ الفن أو استخدام أساليب معينة للتعبير، ولكنها يجب أن تعنى بدرجة أكثر بالتحويل العميق للفرد، وأن تشير فيه انفعالات جمالية جديدة ونظرة إلى العالم تلك النظرة التى أثارها كل أولئك الفنانين الذين سبقونا 0

ولا يمكن إجراء تحليل تفصيلى للتربية كمنشأط بدون التعاون مع المتخصصين، وبعدئذ، سوف نتناول مشكلة فن التعلم، ولكن حتى عند هذه النقطة يمكننا أن نجد أن العلوم التربوية التى تختلف إلى حد بعيد عن تلك التى تمت التعرض لها عند تحليل التربية كمؤسسة تربوية 0

وتؤكد التربية "كنتاج" نتيجة التربية "كنشاط المطبقة على التربية كمضمون"، داخل إطار التربية "كمؤسسة تعليمية"، ولم تعد التربية العامة التي كانت تقدم في القرن الثامن عشر، والتي استهدفت تربية إنسان مهذب (جنتلمان) - أى إنسان لديه قدر من المعرفة بكل شئ - هى تربية القرن العشرين، والتي تستهدف تربية الإنسان المعاصر الذى يستطيع أن يكيف نفسه بسرعة مع المواقف الجديدة، وأن يحل المشكلات العديدة المتزايدة التى سوف يواجهها<sup>0</sup> ولكن بدون أن نمضى قدماً فيها نعتبره تحليلاً - ومن الصعب جداً أن نتأكد - لكل تأثيرات التربية (على المدى القصير، والمتوسط، والبعيد)<sup>0</sup> نستطيع أن نقرر أن التحليل النتائج من استخدام طريقة ما أو مضمون ما، يقع فى نطاق إطار تحليل التربية كننتاج<sup>0</sup> وبناء على ذلك، نضرب مثالين فقط، فطرق تعلم القراءة (الطريقة التركيبية مقابل الطريقة التحليلية) أو ما يسمى الطرق<sup>0</sup>

فضلاً عن ذلك فإنه بجانب الإسهامات المباشرة (المنهج التى يجب اتباعها أو الأخطاء التى يجب اجتنابها) والتى تسبب فى بعض الأحيان إلى المعلومات التى نتلقاها من الماضى، يجب أن يخصص مكان للإسهامات غير المباشرة لتاريخ التربية<sup>0</sup> وفى هذا الصدد، فإنه بينما نحاول أن نظهر أن المؤسسات التربوية أو الأفكار ليست ذات طبيعة سمرمية (لم تكن المدرسة قد وجدت بعد) فإن تاريخ التربية يفسح الطريق لممارسات من أجل التغيير، أضف إلى ذلك، أنه بكشف عمق الفجوات بين التأثيرات الفعلية والتأثيرات المتوقعة من أى إصلاح أو أى إجراء فردى، فإن تاريخ التربية يساعد الأفراد أو الجماعات على أن يعيشوا فى وفاق مع هامش عدم اليقين المحيط بنتيجة أى عمل، وهذه مجرد طريقة أخرى لمناقشة أو تسجيل أى عمل يجرى فيما يتعلق بالأشخاص أو المجتمع من وجهة نظر فكر متقائل<sup>0</sup>

هكذا تعددت وجهات النظر والرؤى حول مفهوم التربية، وإن كان ثمة تأكيد على أهمية المفهوم الشامل للتربية، فإنه من الضرورة بمكان التأكيد على مجموعة من الاعتبارات والخصائص التى يجب أن يؤخذ بها عند تناول ذلك المفهوم الشامل للتربية، وذلك لما لها من أهمية فى تكوين عقلية المربي الماهر، وأهم هذه الاعتبارات :

- 1- التربية عملية مستمرة تبدأ منذ بدء الحياة وتستمر إلى نهاية الحياة بالموت<sup>0</sup>
- 2- التربية عملية نمو إنسانى<sup>0</sup> فلا يمكن للإنسان أن يعيش وأن تستمر حياته بدون رعاية الكبار ومساعدته على النمو من ناحية وبدون تهيئته الذاتية للنمو من ناحية أخرى، فهى عملية ضرورية للفرد ولكن ندرك هذه الأهمية نتأمل ماذا يحدث للطفل الإنسانى إذا ما ولد وحده فى مكان مجهول مهجور<sup>0</sup>
- 3- أن التربية عملية ضرورية للمجتمع أيضاً<sup>0</sup> فكما أنها ضرورية للفرد لكى يبقى ويحافظ على استمرار نوعه، فهى ضرورية للمجتمع لكى يبقى ويستمر ويتطور ويتقدم عن طريق نقل ثقافته للأجيال المتلاحقة وتبسيطها وتطويرها والإضافة إليها، وهكذا يستمر المجتمع باستمرار ثقافته عن طريق التربية رغم فناء الأفراد المكونين للمجتمع فى فترة معينة ومن فضل الخالق علينا أن شاءت قدرته تداخل الأجيال مع بعضها - فى الفترة الزمنية الواحدة يتعايش جيل الأطفال مع جيل الشباب وجيل الشيوخ مما يسهل عملية تبادل الخبرات وانتقالها من جيل إلى آخر ليقوم كل جيل بنقلها والإضافة إليها<sup>0</sup> وهكذا<sup>0</sup>
- 4- أن التربية عملية إنسانية فهى تحدث للفرد الإنسانى بمساعدة أفراد آدميين مثله - فالإنسان هو موضوعها وهو أداتها وهو أيضاً نتاجها النهائى فى شكل شخصيات إنسانية ناضجة نامية<sup>0</sup>

5- أن التربية عملية ثقافية<sup>0</sup> فهي تحدث في مجتمع معين له ثقافة خاصة، أى نمط حياة يميزه عن غيره من المجتمعات<sup>0</sup> ولذا كان من الضروري أن تختلف أساليب التربية من مجتمع لآخر وفق ظروف هذا المجتمع أو ذاك وعادا وتقاليده وإمكاناته وقيمه ومعتقداته... إلخ<sup>0</sup>

6- والتربية عملية انتقائية فهي ليست نقلاً للثقافة بما فيها وكل ما فيها بل من القيام بعملية اختبار وانتقاء من بين العناصر الثقافية لاختيار أكثر هذه العناصر ملاءمة للعصر وتحقيق للفائدة<sup>0</sup> ومن هنا يمكن الوصول إلى المفهوم الشامل للتربية والذي يتمثل في:

"تلك المساعي والجهود الاجتماعية المقصودة، وغير المقصودة، المباشرة وغير المباشرة، المخططة وغير المخططة، التي تحدث في مجتمع ما، وفي زمن ما، ومن خلال كل مكونات المجتمع ونظمه ومؤسساته، والتي يكون من نتيجتها نمو الفرد نمواً شاملاً متكاملًا بما يفي بحاجاته ويجعله أكثر توافقاً مع نفسه ومع متطلبات المجتمع وأهدافه<sup>0</sup>

### ثانياً: مفهوم التربية والتعليم والتعلم :

يختلط مفهوم التربية بغيره من المفاهيم الأخرى المتصلة كما سبق أن رأينا في عرضنا السابق لمفهوم التربية<sup>0</sup> ومن المفاهيم التي تختلط بالتربية مفهوم "التعلم"، فالتعليم عندهم هو التعلم، والتعلم هو التعليم ومن أجل أن نعرف الفرق بين هاتين العمليتين؛ ينبغي أن نعرف كل عملية تعريفاً محدداً دقيقاً<sup>0</sup>

#### 1- يمكن أن نعرف عملية التعليم بأنها :

"عملية توفير الشروط المادية والنفسية التي تساعد المتعلم على التفاعل النشط مع عناصر البيئة التعليمية في الموقف التعليمي، واكتساب الخبرات والمعارف والمهارات والاتجاهات والقيم والميول التي يحتاج إليها هذا المتعلم، وذلك بالطرق المناسبة الممكنة"<sup>0</sup>

فنحن نضع المتعلم في عملية التعليم في موقف تعليمي، ويكون لديه الاستعداد العقلي والاستعداد النفسي لاكتساب خبرات معينة، تناسب قدراته واستعداداته، من خلال وجوده في بيئة تعليمية تتضمن عناصر محددة يحقق بها أهدافاً تربوية منشودة<sup>0</sup>

وعملية التعليم يمكن أن تتم في وجود معلم، أو في غيابه<sup>0</sup> فإذا كانت في وجود معلم سميت بعملية التدريس Teaching، التي تعرف بأنها : "نظام من الأعمال مخطط له، يشتمل على عناصر ثلاثة : معلم ومتعلم ومنهج دراسي، على أن يؤدي هذا النظام إلى تعلم التلاميذ ونموهم في جوانبهم المختلفة؛ حيث يشتمل هذا النظام على مجموعة من الأنشطة الهادفة التي يقوم بها كل من المعلم والمتعلم في تفاعل ودينامية، وبعض هذه الأنشطة لغوية، وهي وسيلة الاتصال الأساسية بينهما، بجانب وسائل اتصال صامتة تتضمن الإشارات والإيماءات وتعبيرات الوجه، إلى غير ذلك<sup>0</sup>

ويمكن أن تتم عملية التعليم في عدم وجود معلم، ويمكن هنا أن يكون التعلم فردياً، أو تعاونياً<sup>0</sup> ويتوقف التعلم الفردي على المتعلم نفسه، باستخدام بعض الوسائل التعليمية (كتاب، أو شرائح شفافة، أو فيلم تعليمي، أو كمبيوتر، إلى غير ذلك)<sup>0</sup>

وأما التعليم التعاوني المشترك؛ فيتم في مجموعات من المتعلمين، تتألف كل مجموعة من عدد قليل من المتعلمين (2-5 متعلمين) حيث يساعد بعضهم بعضاً على إتقان مادة تعليمية ما<sup>0</sup> وقد تكون عملية التعليم مقصودة ومستهدفة، وتتم غالباً في المدارس، أو بتعليم الفرد لنفسه، أو تعلمه مع جماعة صغيرة متعاونة<sup>0</sup> وقد تكون عملية التعليم غير مقصودة، كما يحدث في مواقف الحياة المختلفة التي تمر بالفرد بطريقة عفوية فيكتسب الخبرات والمعلومات والمهارات من خلال تلك المواقف<sup>0</sup> أما عملية التعلم Learning فهي عملية متعلقة بالمتعلم نفسه، وما اكتسب من خبرات ومعارف ومهارات وقيم واتجاهات ومعارف ومهارات وقيم واتجاهات وميول، وهي ذات علاقة وطيدة بعملية التعليم؛ حيث إنها نتيجة ومحصلة لها<sup>0</sup> فإذا كانت عملية التعليم شجرة، فإن علمية التعلم هي ثمار هذه الشجرة<sup>0</sup> ونحن نستطيع أن نستدل على أن الفرد قد تعلم شيئاً ما بعد عملية التعليم، من قدرته على القيام بأداء معين لم يكن يستطيع أدائه قبل عملية التعليم<sup>0</sup> لذا يمكن تعريف عملية التعلم بأنها : "تعديل أو تغيير في أداء أو سلوك الفرد نتيجة لمروره بخبرة تعليمية معينة"<sup>0</sup>

والمثل الآتي يوضح عملية التعلم : "جندى مستجد التحق بكتيبة عسكرية من كتائب سلاح الدفاع الجوي، وهذه الكتيبة تستخدم نوعاً من المدافع المضادة للطائرات<sup>0</sup> وعلى هذا الجندى أن يتدرب على هذا النوع من المدافع حتى يتقن تعلم كيف يسقط طائرات العدو بهذا المدفع" يلاحظ في هذا الموقف أن على هذا الجندى المرور بعدد كبير من المواقف والمثيرات المتشابهة حتى يصل إلى هدفه المنشود<sup>0</sup> فعليه أن يتعرف أولاً تركيب أجزاء المدفع، ونظرية تشغيلة، ونوع الذخيرة التي تعمل مع هذا النوع من المدافع، وكيفية تهيئة المدفع للعمل، وكيفية التصويب الصحيح إلى طائرات العدو المهاجمة<sup>0</sup> كما أن عليه أن يتدرب على استخدام هذا المدفع تارة بدون ذخيرة، وتارة أخرى باستخدام الذخيرة الحية، وتارة أخرى باستخدام الذخيرة الحية، وغير ذلك من الخطوات التي تجعل هذا الجندى يمر بمراحل ومواقف مختلفة يستخدم فيها أحياناً قدرته على التذكر، والفهم والتفكير، كما يستخدم هاراته التدريبية حتى يتحسن أدائه شيئاً فشيئاً، وتعدل سلوكياته وتتغير رويداً رويداً حتى يصل في النهاية إلى إتقان تعلم استخدام هذا المدفع في الدفاع عن المنطقة التي يوجد بها<sup>0</sup> وربما لا تحدث عملية التعلم على الرغم من مرور الفرد بعملية التعلم، وهذا ما يحدث كثيراً في المدارس؛ حيث يكون هذا الفرد في أثناء عملية التعليم غير مستعد من الناحية العقلية، أو يكون مثاراً نفسياً بمثيرات خارجية مفرحة أو غير سارة، أو أن يكون متعباً بدنياً، فلا ينتج أى أثر على معلوماته أو سلوكه، ولا يتعلم شيئاً على الرغم من مروره بعملية التعليم، فقد تكون هناك شجرة بالفعل ولا يوجد لها ثمار، ولكن لا يمكن أن تتم عملية التعلم بدون عملية تعليم، فلا ثمار بدون شجرة<sup>0</sup>

ويختلف التعلم عن مفهوم التربية المدرسية في أن التعلم لا يقتصر على المدارس أو مؤسسات التعليم<sup>0</sup> فالإنسان يتعلم في داخل المدرسة وخارجها<sup>0</sup> كما أنه يتعلم طول حياته<sup>0</sup> وبهذا يختلف التعلم عن التربية المدرسية وإن كان إحدى وسائلها<sup>0</sup>

كما أن التعلم يختلف عن التربية بصفة عامة سواء كانت مدرسية أو غير مدرسية في أنه يمكن أن يتم في ظل أى ظروف مقصودة أو غير مقصودة<sup>0</sup> أما التربية فإنها عملية مقصودة موجهة<sup>0</sup>

وقد يختلط مفهوم التربية بالتدريب<sup>0</sup> والخط المميز بينها يتمثل فى عملية التفكير النقدي<sup>0</sup> فالتربية على عكس التدريب تتضمن تفكيراً نقدياً<sup>0</sup> فى حين أن التدريب هو عادة عملية محكمة يقصد بها اكتساب أو تحسين مهارات سلوكية أو أدائية معينة<sup>0</sup> وهذا ينسحب على الإنسان والحيوان<sup>0</sup> فالحيوان يمكن تدريبه كما هو معروف<sup>0</sup> وقد شاع فى الماضى استخدام كلمة التدريب ومازالت تستخدم فى مجالات التدريب المهنى أو التدريب أثناء الخدمة وإن كان استخدام المصطلح الأخير فى طريقه إلى الاندثار بالنسبة لميدان التربية والتعليم<sup>0</sup> فيكثر الآن على سبيل المثال استخدام تربية المعلمين أثناء الخدمة بدلاً من تدريب المعلمين أثناء الخدمة<sup>0</sup>

ويوضح الجدول التالى الفرق بين التربية والتعليم :

التربية Education	التعليم المدرسى Schooling
1- مستمرة مدى الحياة <sup>0</sup>	1- محدد بمراحل زمنية <sup>0</sup>
2- مفتوحة النهاية <sup>0</sup>	2- محكم المراحل والمحتوى <sup>0</sup>
3- تشتمل على كل الخبرات <sup>0</sup>	3- موجه نحو المحتوى والمهارات <sup>0</sup>
4- موجهة نحو النمو <sup>0</sup>	4- موجه نحو المهنة <sup>0</sup>
5- موجهة من الفرد نفسه <sup>0</sup>	5- موجه من العلم <sup>0</sup>
6- متنوعة فى وسائلها وهيئاتها وأشكالها <sup>0</sup>	6- رسمى وشكلى فقط <sup>0</sup>
7- معاشية للحياة <sup>0</sup>	7- إعداد للحياة <sup>0</sup>
8- عشوائية غير منتظمة <sup>0</sup>	8- منظم وغير عشوائى <sup>0</sup>

ثالثاً: تطور مفهوم التربية :

شهد مفهوم التربية عدة تطورات هامة على مر العصور، فكان هذا التطور نتيجة التحولات الاجتماعية من جانب، واتساع النظرة العلمية إلى ميدان التربية من جانب آخر<sup>0</sup> ومن أهم هذه التحولات:

1- أن ميدان التربية انتقل من مرحلة الجهود المبعثرة وغير المنظمة عندما كانت التربية مسئولية الأسرة وغيرها من قطاعات المجتمع إلى مرحلة الجهود المنظمة التى تخطط لها البرامج وتنظم لها المشروعات وتكرس لها الجهود وتصدر بشأنها القوانين والتشريعات التى تنظمها وترسى قواعدها<sup>0</sup>

2- أنها انتقلت من مرحلة احتكار الأسرة لها إلى مرحلة المنظمات المتخصصة التى تقوم بها وتشرف عليها وتوجهها<sup>0</sup> وتظهر إلى جانب الأسرة المؤسسات الدينية والعسكرية والاقتصادية<sup>0</sup> وأخيراً ظهرت المدرسة كمنظمة تربوية رسمية<sup>0</sup>

3- أنها انتقلت من مرحلة تعليم القلة والصفوة إلى تعليم جماهير الشعب، كل الشعب فقد كانت التربية فى الماضى مقصورة على فئة مختارة من الناس قادرة اقتصادياً واجتماعياً<sup>0</sup> أما الآن فقد أصبحت التربية حقاً لكل إنسان تعترف به المواثيق الدولية والقومية على السواء<sup>0</sup> وترتب على ذلك إلزام كثير من الدول بتوفير حد أدنى من التعليم لكل أبنائها بصرف النظر عن الجنس أو اللون أو العقيدة أو المكانة الاجتماعية<sup>0</sup>

وقد يعجب الإنسان من النمو الكمي الهائل الذى حدث فى ميدان التربية خلال السنوات الأخيرة مما يدل على مدى التحول الجماهيرى للتربية والتعليم فى عصرنا الراهن0 كما يتزايد من ناحية أخرى عدد السنوات التى يقضيها كل فرد فى المدرسة مما يدل على مدى التوسع الرأسى إلى جانب التوسع الأفقى0 وقد جاء هذا بالطبع نتيجة لنمو المفاهيم الاجتماعية وغلبة المؤسسات الديمقراطية من ناحية، وزيادة آمال الناس ومطامحهم فى الحياة من ناحية أخرى0

وترتبط جماهيرية التعليم وزيادة الطلب الاجتماعى عليه بالضغوط الهائلة التى يواجهها أى نظام تعليمى فى أى بقعة من العالم لكى يسمح باستمرار وعلى كل المستويات بقبول أعداد متزايدة من التلاميذ0 ومن يدرى ربما يأتى الوقت الذى تصبح فيه المراحل الجامعية العليا للتعليم حقا جماهيريا أيضاً0

4- أنها انتقلت من كونها عملية تعليمية ضيقة تعنى بالحفظ والاستظهار والتحصيل إلى كونها عملية ثقافية دينامية بعقل الإنسان وفكره وضميره وخلقه، كما تتكامل فيها الأبعاد الجسمية والنفسية والاجتماعية وغيرها0 وأصبحت التربية مفهوم شامل متكامل له أبعاد فردية واجتماعية معا0

5- أنها انتقلت من كونها عملية مرحلية تنتهى عند مرحلة تعليمية معينة أو زمن معين إلى كونها عملية مستمر مدى حياة الإنسان من المهد إلى اللحد0 فالإنسان يتعلم مابقى فيه حياة0

6- وانتقلت التربية بمفهومها المهنى من كونها عملية يستطيع أن يقوم بها أى فرد إلى كونها عملية مهنية تتطلب الإعداد والمران قبل ممارستها0 وهكذا تتزايد النظرة إلى التربية كمهنة لها احترامها كغيرها من المهن0 ومع أن التربية لم تصل بعد إلى الدرجة التى تفرض فيها كل قواعد المهنة وأصولها لاعتبارات معروفة فإنها لا شك ماضية فى هذا الطريق0 إن التربية والتعليم مهنة من أشرف المهن وأقدسها بعد الرسالات السماوية0 وهى فى الواقع أساس غيرها من المهن0 فمن الذى يكون الطبيب والمهندس والمحامى ورجل الأدب والفن0 إنه المعلم فالمعلم هو أساس تكوين الأفراد فى المهن المختلفة0 ولم يعد التعليم مهنة من لا مهنة له كما كان فى الماضى، وإنما أصبح عملية لها أصولها التى ينبغى أن يلم بها من يتصدى للاشتغال بالتعليم من خلال إعدادهِ إعداداً مهنياً فى معاهد وكليات خاصة0

### رابعاً : أهداف التربية

يستطيع الباحث فى التربية أن يعين لها أهدافاً كثيرة تتراوح بين أنبل المقاصد وأبسطها0 ومن الطبيعى أن تتأثر أهداف كل أمة من تربيتها بحاضر هذه الأمة وماضيها وأمانيتها المقبلة، وأن تتأثر بخبرتها وتاريخها وواقعها بجميع وجوهه المادية والاجتماعية والاقتصادية وغير ذلك من الوجوه0 ومن الطبيعى أن تتأثر بما تصوغه لنفسها من مستقبل وأن تتأثر بما تريده لذاتها من كيان، ولذلك فليس من الممكن أن تحصر أهداف التربية لا سيما إذا كان الحديث عاماً0 هذا من جهة ومن وجهة أخرى فالتربية عملية يقوم بها البشر لتهيئة أجيالهم المقبلة لحياتهم، ولما كانت الحياة متطورة متغيرة، ولما كان الأحياء عامة والبشر خاصة متطورين متغيرين فإن من الطبيعى أن تتطور الأهداف التربوية بتطور الزمان وتطور المكان وتطور الذين تتناولهم هذه العملية، أى بتطور الأفراد والجماعات الإنسانية جمعاء0

وعالمنا اليوم عالم يشهد انقلابات عميقة سريعة وهو خاضع لاضطرابات شديدة أبسط مظاهرها الحرب الباردة والحروب الساخنة الصغيرة والتهديد بالفناء الشامل، ولذلك كان من الطبيعي أن تشهد الأهداف التربوية في وقتنا الحاضر تغيرات كبيرة جداً وعميقة جداً ومفاجئة جداً ثم إن عالمنا العربي بالذات يشهد اليوم انقلابات فكرية واجتماعية واقتصادية وغير ذلك من الانقلابات تدفعنا دفعاً إلى إعادة النظر في مفاهيمنا التربوية وطرائقنا التربوية وأهدافنا التربوية<sup>0</sup> والقلق الذي يسيطر على النفس العربية المعاصرة ينعكس واضحاً على النظم التربوية في البلاد العربية وعلى الطرائق التربوية في البلاد العربية وعلى الأهداف التربوية في البلاد العربية<sup>0</sup>

1- بعد هذا كله نستطيع إن نقول أن أول الأهداف التربوية وأبسطها هو كسب العيش، ولا شك في وجاهة هذا الهدف وقيمه الكبيرة فإن الإنسان كما قال الفلاسفة : يجب أن يشبع ليتفلسف، والحفاظ على البقاء شرط لوجود الأفراد والجماعات والمجتمعات، هذا ويتوجب على الإنسان أن يعمل ليعيش<sup>0</sup> ومن حسن الحظ أن يكون قد ولى زمان كان إنسان فيه يعيش على استغلال جهود غيره من الناس واستثمار أتعابهم<sup>0</sup> وإن فلان للتربية من أن تربي الفرد، كل فرد، على أن يعيش ليكسب عيشه وعلى أن يعمل وعلى أن يحترف حرفة أو يمتن مهنة لكي يعيش<sup>0</sup> على أن للأمر وجهاً آخر هو أن العمل ليس واجباً إنسانياً فحسب ولكنه أيضاً متعة ولذة وتحقيق لإنسانية الإنسان؛ فالإنسان الذي لا يعمل لا يستطيع أن يلتذ بالحياة ولا يتفهم معناها ولا يرتفع إلى مستوى البشر الحقيقيين<sup>0</sup> ولذلك فالعمل مع أنه كسب للعيش يعتبر تحقيقاً لإنسانية الإنسان، وتنمية لشخصيته، وتكويناً لأخلاقه وطباعه، وصياغة لنفسه<sup>0</sup> وإن فحسب العيش يجب ألا ينظر إليه على أنه مجرد واجب وإنما ننظر إليه من حيث قيمته في تكوين الإنسان<sup>0</sup>

وفي كل حال فالتربية في كل زمان ومكان لا تستطيع أن تتجاهل هذا الهدف الكبير؛ وكل تربية سواء أكانت في البيت أم في المدرسة أم في المجتمع لا تهئ المتربي للعمل تكون تربية ناقصة، ومن هنا كان نقد علماء التربية لمدرستنا التي لا تربط بين التعلم والعمل<sup>0</sup>

2- وهناك هدف آخر هو تكوين الجسد (التربية الجسدية)، ولا شك أن هذا الهدف كان في وقت من الأوقات وفي بعض المجتمعات الهدف الأوحد<sup>0</sup> ففي أسبرطة مثلاً كان المهم أن يخرج المجتمع جنوداً أشداء يتمتعون بأجساد قوية، ولذلك كانوا يلجأون إلى تعريض المولود الجديد لعاديات الطبيعة فإن مات اعتبروا أنفسهم سعداء لأنهم تخلصوا من ضعيف وإن بقي اعتبروه صالحاً للبقاء فنموا جسمه<sup>0</sup> ونحن وإن كنا لا نذهب إلى هذا المدى البعيد فإننا نؤمن بالمثل القائل : العقل السليم في الجسم السليم، نؤمن أن الجسد القوى ضرورة للعقل وضرورة للعاطفة وضرورة للعمل لخدمة المجتمع والإنسانية<sup>0</sup> ولذلك فإن تربية الجسد هدف هام من أهداف التربية؛ وتربية الجسد بالنسبة للوليد تكون بتربية والديه وذلك بالاستناد إلى مبادئ الوراثة<sup>0</sup> ثم لابد في تربية الجسد من توفر وقاية وعلاج، لابد من عيش صحي، ولابد من عادات جسدية صحيحة، ولابد من توفير إمكانيات الصحة الجيدة للمواطنين وأقل هذه الإمكانيات الطعام والشراب<sup>0</sup>

وإنها لسبب على البشرية أن يكون الطعام في عالمنا مفتقداً بالنسبة للكثيرين، ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا إن هذا الهدف على بساطته هام جداً بالنسبة للتربية العربية<sup>0</sup> وأنه لمؤسف ألا يكون الشباب العرب على صحة جيدة، والأسباب في هذا عديدة منها : 1- سوء التغذية<sup>0</sup> 2- سوء التربية<sup>0</sup> 3- جهل الأمهات<sup>0</sup> 4-

العادات السيئة فى العيش<sup>0</sup> وإننا لنزعم أن العرب إذا أرادوا لأنفسهم صحة أ حسن تحتّم عليهم أن يعيدوا النظر فى طعامهم<sup>0</sup>

3- وثمة هدف آخر من أهداف التربية هو "تكوين الخلق" كما يسميه علماء التربية، والمقصود بتكوين الخلق هو أن تعمل التربية فى المدرسة والبيت والمعمل وجميع المؤسسات التربوية على أن تخرج مواطناً حسن الخلق مهذب الطبع يحسن التعامل مع أقرانه وجيرانه ومن يتصلون به<sup>0</sup> وبطبيعة الحال فإن المفهوم الأخلاقى يختلف بعض الاختلاف من زمان إلزمان ومن مكان إلى مكان وبالنسبة لطبقة دون طبقة أخرى وإن كان يتفق فى بعض العموميات، ثم إن المثل الأعلى الأخلاقى يتأثر بالدين وبالمفاهيم الاجتماعية وبغير ذلك من العوامل الكثيرة، ولكن المهم أن المجتمعات جميعها لها مفاهيمها الأخلاقية ومثلها العليا الأخلاقية التى تحب لأجيالها الجديدة أن تتخلق بها وأن تستهدفها، ومما يتصل بالخلق ما يسمى أحياناً "بالطبع" Character ، فالتربية تهدف إلى أن يكون المتربى ذا عادات حسنة ومعاملات مستقيمة وعلاقات صحيحة مع نظرائه، كما تهدف إلى أن يكون المتربى صحيح المواقف ومن هنا كان اتصال الخلق بالطبع<sup>0</sup>

4- ومما يتصل بالخلق أيضاً – وإن يكن بمعنى خاص – هو "حسن المواطنة" أى أن يكون المتربى مواطناً مخلصاً يعرف واجباته الوطنية فيؤديها من تلقاء ذاته ويعرف حقوقه فلا يتنازل عنها، يحسن التوفيق بين أنانيته وغيريته ووطنيته<sup>0</sup> أنه يعلم أن لنفسه عليه حقاً وأن لمواطنيه عليه حقاً وأن لبلده وقومه عليه حقاً، وهو بعد يؤمن بالإنسانية فى ذاته وفى غيره وفى الإنسانية جمعاء، يحترم ذاته فيحترم الكرامة البشرية فى غيره بقطع النظر عن اللون والعرق والدين والطبقة الاجتماعية وغير ذلك من الاعتبارات التى قد تتخذ ذريعة لامتهان الإنسان<sup>0</sup> وهو بهذا الوصف "قومى" يؤمن بوطنه وبإمكانات أمته وبحقها فى الحياة الحرة الكريمة وفى قدرتها على التعايش مع الأمم الأخرى بأمن وسلام ما دامت حقوقها مصونة وكرامتها محفوظة، كما أنه إنسانى يؤمن بالإنسانية فى قومه وفى كل قوم<sup>0</sup>

5- ثم هناك هدف آخر من أهداف التربية هو "تنمية العقل" أو كما يقال أحياناً تنمية الذكاء، ولقد حسب بعض المربين ولا سيما المعلمين منهم أن هذا هو الهدف الأساسى للتربية؛ فالمدرسة فى نظرهم مكان للتعليم، مكان يتلقى فيه الطفل معلومات يحشوها فى ذهنه ويدخرها لمقبلات أيامه لينتفع بها فى كسب عيشه وفى تعايشه مع الناس<sup>0</sup> ولا شك فى أن التربية العقلية هدف كبير من أهداف التربية ولكن الإنسان كما نعلم نفس وجسد، عقل وعاطفه وإرادة<sup>0</sup> ولا يمكن للتربية الصحيحة أن تسمح لوجه من وجوه الحياة البشرية بالنمو على حساب الوجوه الأخرى؛ فالعقل النير لا يستغنى عن جسد صحيح وعاطفة متزنة وإرادة مشحونة فى خدمة العقل، ثم إن الحصول على المعلومات – مجرد الحصول على المعلومات – لا يعنى بحال من الأحوال الإفادة منها والقدرة على استخدامها لا سيما فى الخير والحق<sup>0</sup> ولعمري أن علماً لا يعمل به ولا ينتفع منه وإنما هو علم الجهل خير منه؛ الجاهل معذور أما العالم

المتعاس فذنبه ذنبان : ذنب كسله وذنب تعطيله هذه القوة التى منحه الله إياها<sup>0</sup>

هذا ولابد من أن ننتبه إلى أن كل تفريق بين النفس والجسد وبين العقل والعاطفة والعمل فى التربية تفريق مضر، فالعقل لا ينمو منفرداً بل أن علم النفس يقرر بأن مفهوم العقل مفهوم مجرد لا وجود له فى



الواقع فثمة أناس عاقلون أذكاء، كثر عقلاً أو أقل عقلاً<sup>0</sup> أما العقل لذاته فأمر افتراضى ولذلك فتنمية العقل لذاته أمر ليس مكروهاً فحسب بل هو أمر مستحيل<sup>0</sup> ولابد إذن من أن تكون التربية العقلية متمشية جنباً إلى جنب مع تربية الجسد، مع تهذيب النفس وصقل العاطفة وتكوين الخلق الحسن والتعويد على العمل المنتج المثمر<sup>0</sup>

والحق بعد هذا وذاك هو أن الإنسان كل موحد، وكل تربية يجب أن تستهدفه كله بعقله وعاطفته وإرادته، بجسده ونفسه؛ فإذا اتقنا على هذا قلنا إن التربية العقلية هدف رئيسى أساسى من أهداف كل تربية صحيحة<sup>0</sup> وبديهي أن التربية العقلية يجب أن تستهدف تكوين العادات العقلية الصحيحة أكثر من استهدافها مجرد الحصول على المعلومات، فليس مهماً أن يحفظ الطالب دستوراً من دساتير العلوم ولكن المهم أن يعرف من أين أتى هذا الدستور وكيف وصل إليه العلماء وكيف يستفاد منه فى الحياة العملية<sup>0</sup> بل الأهم من تعليم العلوم أن نعود الطفل اتخاذ مواقف علمية موضوعية من المشاكل التى تصادفه والمسائل التى تعترض حياته الفردية والوطنية والعامة<sup>0</sup> ولست أجد حاجة لأمتا كحاجتها لهذه العادات العلمية الموضوعية فى تصرفاتها وفى سلوك أفرادها وجماعاتها<sup>0</sup> وما أظننا قد أصبنا بمصيبة كإصابتنا بالعاطفية والارتجال والتسرع فى الحكم وما إلى ذلك من عادات تنقلها إلينا بيوتنا ومدارسنا ومؤسساتنا<sup>0</sup> وهكذا فإن تنمية العقل يجب أن تعنى لا بمجرد الحصول على المعلومات فحسب وإنما بالحصول على العادات العقلية والفكرية الصحيحة<sup>0</sup> وواضح أن مثل هذا الحصول لا يتم إلا على أساس من إيماننا بالعلم، إيماننا بالحقيقة، إيماننا بالإنسان وقدرته على أن يتقدم ويتقدم معه عالمنا نحو ما هو أفضل<sup>0</sup>

6- ثم بقى هدف أخير من أهداف التربية هو "نقل التراث" وإغناؤه<sup>0</sup> ولقد سبق أن أوضحنا أن كل أمة تبدأ فى تربيتها من نقل تراثها وعاداتها وتقاليدها ومعارفها<sup>0</sup> وطرائق حياتها إلى مواليدها الجدد وذلك فى البيت وفى المدرسة وفى كافة المؤسسات التربوية<sup>0</sup> والأمة إذ تنتقل تراثها إلى أجيالها الجديدة لا تهدف فقط إلى تمكين أجيالها الجديدة من الحياة بل تهدف بالإضافة إلى ذلك إلى الإبقاء على تراثها القومى وعلى عاداتها وتقاليدها ومعتقداتها ومثلها العليا.....

وقد سبق أن أشرنا إلى الصراع الذى يقوم بين الأجيال فى هذا الصدد<sup>0</sup> ويهم المربي أن يكون العمل التربوى فى هذا الخصوص منطلقاً من حقيقتين أساسيتين :

أولاهما : أن أبسط مقومات الأمم هو أن يكون لها تراثها الخاص، وطابعها القومى وأن تؤمن بهذا التراث وأن تعتر به عن معرفة وإيمان وإدراك لا عن مجرد التبجح<sup>0</sup> ثم يهم المربي أن يقرر فى أذهان الأجيال السابقة واللاحقة أن كل تراث قومى فيه الغث والسمين فيه الصحيح والخاطئ؛ فلا بد إذن من الاحتفاظ بالصحيح والتتكرر للخاطئ : الاحتفاظ بالصالح للزمان وللمكان والظروف الجديدة، والتخلص من غير الصالح<sup>0</sup> لابد للأمم من التفريق بين ما هو أصيل بالنسبة لها وبين ما هو طارئ عليها ودخيل على حضارتها<sup>0</sup>

وثانيهما : أهمية تربية الأجيال على الإيمان بقدرة الإنسان على التقدم بذاته، بوطنه وبالعالم إلى ما هو أفضل<sup>0</sup> ولو كان الأبناء نسخاً طبق الأصل عن الآباء لكان المعنى المحتوم لذلك هو تخلف الوطن عن مسايرة ركب الحضارة واللاحق بالتقدم البشرى<sup>0</sup> أن عالمنا اليوم فى تسارع حضارى

مذهل، ولا بد للتربية فى كل زمان ومكان من أن تعد الأجيال الجديدة لهذا التقدم، ولا شك فى أن مثل هذا الإعداد ضرورى بصورة خاصة بالنسبة للأمم الناشئة الآخذة حديثاً بأسباب الرقى

### خامساً : خصائص التربية :

لعله من المناسب أن نعرض لخصائص التربية لأنها تفيد فى مجال التعرف على معنى التربية ومفهومها، ومن أبرز هذه الخصائص :

#### 1- التربية عملية إنسانية :

تعتبر التربية عملية تشكيل أفراد إنسانيين، وإعداد أو تكيف للأفراد، إنها نتاج التفاعل بين المرسل والمستقبل، بين الوالد والأبناء، أو بين المعلم والمتعلمين أو بين الكبير والصغير، إنها عملية تفاعل مستمر بين الإنسان والإنسان فى بيئة طبيعية واجتماعية والإنسان هو المخلوق الوحيد الذى يستطيع أن يكتسب تربية أو تدريبات ومهارات ومعلومات وقيماً، وبالتالي يستطيع أن ينقلها بدوره إلى جيل آخر من بنى جنسه0 ورغم أن هناك إمكانية تدريب بعض الحيوانات على حركات رياضية معينة، إلا أن هذه الحيوانات من قرود ودبة وغيرها لا تستطيع أن تنقل الحركات والرياضيات التى تدرب عليها إلى غيرها من بنى جنسها، بل هى لا تتعدى التقليد ولا تستطيع أن تضيف جديداً لما تدربت عليه، بينما الإنسان يستطيع أن يتعدى ما تدرب عليه أو تربي عليه، وينقل ما تعلمه عن طريق التقليد والمحاكاة من غيره إلى أفراد آخرين، فهو كائن مبتكر لا يتوقف نشاطه عند حد التقليد والمحاكاة إذ لديه القابلية للتعلم، إنه سيد الكائنات على الأرض وأرقاها جميعاً، وسبحان من خلق فسوى وقدر فهدى0

#### 2- التربية وسيلة لبقاء المجتمع الإنسانى :

يترتب على الخاصية الأولى للتربية وهى كونها عملية إنسانية، أنها أيضاً وسيلة لبقاء المجتمع الإنسانى، إذ يستمر وجود الإنسان - الوجود الاجتماعى - من خلال تفاعله واحتكاكه ببيئته الطبيعية والاجتماعية، وذلك من خلال نشاطاته المختلفة فى بيئته وتأثره بها، ثم تأثيره فيها فيما بعد، بل وسيطرته عليها0

*إن استمرار الحياة الاجتماعية، يعنى استمرار التكيف بين الإنسان وبيئته0*

تضم الجماعة الإنسانية صغارا غير ناضجين فى حاجة إلى خبرات الكبار، كما تضم الكبار الناضجين أصحاب الخبرات والتجارب، ولما كانت حياة الإنسان قصيرة مهما طال عليه الأمد، ومهما طال عمره أو قصر، ولكى تستمر الحياة، ويبقى المجتمع، فإنه لابد له من نقل خبرات الكبار الناضجين وتجاربهم إلى الصغار... ومعنى هذا أن قصر عمر الإنسان وضعف تكوينه ليؤكد ضرورة التربية، بل وضرورة نقل التراث والخبرات والتجارب من الكبار إلى الصغار من أفراد المجتمع الإنسانى0 ومعنى هذا أن أى مجتمع إنسانى يكتب له الفناء والاضمحلال بقدر ما ينصرف الكبار من أفراد عن الصغار، ولا يعطونهم أو يزودونهم من خبراتهم فى الحياة0

وتعتبر عملية نقل عادات وتقاليد، واتجاهات الكبار وأنماط أو أنواع تفكيرهم إلى لاصغار تعد أحد عوامل بقاء المجتمع الإنساني، وزيادة على ذلك فإن عملية نقل الخبرة من جيل إلى جيل لا تنتهى أبداً إلا بفناء ونهاية المجتمع الإنساني، وذلك مما يضمن للمجتمع الإنساني الاستمرار والدوام<sup>0</sup>

### 3- التربية وسيلة اتصال وتنمية للأفراد :

لا يعتمد بقاء المجتمع الإنساني على نقل نمط الحياة عن طريق اتصال الكبار بالاصغار أياً كان نوع هذا الاتصال، وإنما يكون دوام المجتمع الإنساني بالاتصال الذى يؤكد المشاركة فى المفاهيم والتشابه أو التوافق فى المشاعر الإنسانية<sup>0</sup>

إن الاتصال الإنساني المرغوب فيه هو ما يتم بين الآباء والأبناء، وأيضاً بين المعلمين والمتعلمين أو المدرسين والتلاميذ أو المرسلين والمستقبلين، وكذلك بين الرئيس أو المدير والمرؤوسين .... وهكذا<sup>0</sup> ولكى نضمن وجود علاقات إنسانية إيجابية ذات تأثير تربوى مرغوب فيه بين أعضاء المجتمع الواحد، فإن الحياة الاجتماعية التى يحياها أفراد المجتمع لا تتطلب لاستمرارها ودوامها أو زوالها التدريس والتعليم أو التلقين أو عدمه، وإنما تتطلب التربية – وهى أشمل من التعليم – وذلك لأنها تزيد الخبرة وتولد الإحساس بالمسؤولية وتوجه الاهتمامات فتتلاقى الاتجاهات فى طريق واحد<sup>0</sup>

### 4- التربية عملية اجتماعية :

لا تتم التربية فى فراغ – بعيداً عن المجتمع – بل يلزم لحدوثها وجود مجتمع إنسانى ووجود أفراد آدميين، وذلك لأن غاية التربية فى أى مجتمع هى إعداد المواطن الصالح، وكلمة صالح كلمة فضفاضة، واسعة المعنى، فالمواطن يكون صالحاً لمجتمع ما، بقدر وبحسب تنشئته الاجتماعية أو تطبيعته الاجتماعى أو أخذه من مجتمعه بحسب فلسفة مجتمعه، أى بحسب الوجهة أو الرؤية أو المعتقد السائد، والذى يختلف باختلاف المجتمعات بعضها البعض<sup>0</sup>

ولما كان لكل مجتمع إنسانى نظمه وقوانينه وديناميته، وأهدافه التى ينشدها ويعمل من أجل تحقيقها والوصول إليها بوسائله المناسبة والممكنة، فإن التربية فى هذا لا تزيد عن كونها وسيلة أو أدوات المجتمع التى تعمل على تنشئة أفرادهم وتضمن تكيفهم معه<sup>0</sup>

إن التربية هى الأداة أو الوسيلة الناجحة لجعل الفرد الأدمى يتحول من مجرد كائن بيولوجى إلى كائن حى اجتماعى له صفاته وسماته وخصائصه الاجتماعية التى اكتسبها من مجتمعه نتيجة تفاعله معه وتأثره به<sup>0</sup>

### 5- التربية عملية مستمرة :

يستمر تشكيل الأفراد الأدميين طوال فترة حياتهم، وتعتبر فترة تشكيل الطفل أقوى وأعمق فى فترة الطفولة التى حددها علماء النفس بالسنوات الخمس الأولى من حياة الطفل، إلا أن هذا لا يعنى أن التشكيل لا يستمر حتى نهاية حياته<sup>0</sup>

ويختلف عمق هذا التشكيل من مرحلة إلى مرحلة أخرى لكنه لا يتوقف، ما دام الإنسان الفرد يعيش ويتفاعل مع جماعة من بنى جنسه<sup>0</sup>

إن استمرارية عملية التربية تحتم على الفرد أن يتزود بالمعرفة والخبرات والمهارات المتجددة والملائمة لطبيعة المرحلة، والعصر الذى يعيشه، وذلك لضمان تواجده ومشاركته نشاطات جماعته<sup>0</sup>

إن التربية بوصفها عملية مستمرة تضمن للفرد ألا ينقطع عن التعليم عند سن معين، بل يستمر الفرد في طلب العلم حتى نهاية عمره، أى أنها تبدأ معه من المهد وتنتهى بالحد<sup>0</sup>

#### 6- التربية تعمل على تكوين الاتجاهات السلوكية :

ينعكس الأثر التربوى للبيئة الاجتماعية التى يحياها الإنسان، فيظهر ذلك الأثر فى شخصيته من خلال اتجاهاته العقلية والعاطفية أيضاً، كما يظهر أيضاً أثر البيئة الاجتماعية فى تحديد أنماطه السلوكية<sup>0</sup>

ولما كانت البيئة تعرف بأنها كل ما يحيط بالإنسان من عوامل تؤثر فيه ويتفاعل معها، فهى بذلك تعتبر المجال الحيوى للإنسان الذى يتم فيه التربية، ولذلك تتطلب البيئة مواقف بحسبها<sup>0</sup> يعنى هذا أن الوسط أو البيئة التى يعيش فيها الإنسان تدفعه دفعا لاتخاذ أسلوب معين فى العمل والحياة، ومن خلال هذا الوسط يكتسب الإنسان من خلال بيئته أو وسطه اتجاهات سلوكية تظهر من خلال نشاطاته وتفاعلاته وتعامله مع الأفراد الآخرين<sup>0</sup>

ولما كانت التربية عملية أو نشاطاً اجتماعياً، فإنها كذلك عملية تعلم أنماط سلوكية موجودة فى البيئة، وتختلف باختلاف البيئات وتنوعها، كل بيئة أو وسط بحسب الفلسفة التربوية والقيم الفكرية والعقلية والاجتماعية والأخلاقية السائدة، بحسب دينه وأهدافه ومقاصده ووسائل تحقيق هذه الأهداف<sup>0</sup>

#### 7- التربية عملية نمو شامل ومتكامل لجميع جوانب الإنسان :

لا يقصد بالنمو أو الزيادة فى جميع جوانب الإنسان النمو أو الزيادة الكمية فى الوزن مثلاً أو فى العدد، بقدر ما يقصد بها الزيادة النوعية أو الكيفية أيضاً فى نفس الوقت<sup>0</sup>

إن التربية عملية نمو أو زيادة شاملة، ومتكاملة للفرد أو للكائن البشرى فى مختلف جوانبه الجسمية والعقلية والنفسية والدينية والأخلاقية والمعرفية والمهارية والسلوكية، والجمالية والترفيهية.... إلخ<sup>0</sup> كل هذا يتم وفق البيئة الاجتماعية ووفق فلسفة حياة ورؤية تختلف باختلاف المجتمعات والمعتقدات والاتجاهات<sup>0</sup>

إن هدف التربية هو النمو الذى يؤدى إلى مزيد من النمو فى جوانب ومجالات الإنسان المتعددة<sup>0</sup>

ولما كانت التربية عملية مستمرة من المهد إلى الحد، فإن النمو بالتالى مستمر باستمرار وجود الإنسان الذى هو جوهر العملية التربوية وموضوعها وتستند علمية التربية أو عملية النمو المتكامل والشامل على دعامتين أو ركيزتين أساسيتين وهما:

الركيزة الأولى : ضعف الوليد البشرى، وحاجته الدائمة إلى الآخرين من بنى جنسه<sup>0</sup>

الركيزة الثانية : مرونة وطواعية الوليد البشرى، وعدم جموده أو تحجره، وقابليته للتشكيل أو التلوين والتعديل فى سلوكه، أو التغيير بحسب فلسفة مجتمعه وأهدافه ووسائل تحقيق هذه الأهداف<sup>0</sup>

## سادساً : أهمية التربية للفرد والمجتمع :

### أ-أهمية التربية للفرد :

التربية ضرورة فردية من جهة وضرورة اجتماعية من جهة أخرى، فلا يستطيع الفرد الاستغناء عنها ولا المجتمع ايضاً<sup>0</sup> وكلما ترقى الإنسان وتحضر ازدادت حاجته إلى التربية، وأصبحت شيئاً ضرورياً لا كمالياً<sup>0</sup>

فالتربية تحقق للفرد عملية الانتماء الاجتماعي، وتشبع حاجاته إلى التعامل مع أفراد المجتمع والمجموعات المختلفة، وتحقق له الاستقرار النفسى حيث يشعر بالانتماء والانضمام إلى جماعة تقبله لاتفاقه مع أعضائها فى كثير من القيم والاتجاهات وتشابه خبراته مع غيرها مما يكتسبه الأفراد الآخرون<sup>0</sup> والوليد البشرى يولد عاجزاً تماماً عن إشباع أى حاجة من حاجاته الأساسية أو توفير الأمن والحماية لنفسه: وهذا العجز لا مثيل له إذا ما قورن بصغار الحيوانات كالكتكوت مثلاً الذى يستطيع أن ينقر الحب بعد خروجه من البيضة بساعتين<sup>0</sup> ويزيد من حدة العجز طول فترته، مما يجعل الوليد (البشرى) بحاجة شديدة إلى عناية ورعاية الكبار والاعتماد على الآخرين عدة سنوات ليكتسب منهم وبإشرافهم أساليب الضبط السلوكى والمعلومات والمهارات اللازمة لوجوده وبقائه واستمراره كفرد فى مجتمعه<sup>0</sup> فالفرد يحتاج إلى التربية لأنه يولد متخلفاً من النضج والنمو ويظل فترة طويلة لا يملك ما يعينه على رعاية نفسه والتفاعل مع غيره، أى أن الوليد محتاج إلى كل عناية جسمية ونفسية واجتماعية من جانب الكبار والمحيطين به الذين ينشئونه ويطبعونهم على حياة الجماعة<sup>0</sup>

ومما يزيد من حاجة الفرد إلى التربية أن البيئة الإنسانية والمادية تتعقد مع الزمن وتتشعب عناصرها ومكوناتها<sup>0</sup> فرصيد الجنس البشرى من المهارات والأفكار ازداد وتعدد، مما جعل الفرد فى حاجة إلى كثير من الخبرات التى تعينه على التكيف مع البيئة والتوافق مع ظروف الحياة المتغيرة والمتجددة<sup>0</sup> وهكذا تتضح ضرورة التربية وأهميتها بالنسبة للفرد، وذلك للأسباب التالية:

1-العلم لا ينتقل من جيل إلى آخر بالوراثة<sup>0</sup>

2-الطفل البشرى مخلوق كثير الاتكال، قابل للتكيف<sup>0</sup>

3-البيئة البشرية كثيرة التعقيد والتغير<sup>0</sup>

ولعله من المناسب أن نعرض تفصيلاً لهذه الجوانب وذلك فيما يلى :

1-العلم لا ينتقل من جيل لآخر بالوراثة: وهذا سبب واضح بين، حيث يولد الأفراد على اختلاف مستويات آبائهم الثقافية وعقولهم خالية من أى أثر للمعلومات والمعارف<sup>0</sup> وبمعنى آخر فإن الثقافة ليست ميراثاً بيولوجياً كلون العينين وطبيعة الشعر والقدرات الخاصة يرثها الأبناء عن الآباء دون عناء، وإنما هى ميراث اجتماعى كافحت الأجيال البشرية المتلاحقة لاكتسابه وحفظه عبر السنين بالجهد والعرق، فإذا ما أراد جيل الكبار نقل تراثه الثقافى إلى الصغار فلا بد له من عملية تربية تساعد فى هذا الأمر<sup>0</sup> ومن هنا تبرز أهمية التربية للأفراد وحاجتهم إليها<sup>0</sup> وقد أكدت أقوال العلماء والمربين الكثيرة هذه الأهمية التى تتمتع بها التربية وحاجة الأفراد إليها، يقول الأمام الغزالى "لولا العلماء لصار الناس مثل البهائم، أى أنهم بالتعليم يخرجون الناس من حد الهمجية إلى حد الإنسانية"<sup>0</sup>

2-الطفل البشرى مخلوق كثير الاتكال، قابل للتكيف: يمتاز الطفل البشرى بأنه مخلوق ضعيف كثير الاعتماد على أفراد من بنى جنسه بالمقارنة مع صغار الحيوانات الأخرى<sup>0</sup> فهو أطول الكائنات الحية طفولة، وهذا راجع إلى أنه يولد قبل أن يتم نضجه واكتمال قدرته على مجابهة الحياة كالحيوانات الأخرى، فنتلقاه البيئة وتساعد في تحقيق النضج<sup>0</sup>

وضعف الطفل البشرى ترافقه خاصية أخرى هي مرونته أو قدرته على التكيف السريع كلما نما وترعرع، بالمقارنة مع الحيوانات الأخرى التى تقف عند حد لا تتجاوزه، ونظراً لهاتين الخاصيتين فى الطفل البشرى فإنه يحتاج إلى الكثير من الرعاية والتوجيه حتى يعتمد على نفسه ويسهم فى تحسين مجتمعه<sup>0</sup> والمدرسة هى التى تقوم بهذه المهمة الصعبة والخطيرة<sup>0</sup>

3-البيئة البشرية كثيرة التعقيد والتغير: يولد الطفل البشرى فى بيئة معقدة مادياً واجتماعياً وروحياً يصعب عليه التكيف معها، وكلما ارتقى المجتمع البشرى ازدادت البيئة تعقيداً واتساعاً ومشكلات، وزادت حاجة الأفراد بالتالى الى التربية لتبسيط البيئة وحل مشكلاتها والتكيف معها<sup>0</sup>

أما تغير البيئة السريع فهو مما يزيد الأفراد حاجة إلى التربية، ولذا فواجب المدارس إعداد الناشئين لعالم اليوم والغد معاً عن طريق تعويدهم المرونة فى أفكارهم وأعمالهم واتجاهاتهم، ليكونوا قادرين على تكيف أنفسهم تبعاً للتغير الذى يجرى حولهم فى شتى نواحي الحياة<sup>0</sup> وبمعنى آخر فإن واجب المعلمين أن يعودوا الناشئين على التفكير المستقل، وحل مشكلاتهم بأنفسهم لا أن يلقنهم حلولاً جاهزة، وقد قال الإمام على بهذا المعنى "لا تعودوا بنيكم على أخلاقكم، فإنهم مخلوقون لزمان غير زمانكم"<sup>0</sup>

#### ب-أهمية التربية وأهميتها للمجتمع:

يحتاج المجتمع إلى التربية كذلك لى يحافظ على خصائصه<sup>0</sup> فلكل مجتمع من المجتمعات خصائصه التى يرغب فى المحافظة عليها، ومن هذه الخصائص:

#### 1-خاصية الذاتية والهوية :

وهذه الخاصية موجودة فى المجتمع ككل، وفى كل المنظمات التى يتكون منها المجتمع، بل كل إنسان به قوة تنبعث من داخله للمحافظة على نفسه مادياً ومعنوياً<sup>0</sup> وهذه الخاصية تدفع المجتمعات الى تربية الصغار لى تحافظ على مقوماتها وثقافتها الخاصة، ويحتل جيل مكان جيل فلا يخلى المجتمع لجماعة أخرى، وتدفع الأسر إلى العمل على أن يفهم الصغار الجماعة وطرق المحافظة عليها حتى لا تذوب أو تفنى<sup>0</sup>

وكل مجتمع يرغب فى أن يحتفظ بهويته، ويعمل على تهيئة أفرادهم وتزويدهم بوسائل النضال والتعامل مع بقية أفراد المجتمع وبفكرة الولاء له ومن ثم فإن التربية عمل تحتمة الضرورة الاجتماعية لا الرغبة<sup>0</sup>

## 2-خاصية الاستمرار :

وهذه الخاصية لا تتحقق باستمرار أفراد الجماعة لأن سنة الحياة الأساسية تقضى بأن يولد كل فرد فى المجتمع ومصيره المحتوم الموت (كل نفس ذائقة الموت)، بل تتحقق باستمرار أساليب حياة الجماعة وأنماط التفكير لا تنتقل عبر الأجيال انتقالات حيوانية أو غريزية أى بالوراثة، فإن المجتمع يحتاج إلى التربية لينقل قيمه وعاداته ونظمه إلى جيل الصغار الذين يولدون وهم لا يدركون شيئاً من مهارات ومعارف وعادات وقيم الجماعة<sup>0</sup>

فالتربية تكسب كل جيل مهارة الحياة فى الجماعة ومهارة المحافظة عليها، وتكسبه علومها وفنونها وبذلك يوجد أفراد يحذقون مهارات الجماعة وطريقة الحياة فيها، ويبقى المجتمع ويستمر باستمرار قيمه ومثله العليا وفنونه وتراثه جيلاً وراء جيل على الرغم من اختفاء الأفراد تبعاً بالموت<sup>0</sup> وهكذا نجد أن خاصية الاستمرار لا تتوقف على التناسل بقدر ما تتوقف على التربية التى تمكن المجتمع من أن ينقل من خلال مؤسساته المختلفة التراث الثقافى الذى يحرص عليه جيل الكبار أشد الحرص ويرغب بإخلاص فى نقله إلى جيل الصغار لتستمر الحياة<sup>0</sup>

## 3-خاصية التقدم والتطور :

فكل جماعة من الجماعات تسعى إلى أن ترفع مستوى الحياة فيها ترتقى إلى مستوى العصر الذى تعيش فيه، على أن يكون ذلك فى إطار قيمها ومثلها العيا<sup>0</sup> وهذا لا يتأتى إلا بالتربية التى لولها لانزوت المجتمعات وربما مسحت من الوجود<sup>0</sup>

فالتربية هى التى تمكن المجتمع من أن يرى نفسه ويراجع ذاته ويبحث أوضاعه سعياً وراء التجديد، وتمكن كل جيل من أن يتناول ما تصل إليه من تراث ثقافى بالإضافة والحذف والتغيير فيه والتصحيح والتطوير<sup>0</sup>

والحضارة الإنسانية تدين بوجودها إلى التربية التى تمكن كل جماعة من أن تنتقد نظامها وتصلح عيوبها وتعالج مشكلاتها وتواجه التحديات المختلفة التى تواجهها<sup>0</sup>

فالتربية ضرورة من ضروريات الحياة وخاصة فى المجتمعات النامية، إذ تعد الأفراد الذين لديهم من القيم الخلقية والمهارات الاجتماعية والطاقات الفكرية ما يمكنهم من العمل على أن يلحق مجتمعهم بركب الحضارة الدائب السعى السريع الخطوة<sup>0</sup> وهى لازمة لنهوض الفرد والمجتمع ورفيهما، حيث إنها الوسيلة لبناء البشر وتزويد الأفراد تبعاً لأعمارهم وقدراتهم ومستويات نضجهم بالمواقف التى تنمى العقلية الابتكارية التى تمكنهم من اكتشاف آفاق جديدة تنهض بواقعهم<sup>0</sup>

فالمجتمعات تعتمد اعتماداً حياتياً على التربية، إذ هى وسيلة بقائه واستمراره وتثبيت أهدافه ومفاهيمه واتجاهاته وصنع مستقبله وبناء قوته السياسية والاجتماعية، ولذلك فلا عجب أن يكون على رأس البرامج والمشروعات التى تضطلع بها الدول الحديثة<sup>0</sup> وأن يسبق التطور التربوى التطور الاقتصادى كما حدث فى اليابان والاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية<sup>0</sup>

وبناء على ما تقدم يمكن القول بأن التربية ضرورية وهامة بالنسبة للفرد والمجتمع وذلك للأسباب

التالية:

1- التربية استراتيجية قومية كبرى لكل شعوب العالم: وأصبحت لا تقل من حيث الأولوية عن أولوية الدفاع والأمن القومى ذلك أن رقى الشعوب وتقدمها وحضارتها تعتمد على نوعية الأفراد وليس عددهم ولتزايد أهمية التربية فى حياة الشعوب أصبحت تمثل اهتماماً قومياً لكل الحكومات، ولا يمكن لأى حكومة أن تتترك ميدان التربية لتتولاه الجهود المحلية دون توجيه قومى منها، ومن هنا يتضح أن التربية أصبحت تمثل عصب الحياة للشعوب

2- أنها عامل هام فى التنمية الاقتصادية للشعوب: فالعنصر البشرى أهم ما تمتلكه أى دولة وقد تأكد الدور الهام الذى تقوم به التربية فى زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الدخل القومى، وأصبح ينظر للتربية من الناحية الاقتصادية على أنها استثمار قومى للموارد البشرية وللتربية دور هام فى تنشيط المؤسسات الصناعية والإنتاجية من خلال تطوير المعرفة وأساليب العمل والإنتاج

3- أنها عامل هام فى التنمية البشرية: للتربية دور هام فى التنمية البشرية للأفراد من حيث كونهم أفراداً فى علاقة اجتماعية تفرضها عليهم أدوارهم المتعددة فى المجتمع كالقيام بدور المواطنة الصالحة القادرة على تحمل المسئوليات والقيام بالواجبات التى تفرضها هذه المواطنة وممارسة الحقوق والواجبات القومية والاجتماعية والقيام بدور الأب والأم ونجاح هذه الأدوار يتوقف على درجة النضج التربوى

4- أنها ضرورة لإرساء الديمقراطية الصحيحة: فهناك مثل يقول: كلما تعلم الإنسان زادت حريته هذا يعنى ارتباط الحرية بالتعليم والتعليم يحرر الإنسان من قيود العبودية والجهل والحرية لا يمكن أن تعمل فى ظل الأمية أو الفقر الثقافى، وهذا يبرز أهمية التربية فى تكوين المواطن الحر المستنير القادر على المشاركة

5- أنها ضرورية للتماسك الاجتماعى والوحدة القومية والوطنية: فالتربية عامل هام فى توحيد الاتجاهات الدينية والفكرية والثقافية لدى أفراد المجتمع، وهى بهذا تساعدهم فى خلق وحدة فكرية تساعدهم على التفاعل، وتؤدى إلى ترابطهم وتماسكهم

6- أنها عامل هام فى إحداث الحراك الاجتماعى: ويقصد بالحراك الاجتماعى أو التنقل الاجتماعى Social Mobility ترقى الأفراد وتقدمهم فى السلم الاجتماعى والتنقل إما أن يكون أفقياً وهو انتقال الظاهرة الثقافية من الشخص أو الجماعة الى شخص أو جماعة أخرى متشابهين أو متطابقين، ورأسياً إذا مرت هذه الظاهرة الثقافية من أعلى إلى أسفل أو من أسفل إلى أعلى، وقد يكون هناك تنقل توسطى إذا ظلت مراكز الناس ومواقعهم عند التنقل غير محددة وبالنسبة للفرد يكون التنقل أفقياً إذا انتقل من جماعة اجتماعية إلى جماعة أخرى لها نفس المستوى، ورأسياً إذا انتقل من جماعة أدنى إلى جماعة أعلى أو العكس ويتأثر التنقل الاجتماعى بالظروف والأسباب التالية:

أ- التغير الاجتماعى، حيث يسهل عملية انتقال الأفراد من أدنى السلم إلى أعلاه أو العكس، كما يعمل على فتح الطبقات وإزالة التحديدات الطبقيّة الضيقة



ب-وسائل الاتصال، فكلما زادت وسائل الاتصال بين الناس وبين الجماعات كلما شجع هذا على التنقل الاجتماعى، والعكس صحيح

ج-تقسيم العمل، وهو العامل الثالث المؤثر فى عملية الحراك الاجتماعى، فكلما اتسع نطاق تقسيم العمل وتنوع التخصص إلى درجة معقدة فان ذلك يخلق ظروفًا تعوق الانتقال السهل من طبقة إلى أخرى داخل المجتمع، وربما كان تقسيم العمل والتخصص أحد العوامل الهامة فى المجتمع الحديث التى أدت إلى خلق التمايزات بين الناس وتصنيفهم فى فئات وطبقات وتلعب التربية دوراً هاماً فى التقدم والحراك الاجتماعى، لأنها تزيد من توعية الفرد وترتفع بقيمته، ومن ثم يتحسن دخله ويزداد بمقدار ما يجيد من مهارات ومعرفة ويترتب على زيادة دخله تحسن وضعه الاقتصادى والاجتماعى

7-أنها ضرورية لبناء الدولة العصرية: فالدولة العصرية تعنى الدول التى تعيش عصرها على أساس من التقدم العلمى ويتمتع فيها الفرد بالحياة الحرة الكريمة، ويرفرف على جوانبها أعلام الرفاهية والعدالة الاجتماعية

## مراجع وقراءات الفصل

- 1- إبراهيم عصمت مطاوع : أصول التربية، ط2، دار المعارف، القاهرة، 1980.
- 2- أحمد شبشوب : علوم التربية، مطبعة الفرقان، تونس، 1986م.
- 3- أحمد صيداوى : التغيير التربوى المستقبلى، كتاب التربية المعاصرة، العدد (4)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994م.
- 4- أحمد عزت الفنيش : أصول التربية، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، 1982م.
- 5- أحمد محمد الطيب : أصول التربية، المكتب الجامعى الحديث، الإسكندرية، 1999م.
- 6- إميل يعقوب وآخرون : قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية، دار العلم للملايين، بيروت، 1987م.
- 7- أوليفر ليان (محرر) : مستقبل الفلسفة فى القرن الواحد والعشرون، آفاق جديدة للفكر الإنسانى، ترجمة مصطفى محمود محمد، سلسلة عالم المعرفة، العدد (301)، الكويت، 2004م.
- 8- السيد سلامة الخميسى : التربية والمدرسة والمعلم - قراءة اجتماعية ثقافية - دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2000م.
- 9- السيد سلامة الخميسى : التربية وتحديث الإنسان العربى، سلسلة كتاب قضايا تربوية (2)، عالم الكتب، القاهرة، 1988م.
- 10- ج0ميلا ريه : مقدمة فى العلوم التربوية، ترجمة : صالح عبد الله جاسم، مطبوعات جامعة الكويت، 1996م.
- 11- حامد عمار : فى التوظيف المستقبلى للنظام التربوى، مجلة التربية والتنمية، السنة (3)، العدد (2)، مركز التنمية البشرية والمعلومات، القاهرة، يناير 1993م.
- 12- حسن البيلالوى : تربية متكاملة لتنمية متكاملة، رؤية فى إصلاح التعليم فى ضوء متغيرات القرن الحادى والعشرين، مجلة التربية والتنمية، س2، العدد (2)، القاهرة، 1993م.
- 13- حليلة على أبو رزق : المدخل إلى التربية، الدار السعودية للنشر والتوزيع، السعودية، 1998م.
- 14- حنا غالب : التربية المتجددة وأركانها، ط2، الكتاب اللبنانى، بيروت، 1970م.
- 15- رونية أوبير : التربية العامة، ترجمة عبد الله عبد الدايم، ط7، دار العلم للملايين، بيروت، 1991م.
- 16- سعيد إسماعيل على : الأصول الفلسفية للتربية، دار الفكر العربى، القاهرة، 2000م.
- 17- سعيد إسماعيل على : الفكر التربوى العربى الحديث، سلسلة عالم المعرفة، العدد (113)، الكويت، 1987م.
- 18- سعيد إسماعيل على : فقه التربية - مدخل إلى العلوم التربوية، دار الفكر العربى، القاهرة، 2001م.
- 19- سعيد إسماعيل على وآخرون : دراسات فى فلسفة التربية، عالم الكتب، القاهرة، 1981م.
- 20- شبل بدران وآخرون : الأصول الفلسفية للتربية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2001م.

- 21- شبل بدران، أحمد فاروق محفوظ : أسس التربية، ط4، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002م.
- 22- صلاح الدين محمد توفيق : الإبداع الفكرى والتنوير التربوى فى الفلسفة العقلية العربية، سلسلة كتب الإبداع الفكرى والتنوير التربوى، الكتاب الأول، المكتب الجامعى الحديث، الإسكندرية، 2004م.
- 23- طاهر المصرى : نحو بناء نظام عربى جديد فى عالم متغير، مجلة المستقبل العربى، العدد (233)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يوليو 1998م.
- 24- عبد الراضى إبراهيم محمد : دراسات فى فلسفة التربية المعاصرة، دار الفكر العربى، القاهرة، 2002م.
- 25- عبد الفتاح إبراهيم تركى : فلسفة التربية مؤتلف علمى نقدى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2003م.
- 26- عبدا لفتاح إبراهيم تركى : نحو فلسفة تربوية لبناء الإنسان العربى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993م.
- 27- عبد الله الرشدان، نعيم جعينى : المدخل إلى التربية والتعليم، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 1994م.
- 28- عبد الله عبد الدائم : نحو فلسفة تربوية عربية - الفلسفة التربوية ومستقبل الوطن العربى، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000م.
- 29- عبد الله عبد الدايم : دور التربية والثقافة فى بناء حضارة إنسانية جديدة، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1998م.
- 30- عبد المنعم الحفنى : المعجم الفلسفى، الدار الشرقية، القاهرة، 1990م.
- 31- على خليل أبو العينين : البحث التاريخى فى التربية الإسلامية، نحو منهجية علمية لتنظيمه وإعداده، دار الفكر العربى، القاهرة، 1990م.
- 32- على خليل أبو العينين : فلسفة التربية الإسلامية فى القرآن الكريم، دار الفكر العربى، القاهرة، 1980م.
- 33- على خليل مصطفى أبو العينين وآخرون : الأصول الفلسفية للتربية، دار الفكر، الأردن، 2003م.

## التربية ومجتمع المعرفة

### محتويات الفصل

### الأهداف التعليمية للفصل

#### مقدمة

أولاً- مفهوم مجتمع المعرفة

ثانياً- أبعاد مجتمع المعرفة

ثالثاً- خصائص مجتمع المعرفة

رابعاً: مقومات مجتمع المعرفة

خامساً: متطلبات مجتمع المعرفة

سادساً: تحديات مجتمع المعرفة في الوطن العربي

### المحور الثاني : التربية المستمرة للمعلم

أولاً : فلسفة التربية المستمرة

ثانياً : مبررات الأخذ بفلسفة التربية المستمرة للمعلم

ثالثاً - إستراتيجية مقترحة لتفعيل دور التربية المستمرة للمعلم في تحقيق

متطلبات مجتمع المعرفة

## الأهداف التعليمية للفصل

بعد دراسة هذا الفصل يمكن تحقيق الأهداف التالية:

- 1- التعرف على مفهوم مجتمع المعرفة.
- 2- الكشف عن أبعاد مجتمع المعرفة.
- 3- إدراك خصائص مجتمع المعرفة.
- 4- الوقوف على مقومات مجتمع المعرفة.
- 5- مناقشة متطلبات مجتمع المعرفة.
- 6- الكشف عن تحديات مجتمع المعرفة في الوطن العربي.
- 7- مناقشة فلسفة التربية المستمرة.
- 8- التعرف على مبررات الأخذ بفلسفة التربية المستمرة للمعلم.
- 9- مناقشة كيفية تفعيل دور التربية المستمرة للمعلم في تحقيق متطلبات مجتمع المعرفة.

## التربية ومجتمع المعرفة

## الفصل الثاني

### التربية ومجتمع المعرفة

مقدمة :

تعتبر المعرفة معيار القيمة فى عالما المعاصر، حيث يمثل اكتسابها وامتلاكها المحرك الأساسى للتقدم الإنسانى، وتشير معظم التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية بشأن المعرفة إلى أن المعرفة تعد الآن أهم عنصر فى التنمية المجتمعية الشاملة. وأن قدرة أى مجتمع على إنتاج المعرفة واختبارها ومواءمتها وتحويلها إلى خدمات أوسع، يعد عنصراً مهماً للنمو الاقتصادى المستمر وتحسين نوعية الناس.

ومن ثم فقد تغيرت النظرة إلى ثروات الأمم. فلم تعد الخامات والثروات الطبيعية التقليدية من أراضى وإمكانات طبيعية فى جوفها أو ملايين السكان الذين يعيشون على سطحها. وإنما ثروة الأمم الآن هى ثروة المعرفة التى تمتلكها والتى من شأنها تحقيق الاستفادة المثلى من الثروات الأخرى.

وهذا يفسر بكل وضوح كيف أصبحت بلدنا فقيرة فى مواردها الطبيعية غنية فى معارفها، مثل اليابان وسويسرا وسنغافورة من أغنى دول العالم، والأعلى من حيث نصيب الفرد من الدخل القومى. فى حين أن هناك بلداناً غنية فى المصادر الطبيعية، مثل روسيا، يقل فيها الدخل الفردى عما سبق بكثير.

لذلك أصبح التحول إلى مجتمع المعرفة مطلباً حياتياً فى العالم العربى، لأن القيمة المضافة للإنتاج المعرفى أكبر بكثير من تلك التى ترافق الإنتاج التقليدى، حيث تتناسب هذه القيمة طردياً مع حجم المعرفة التى يمتلكها الأفراد. وهذا التحول يتطلب تفعيل عناصر المعرفة والتى تتمثل فى النفاذ إلى مصادرها واستخلاصها واستيعابها وتنظيمها، وكيفية توظيفها، ومن ثم توليد معرفة جديدة تحل محل المعرفة القديمة. ويتضح من المراحل السابقة أن جهود معظم الدول العربية تقف عند مرحلة اقتفاء المعرفة دون إنتاجها واستيعابها وتوظيفها وهذا ما يفسر الفجوة بيننا وبين الآخر .

ولم يصبح دخول العرب إلى مجتمع المعرفة اختيارياً، بل أضحي من الضرورى - شئنا أم أبينا - أن نكون جزءاً من هذا المجتمع. وسيلنا إلى هذا هو وجود نظام تعليمى يلبى متطلبات مجتمع المعرفة

ومواجهة تحدياته. لأن هذا المجتمع ألقى على التعليم أدواراً جديدة، على الدول العربية أن تعيها وتفعّلها في نظمها التعليمية.

وتشير التقارير العربية للتنمية الثقافية (2008-2011)، إلى أنه لا يمكن للدول العربية أن تزدهر وتحقق تنمية إنسانية فعلية إلا من خلال الاهتمام بتأسيس مجتمعات المعرفة. مؤكدة في نفس الوقت على ضعف نوعية التعليم في المنطقة العربية من منظور دولي، وإلى مجموعة التحديات التي تواجه هذا التعليم، مثل قضية الكثافة الطلابية التي لا تتناسب مع القدرة الاستيعابية للجامعات، وقضية ضعف الموارد المتاحة، والقضية المتعلقة بالبحث العلمي

### المحور الأول : المنظور الفلسفي لمجتمع المعرفة ومتطلباته التربوية

ترتبط مسألة توطين المعرفة بسيادة الأمم واستقلالها وهويتها القومية، حيث أصبحت المعرفة والتقدم العلمي من أبرز وسائل سيادة الأمم ومصدر قوتها. وقد أدرك بعض المفكرين هذه الحقيقة منذ زمن طويل حيث أكد عباس العقاد على أن "دولة العلم أقوى من دولة السلاح"، كما أشار بن خلدون إلى أن "الأمة التي تفكر بعقل غيرها أمة تابعة، والأمة التابعة أمة مهزومة".

ويعتبر مجتمع المعرفة تطوراً في حضارة العصر الذي يعيشه المجتمع الإنساني في تلك الحقبة التي تتشكل فيها ملامح مجتمع متميز تستهل به الحضارة الإنسانية قرن جديد وألفية جديدة .

وفي ظل هذا المجتمع تغيرت معايير الثروة والقوة، وأصبحت المعلومات والمعرفة هي المعيار الأساسي، لأن التنمية وزيادة الإنتاج والإنتاجية أصبحت تعتمد على المعرفة أكثر من اعتمادها على عوامل الإنتاج المادية كالأرض ورأس المال ووفرة الموارد الطبيعية، وحتى وفرة القوى العاملة. والواقع أن تكلفة المعرفة تتجاوز في معظم الحالات تكلفة عوامل الإنتاج المادية كلها. ولكن قيمتها المضافة تمثل أضعافاً مضاعفة لعوائد غيرها من الإنتاج.

ويؤكد أبو زيد على المعنى السابق بقوله أن فلسفة هذا المجتمع تقوم على أساس أن إنتاج المعرفة سلعة رابحة تحمل معها السيطرة السياسية والمكانة الاجتماعية، فضلاً عن تحقيق الهيمنة الثقافية والاقتصادية.



واتساقاً مع ما سبق أشار (الفين توفلر) بقيمة المعرفة فى عالمنا المعاصر والمستقبل بقوله "ما كان بوسع أى عبقرى فى السابق أن يتخيل ما ستشهده هذه الأيام من منحى عميق فى تحول السلطة، إلى هذه الدرجة المذهلة التى أصبحت بها القوة والثورة تعتمدان على المعرفة حالياً. فالمعرفة نفسها ليست المصدر الوحيد للسلطة فحسب، بل أنها أيضاً أهم مقومات القوة والثورة .

فالقوة بمعناها التقليدى قد تحولت بما يتناسب والتطور الحضارى للمجتمعات الإنسانية، فبينما كانت القوة العسكرية هى الحاسمة فى عصر الزراعة، أصبحت القوة الاقتصادية هى المهيمنة فى عصر الصناعة، ومن ثم أصبحت المعرفة وتطبيقاتها التكنولوجية هى أبرز مظاهر القوة مع التحول الذى نشهده فى بداية التحول إلى مجتمع المعرفة.

ولا تقتصر نتائج التحولات المصاحبة لعصر المعرفة على ما يمكن أن ينتج عنها من آثار مباشرة أو غير مباشرة فحسب، بل تتصل بتغير المرجعيات والأسس والقواعد التى يركز عليها تطور المعرفة نفسه.

ففى تفسيره لآلية حدوث الثورات العلمية يقدم "توماس كون" فى كتابه الشهير "بنية الثورات العلمية" لإجابته باقتراح مفاده أن تغير نظرتنا إلى تاريخ المعلم ولا نراه على أنه وعاء لأحداث متتابعة زمنياً ومن ثم تراكمياً. لأن تغيير النظرة يستتبعه تحول حاسم فى تصور العلم. والصورة البديلة أو الجديدة هى تمايز بين مرحلتين أو شكيلين من تطور العلم داخل إطار حام يشكل نموذجاً إرشادياً قوامه شبكة محكمة من الالتزامات المفاهيمية والمنهجية. هذا التمايز سيفضى إلى مرحلة ثانية هى مرحلة لاثورة العلمية، حيث يتم استبدال النموذج القديم بآخر جديد تتغير معه صورة الوقائع ومعايير القبول والرفض فى أوساط الجماعة العلمية .

وقد بات فى حكم المؤكد أن التطورات العلمية المتسارعة فى مجتمع المعرفة قد أربكت وربما تجاوزت لا تفسيرات (كون) وحدها، بل فلسفة العلم برمتها، والتى أصبحت مطالبة بتقديم العديد من الإجابات المختلفة التى لا تقتصر على ميدان العلم ذاته، بل تطل الإنسان والمجتمع عموماً.

### أولاً- مفهوم مجتمع المعرفة

أصبح مفهوم مجتمع المعرفة مألوفاً فى الأوساط العلمية والمؤسسات القيادية . وينبثق هذا المفهوم من أهمية المعرفة فى التأثير على المجتمع بشكل عام وليس على الجانب الاقتصادى فحسب ومن ثم فإن

هذا المجتمع لا يقتصر على إنتاج المعرفة وتداولها فقط، بل يحتاج إلى ثقافة تقيم وتحترم من ينتج هذه المعلومة ويستغلها في المجال الصحيح، مما يتطلب إيجاد محيط ثقافي واجتماعي وسياسي يؤمن بالمعرفة ودورها في الحياة اليومية للمجتمع).

وهذا المجتمع - كأحد إفرازات العولمة - على حد قول (Nayar) أدى إلى تغير كبير في النظام الاجتماعي بأكمله، مما أحدث ثغرات كبيرة في المجتمعات، ومنها الاضطرابات السياسية، وخروج الأنظمة الاقتصادية التقليدية من السباق العالمي، وكذلك اختلال منظومة القيم والمعايير لدى الأفراد مما أدى إلى ضرورة إعادة فهم النظرية الاجتماعية بهذا المجتمع.

ويستعمل مفهوم مجتمع المعرفة Knowledge Society للإشارة إلى المجتمعات الصناعية والمتقدمة التي تعتمد أكثر على المعرفة في اقتصاداتها وإدارتها وفي صنع مستقبلها بدلاً من الاعتماد على شئ آخر ممثلاً في العادات والتقاليد أو الحكمة الشخصية أو النباهة.

ويشير التقرير العالمي لليونسكو إلى أن مجتمع المعرفة، هو ذلك المجتمع الذي لديه القدرة على إنتاج المعلومات ومعالجتها ونقلها وبثها واستخدامها من أجل بناء وتطبيق المعرفة لتحقيق التنمية الإنسانية .

ويبين نبيل على أن خطاب مجتمع المعلومات ينشغل بأمور البنى التحتية التي توفر الوسائل العملية للنفوذ إلى مصادر المعلومات وتبادلها، أما مجتمع المعرفة فأعمق وأشمل، فهو يقوم على استغلال المعرفة كأهم مورد لتنمية جميع القطاعات الاقتصادية والنماء الاجتماعي بصفة عامة.

ويرى (إدوارد بورتلاند) أن مجتمع المعرفة يمثل برنامجاً متكاملاً مخصصاً للفعل وأن ذلك الفعل سوف يتضمن التعليم والمعلوم والثقافة والاتصال مجتمعه في وحدة متكاملة ومتماسكة، وأن إنتاج المعرفة سوف يكون سلعة رابحة تحمل معها السيطرة السياسية والمكانة الاجتماعية والهيمنة الثقافية والاقتصادية على المجتمعات الأخرى .

وبنظرة تاريخية فقد مر مجتمع المعرفة بثلاث مراحل حتى تشكل بصورته الحالية.

- المرحلة الأولى : كانت فى بداية السبعينيات وحتى بداية التسعينات من القرن الماضى 1970-1990، حيث حدثت نقلة نوعية فى مجال الاتصالات واتساع البنية التحتية لاستخدام تكنولوجيا الاتصالات إلى جانب تأسيس عدد من الهيئات والمنظمات التى عُنيت بتطوير تكنولوجيا المعلومات، ففى اليابان تم تأسيس برنامج الجيل الخامس (Fifthe generation) من الحاسبات.
- المرحلة الثانية : والتى ظهرت فى عامى 91-1992 متزامنة مع الحملة الانتخابية للرئاسة الأمريكية عندما طرح "آل جور" فى مشروعه الانتخابي فكرة البنية التحتية الوطنية للمعلومات "كنقطة تحول نحو المستقبل. وقد مهدت هذه الفكرة وبخطى حثيثة إلى بزوغ الموجة الثالثة والحالية والتى اتسمت بظهور مجتمع المعرفة.
- المرحلة الثالثة : وتعتبر امتداداً للمرحلة الثانية، حيث شهد العالم انتشاراً واسعاً للإنترنت واستخداماته بشكل عمق الحاجة إلى وجود تشريعات تحكم ها المجال. وقد تبين أن صياغة هذه التشريعات لا يمكن أن تتم بعيداً عن المجتمع ومكوناته. لذا لم تصبح اهتمامات هذه المرحلة مقتصرة على الطابع المحض لتكنولوجيا المعلومات فحسب، بل شملت مجالات عديدة منها التفاعل الاجتماعي والهوية والأخلاق والدين والأسرة وغيرها من المواضيع.

ومنذ أواخر التسعينات من القرن الماضى ربط التطور فى مجال مجتمع المعرفة بالتقدم الصناعى والتجارى ورقى الشعوب والرخاء، وقد روجت الأمم المتحدة لهذه الفكرة بين دول العالم التى أصبحت تتسارع إلى تبني هذا المفهوم، وتضع الخطط الإستراتيجية لتحقيق المعايير التى تدل على التحول إلى مجتمع المعرفة. وبدا هذا واضحاً من خلال تقريرها الاقتصادى والاجتماعى للعام 2004 حيث أشار إلى أن "ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أعادت بنهاية القرن العشرين صياغة طرق إنتاج المعرفة وجنى ثمارها وتجميعها وتولييفها ومعالجتها. وتوجيهها وهذا الأمر يزيد من كفاءة المعرفة وفاعليتها فى النمو والتنمية. وفى عصر المعرفة الحالى أصبح العقل والأفكار الخلاقة والابتكارية مصدراً رئيساً من مصادر التفوق".

#### ثانياً - أبعاد مجتمع المعرفة

يحمل مجتمع المعرفة فى طياته مجموعة من الأبعاد مما يؤكد ضرورة النظرة الفلسفية المتكاملة له باعتباره كل متكامل، وهى.

1-البعد الاجتماعى : إذ يعنى مجتمع المعرفة سيادة درجة معينة من الثقافة المعلوماتية وزيادة مستوى الوعى بتكنولوجيا المعلومات وأهمية المعرفة ودورها فى الحياة اليومية للإنسان، والمجتمع مطالب هنا بتوفير

الوسائط والمعلومات الضرورية من حيث الكم والكيف. لذلك شهد مجتمع المعرفة ولادة فاعل بشري جديد هو الإنسان الذى ينتمى إلى "صناع المعرفة/ عمال *Knowledge Workers*" الذين يملئون الفجوة بين العمل الذهني والعمل اليدوي.

2-البعد الاقتصادي : حيث تعتبر المعلومة فى مجتمع المعرفة هى السلعة أو الخدمة الرئيسية والمصدر الأساسى للقيمة المضافة، وخلق فرص العمل وترشيد الاقتصاد.

3-البعد الثقافى : إذ يعنى مجتمع المعرفة إعطاء أهمية مميزة للمعلومة والمعرفة والاهتمام بالقدرات الإبداعية للأشخاص وتوفير إمكانية حرية التفكير والإبداع والعدالة فى توزيع العلم والمعرفة والخدمات بين الطبقات المختلفة للمجتمع.

4-البعد السياسى والحقوقى : إذ يعنى مجتمع المعرفة إشراك الجماهير فى اتخاذ القرارات بطريقة رشيدة وعقلانية، أى مبنية على استعمال المعلومات، وهذا لا يحدث إلا بتوسيع حرية تداول المعلومات، وتوفير مناخ سياسى مبنى على الديمقراطية والعدالة والمساواة ومساهمة الجماهير فى عملية اتخاذ القرارات والمشاركة السياسية الفعالة.

#### ثالثاً - خصائص مجتمع المعرفة

فى ضوء ما تم طرحه سابقاً أصبح ينظر إلى مجتمع المعرفة على أنه المجتمع الذى تغلب عليه الخصائص التالية :

- 1- المعرفة هى المصدر الرئيسى والفاعل فى الحياة اليومية للأفراد والمجتمع والسياسة العامة.
  - 2- تختلف المعرفة عن المصادر الأخرى ليس فى أنها غير قابلة للنضوب فحسب، بل أنها تتزايد وتنمو بالشراكة وتعدد المستخدمين.
  - 3- يعمل مجتمع المعرفة على إنتاج المعرفة ونشرها واستخدامها من أجل التنمية البشرية.
  - 4- يهيئ مجتمع المعرفة الطرق الضرورية لجعل العولمة تخدم البشرية وتساعد على رخائه.
- و أضيف سولز 2007 مجموعة أخرى من الخصائص وهي :

1-مجتمع المعرفة دائم التطور والتغير نحو الأفضل ولديه من أجل تحقيق ذلك رؤية عالمية طويلة الأمد.

المعرفة هى المصدر الأساسى للقوة السياسية لمجتمع المعرفة.

-2

3- للطاقة البشرية قيمة متميزة لدى مجتمع المعرفة، وذلك بجعل البشر هم المصدر الرئيس للإنتاج والإبداع.

4- مجتمع مترابط ومتواصل بشكل يد ومتمين عبر وسائل الاتصال والتواصل الديت، ويمكن الوصول إلى مصادر المعلومات بسهولة ويسر.

5- لدى مجتمع المعرفة البيئة التحتية المادية المتينة التي يقوم على أساسها الاقتصاد المتين، والتي توفر الدعم اللازم لنقل المعلومات والعلوم وتوصيلها

ويضيف (Evers) أن هذا المجتمع يتميز بمجموعة من الخصائص هي :

1- مجتمع يتمتع أعضاؤه بمستوى تعليم أعلى مقارنة بالمجتمعات الأخرى يتم توظيف نسبة متزايدة منهم فى مجال البحث عن المعرفة.

2- تتزايد فيه المنتجات المتكاملة التي تعتمد على الذكاء الصناعى.

3- وجود مناخ ثقافى يدعم إنتاج المعرفة واستخدامها.

4- الاستقصاء : يتصف مجتمع المعرفة بأنه منتج للمعرفة ومستخدم لها، ولا يمكن إنتاج المعرفة واستخدامها بدون توظيف الاستقصاء، حيث يساعد الاستقصاء على التفكير فى الممارسات المهنية، وتحديد الصعوبات والتحديات التي توجه المهنيين، وبذلك يساهمون فى تطوير المعرفة المهنية، ونشرها.

5- التعليم المستمر : يتصف مجتمع المعرفة بأن المعرفة التخصصية ستتغير نتيجة التطورات المعرفية المتسارعة. وهذا التغير سيكون مستمراً، مما يتطلب من عمال المعرفة (Knowledge worker) أن يطوروا معارفهم باستمرار.

بالإضافة إلى ما سبق يتميز هذا المجتمع بوجود ما يعرف باسم "منظمات التعلم Learning organizations" وهى عبارة عن مجموعة من الأفراد يتفاعلون مع بعضهم ومع العالم المحيط بهم، يعملون كفريق ضمن مؤسسة يشعرون بالانتماء إليها. وفيها تتاح لهم الفرص لاكتشاف المعرفة وإنتاجها وتطبيقها، ويتصفون بأن لديهم القدرة والدافعية للتعلم المستمر والانفتاح على الآخرين.

وقد اقترح سينج (Seng, 1990) خمسة شروط تقوم عليها هذه المنظمات، وتتمثل فى :

1- **توظيف التفكير المنظومي " System Thinking "** والذي يساعد الأفراد على رؤية جميع العوامل المتعلقة بمشكلة معينة، وكذا التفاعل بين هذه العوامل.

2- التركيز على الإتقان الشخصي "Personal Mastery" ويقصد به الانضباط لاستجلاء الرؤى وتعميقها وتركيز الطاقات ولتنمية الصبر ورؤية الواقع بموضوعية.

3- بناء نماذج عقلية ( *mental model* ) قادرة على التعامل مع المهام الجديدة فى هذا المجتمع بطريقة تختلف عن الطرق التقليدية، حيث أن التوصل إلى ابتكارات جديدة هو سر النجاح لهذه المنظمات.

4- تطوير رؤية مشتركة ( *Shared Vision* ) من شأنها طرح بدائل غير تقليدية لرؤية المؤسسة ودورها فى المجتمع سواء كانت إنتاجية أو تعليمية حتى يتحقق لها النجاح.

5- التركيز على تعلم الفريق ( *Team Learning* ) حيث أن الفريق وليس الأفراد هم الوحدات الأساسية فى المؤسسات الحديثة. والأخذ بهذا الأسلوب يساعد المؤسسات على توحيد جهود المنتسبين إليها نحو تطوير وتحسين منتجاتها وخدماتها.

رابعاً: مقومات مجتمع المعرفة:

يبني مجتمع المعرفة علي قاعدتين أساسيتين هما ، البحث العلمي المبدع والتطبيق التقني المبتكر . فبمهما معا يحصل المجتمع علي علم حديث ، وبتوظيفهما معا تتوطن المعلومات وتستثمر في رفع القيمة المضافة من خلال اختراعات في مختلف مناشط الحياة ، وبهما معا تتحول المعلومات إلي برامج وخدمات ، وتصبح المعرفة جزءا من ثقافة المجتمع وعنصر من عناصر حضارته .

ومن المسلم أن مجتمعنا أصبح يواجه تحديات ومتغيرات جديدة جعلت من الضروري الانتقال والتحول من المجتمع التقليدي إلي مجتمع المعرفة الذي يتميز بشدة التغير والنمو الهائل في كافة المعارف في شتي فروع العلم والمعرفة ، مما جعل هناك نوع من الصعوبة للاستفادة من مثل هذا الكم المعرفي مالم يكن الفرد مزودا بالمهارات التي تمكنه من الانتفاع به.

وتعتبر إدارة المعرفة مقوما أساسيا من مقومات هذا المجتمع هذه بدورها تتطلب توافر مقومات علي مستوي الأفراد والمجتمعات مثل :

1- الدافعية ( *Motivation* )

## 2- الرؤية (Vision)

## 3- الإحساس بقيمة التعلم (Value of education)

## 4- التخطيط الاستراتيجي (Strategic planning)

والمتأمل للمقومات الأربع السابقة يجد أنها لكي تتحقق علي أرض الواقع لابد من الإيمان بمجموعة من المبادئ تتمثل فيما يلي:

1- العقلانية : حيث يؤكد هذا المحور علي سيادة العقل باعتباره السيد الأول الذي ينبغي أن يطاع ، وعلي الإنسان أن يكون جريئاً في استخدام عقله ، حيث أن الدول التي أعلنت من شأن العقل هي التي علا شأنها في طريق التقدم والازدهار حيث يقول ( بيكون ) أن الهيمنة علي الطبيعة لا تتحقق إلا من خلال الاكتشافات والإبداعات العلمية . وهذه الهيمنة لا تتحقق إلا من خلال تطهير العقل من الأوهام التي تحد من حرية العقل .

2- المعرفة قوة : حيث يؤكد ( فرنسيس بيكون ) علي أن المعرفة قوة ، والتأكيد علي أن المعرفة هي الإنسان . حيث أن التكنولوجيا تدور حول حياة الإنسان وأسلوبه التفكير . ويضيف ( رسل ) أن القيمة الأخلاقية للمعرفة تتبدي من خلال كون الإنسان هو الكائن الوحيد القادر علي التطور الموجه الهادف . فنحن نعيش في عصر القوة ، فالقوة حق ، والحق ضائع مالم تتوافر طرق للدفاع عنه ، وإن القوة هي أداة السيطرة والهيمنة . والمعرفة هي القوة التي تحمي السلام وتقويه وتدعمه ، والقوة هي القدرة علي إنتاج المعرفة واستثمارها .

3- تجاوز الدوجماطيقية : فالدوجما هي تعبير عن التعصب والانغلاق والجمود العقلي وثنائية التفكير والعدوان والتسلط . حيث تنمي الدوجما فكرة الجماعة الواحدة والرأي الواحد والفكرة الواحدة . ويؤكد ( دراكر ) انه لم يعد للسلاح الكلمة الأخيرة فعجزه ظهر في كثير من الحروب ، فأصبح للعقل الكلمة الأخيرة في حياة الأمم .

4- التسامح: جوهر التسامح هو حرية الفكر وحرية الاعتقاد. فالتسامح يعني أن تعدد الآراء أمر مشروع ، فالتباين في الأفكار يضيف علي الأفكار والأشياء معني وثراء وكذلك الإقرار بتفرد الإنسان واختلاف وحرية اعتقاده.

5- الحرية : لا معرفة بلا حرية ، فالعقل لا يستطيع أن يقدم إبداعاته الخلاقة بدون الحرية . فكلما زادت الحرية زاد تقدم العلوم . وحرية الإبداع هي ثورة علي المألوف وتجاوز ما هو قائم إلي ما ينبغي أن يكون ، فحرية الفكر تتحقق عن طريق الإصرار علي العلم وإتباع المنهج العلمي السليم .

وثمة طرح آخر لمقومات مجتمع المعرفة يلتقي إلي حد كبير مع الطرح السابق ، حيث يحدد مقومات مجتمع المعرفة فيما يلي :

1- المقوم العقلي: ويقصد به العقل الجمعي الذي يضم مخزوننا من العادات الذهنية المتراكمة والمتوارثة من خبرات الأجيال ، وطرائق التفكير السائدة . ويتصف هذا المقوم بعدة خصائص تتمثل في المعالجة البينية للقضايا المعرفية وتكامل المجالات والتخصصات ، والتفكير المنظومي الذي يرفض الاستغراق في التفاصيل دون إدراك العلاقات الكلية . وكذلك الجسارة في خوض ما هو غير يقيني، وما هو غير ثابت وغير سائد عن القضايا التي لا تخالف منظومته القيمية والعقائدية السائدة . والانفتاح علي الرأي المخالف والمرونة في تغيير التصورات وفقا لقناعات أو دلائل جديدة .

2- المقوم اللغوي : ويقصد به اللغة بمعناها اللفظي الشفهي الكتابي المعروف ، باعتبار اللغة وعاء الفكر ويتصف هذا المقوم بمجموعة من الخصائص تتمثل في ضرورة وضوح الخلفية المعرفية والقدرة علي مواصلة التنظير . والقدرة علي مواصلة توليد المصطلحات وتوحيدها بشكل مستقل عن التبعية للثقافات الأخرى. والقابلية للمعالجة الحاسوبية تحريرا وإعرابا وترجمة فضلا عن القدرة علي مواصلة التطوير المعجمي واستيعاب الوظائف والأنشطة الإنسانية المتجددة .

3- مقوم التعلم : وهو المقوم الرئيس لهذا المجتمع ، فهو جوهر هذا المجتمع وصيغته النهائية المبتغاه ، ويقصد به المدى الواسع من فرص التعلم المتاحة لكل أفراد المجتمع علي تنوعهم واختلاف خصائصهم وظروفهم ، وهذه الفرص تتسع لتستوعب صيغ التعليم المتعددة النظامية وغير النظامية واللانظامية ، ويشمل كذلك جميع المراحل التعليمية ، والتعليم المستمر مدي الحياة. ويستند هذا المقوم علي عدة أسس تتمثل في : الإتاحة ، بمعنى حصول كل فرد في المجتمع علي فرصته



المناسبة من التعليم مهما كانت خصائصه . وكذلك الجودة والفاعلية ، بمعنى توافر المعايير الكفيلة بأن تكون الفرص المتاحة مثمرة ويترتب عليها تعليم حقيقي وليس مجرد تحصيل للمعلومات . وأخيرا القابلية للاستثمار والتطبيق ، بمعنى أن يكون التعليم موجها نحو الحياة ومناشطها وممارستها وتطبيقاتها ، علاوة علي كونه غاية في حد ذاته .

#### خامسا: متطلبات مجتمع المعرفة :

يتطلب إنتاج المعرفة بشكل مباشر ، نشوء طلب قوي ومطرد علي المعرفة ، وتبلور إرادة سياسية قادرة علي تأمين الموارد اللازمة لنشاط منظومة معرفية حيوية وقادرة ، بما في ذلك بناء رأس المال البشري راقى النوعية وبيئة من السياسات والبنى المؤسسية المواتية لفاعلية نشاطها . إلا أن هذه العوامل ، علي أهميتها تتأثر بدورها بمحددات مجتمعية وثقافية واقتصادية وسياسية تؤثر أيضا في منظومة المعرفة ذاتها . فالمعرفة لا تنشأ في فراغ مجتمعي ولكن في مجتمع له واقع وتاريخ وسياق إقليمي وعالمي .

#### المطالب التربوية لمجتمع المعرفة :

-1

أ- التطلع لتحقيق مجتمع المعرفة جعل مهمة التربية تزداد تعقيدا " فقد أضحت النظم التربوية اليوم وهي المسؤولة عن تكوين رأس المال البشري ذي النوعية الراقية الذي تتطلبه التنمية الشاملة، مسؤولة أيضا عن الإنسان ومستقبله، وهي مدعوة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى تطوير ذاتها وتجديدها بما يجعلها أكثر قدرة على ملائمة ميول المتعلم واستعداداته وقدراته، وتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي تتطور باستمرار. وبهذا المعنى، فإن على التربية أن تغرس وتنمي الطاقات المبدعة في كل فرد، وفي الوقت ذاته أن تسهم في تطوير المجتمع وتماسكه .

ب- تأسيس نموذج معرفي عربي أصيل متفتح مستنير ، يعتمد علي صحيح الدين الإسلامي ،مع النهوض باللغة العربية وإطلاق نشاط بحثي معلوماتي جاد في ميدانها ، مع الاعتزاز بالتراث المعرفي العربي والانفتاح علي الثقافات الإنسانية الأخرى .

ج- أن يتصف النظام التربوي بالمرونة والقدرة على تغيير هيكل عمليات التعليم والتعلم وفك ارتباطها بالمؤسسة التعليمية. وتتمثل مرونة النظام التعليمي في عدد سنوات الدراسة وفي محتواها بحيث تستجيب لحاجات المتعلمين المختلفة والمتجددة وفي انفتاح المدرسة دوما على عالم العمل وحاجاته وتطوير بنيتها ومناهجها وأساليبها تبعا لذلك. وكذلك أيضا في تنويع التعليم وتشجيعه

وتيسير الانتقال بين الاختصاصات والفروع المختلفة، والقضاء على الحواجز بين التعليم النظامي وغير النظامي وتحقيق التكامل بينهما، وانفتاح المدرسة النظامية على الطلاب من مختلف الأعمار، وتنويع الدراسة في شتى مراحل التعليم تبعا لحاجات المتعلمين المختلفة. وهكذا، فالمرونة شرط لا بد منه لمواجهة التغيرات العالمية المفاجئة وللمحافظة على قدرة النظام التعليمي في عالم متجدد .

## 2- المتطلبات السياسية لمجتمع المعرفة :

تعد حريات الرأي والتعبير والتنظيم هي الحريات الضامنة لجميع صنوف الحرية ومناخ الحرية مطلب جوهري لمجتمع المعرفة ، وهذه الحريات هي الضامنة لحيوية البحث العلمي والتطوير التقني والتعبير الفني والأدبي . فإذا أردنا معرفة راقية في شتى مجالات الإبداع ، فالحرية لازمة ، وإذا أردنا تنمية إنسانية من خلال اكتساب المعرفة ، فالحرية لاغني عنها .

ويمثل الحكم الصالح ضمانا لعقلانية اتخاذ القرار ، مما يؤدي بدوره إلى تعزيز الطلب علي المعرفة في جميع قطاعات المجتمع ويدفع بعملية إنتاج المعرفة قدما . وهذا الحكم الصالح يقوم علي الأركان التالية :

1- يصون الحرية بما يضمن توسيع خيارات الناس .

2- يبني علي التمثيل الشامل لعموم الناس .

3- يقوم علي المؤسساتية بجدارة .

4- تعمل مؤسساته بكفاءة وبشفافية مطلقة .

5- تخضع مؤسساته للمساءلة الفعالة من خلال تمثيل نيابي حر ونزيه .

6- يسود القانون المنصف والحامي للحرية علي حد سواء .

بيد أن توسيع نطاق الحرية وترقية الاستمتاع بها في البلدان العربية يتطلب أولا وقبل كل شيء جهدا دءوبا ومتفانيا من المستفيدين الأول من الحرية وهم المثقفين ومنتجي المعرفة.حيث أن التنعم بالحرية

والمعرفة في الوطن العربي بحاجة إلي عدد، وعدة، ونفس تاريخي طويل. فلن ينعم العرب بمجتمع المعرفة والحرية مجاناً أو يهبط عليهم من السماء.

وتلعب السلطة السياسية دوراً جوهرياً في توجيه المجال المعرفي وتقدمه أو تخلفه ، وتعمل علي تدعيم النمط المعرفي الذي ينسجم مع توجهاتها وأهدافها .ومن ثم فإن إخضاع مؤسسات البحث العلمي للاستراتيجيات السياسية والصراع علي السلطة وتقديم مقاييس الولاء في إدارة هذه المؤسسات علي مقاييس الكفاءة والمعرفة ، وتقييد الحريات الفكرية والسياسية للباحثين يشكل السبب الرئيس لتخلف المنظومة المعرفية .

ومن هنا فإن التحليلات السسيولوجية والقانونية تذهب إلي ضرورة فصل المجال السياسي عن المجال المعرفي ، عن طريق تأسيس مجال سياسي مستقل يحتل فيه الإنسان موقعا أساسيا يمكنه من أن يتعايش مع مجالات أخرى دون ان يلغيتها . كما تدعو هذه التحليلات إلي ضرورة تأسيس مجال معرفي مستقل يعمل علي إنتاج المعرفة وتنميتها باستقلال عن الإكراهات السياسية .

خلاصة القول فإن تأسيس مجال سياسي مستقل في الوطن العربي يكتسي أهمية كبرى في إقامة مجتمع المعرفة .ومع ذلك فإن هذا التأسيس يحسم مع غياب حكم المؤسسات وهو الحلقة المفقودة في حفز إقامة مجتمع المعرفة .

#### سادسا: تحديات مجتمع المعرفة في الوطن العربي

انطلاقاً من المتطلبات السابقة لمجتمع المعرفة يمكن القول بأنها في نفس الوقت تمثل تحديات لانخراط الوطن العربي في مجتمع المعرفة . فمن حيث دور التعليم في بناء الأفراد للانخراط في هذا المجتمع تتبدى الصورة من خلال استعراض حالة التعليم في الدول العربية بدءاً بالرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة مروراً بالتعليم الأساسي والثانوي وانتهاءً بالتعليم الجامعي.

ففي مجال الرعاية والتربية المبكرة للطفولة بوصفها اللبنة الأولى لإعداد الفرد لمجتمع المعرفة، نجد أنه في عام 2010 بلغ معدل التغطية الشاملة للأطفال في الفئة العمرية 0-6 سنوات في مراكز الرعاية النظامية في جميع أنحاء المنطقة العربية بلغ 19% مقارنة بالمعدل العالمي 41% ، ولاشك أن النسبة المئوية المرتفعة للأطفال تشكل عبئا كبيرا يعجز معظم الدول العربية عن استيعابه ضمن برامج رعاية الطفولة فضلا عن المعدلات المتدنية لمؤشرات الحالة الصحية ورفاهية هؤلاء الأطفال مقارنة بالمعدلات العالمية ، فنسبة وفيات الأطفال في البلدان العربية تبلغ في المتوسط 54 طفل لكل ألف قبل بلوغ الخامسة من العمر ، وهي تعادل ثمانية أضعاف ما هي عليه في أوروبا الغربية . ( اليونسكو، 2010 ج ) .

ويؤكد تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع ( اليونسكو ، 2010 أ ) أن هناك ضعف في كثير من الدول العربية في تحقيق تعميم التعليم الابتدائي وكذلك تحقيق التكافؤ بين الجنسين ، علاوة على نسب الرسوب والتسرب العالية في معظم النظم التعليمية بالمنطقة .

أما علي مستوى الالتحاق بالتعليم الثانوي فإن مؤشرات فرص هؤلاء الشباب في الالتحاق بهذا التعليم متدنية ، إذ يعجز حوالي 35% من التلاميذ في هذه المرحلة من الالتحاق به . حيث تشير بيانات التقرير الإقليمي للدول العربية الصادر عن اليونسكو 2010 إلي أن معدلات القيد الصافي في التعليم الثانوي في المنطقة العربية وصلت عام 2007 إلي 57% ومعدلات الرسوب في معظم الدول العربية 7% . فلا يعقل تمكين هؤلاء الشباب وتزويدهم بالمعرفة والمهارات اللازمة للانخراط في مجتمع المعرفة بتعليم ينتهي عند المرحلة المتوسطة باعتبارها نهاية مرحلة التعليم الأساسي.( اليونسكو ،2010أ )

أما علي مستوى التعليم الجامعي فان معدل الالتحاق في الدول العربية لايتجاوز 21,8% بينما يصل في كوريا الجنوبية 91% وأستراليا 72% وإسرائيل 58% . وبلغ أعلى معدل للالتحاق الإناث في الإمارات 76% وفي مصر 45% . مما يظهر الفجوة في نسب الالتحاق ، يضاف إلي ذلك الإقبال الملحوظ من الطلاب العرب علي دراسة الإنسانيات والعلوم الاجتماعية دون العلوم التطبيقية والبحثية وتمثل مصر أعلى

نسبة 79% من الملتحقين بالتعليم الجامعي وهذا بلا شك يؤثر علي مدي تملك هؤلاء المتخرجين للمهارات التقنية والعلمية اللازمة لمجتمع المعرفة . ( تقرير التنمية الثقافية العربية للعام 2009 ) .

يشير تقرير المعرفة العربي للعام 2011 بأن مشكلة الأمية في المنطقة العربية تعد من أبرز العقبات التي تحول دون الانخراط في مجتمع المعرفة . فحسب إحصاءات اليونسكو للعام 2010 تقدر نسبة الأمية بين الشريحة السنية من 15 سنة فأكثر 29% أي حوالي 58,36 مليون بالمقارنة بالمعدل العالمي والبالغ 16% . وتقع مصر ضمن البلدان العشرة الأوائل في العالم من حيث عدد الأميين الكبار والبالغ 17 مليون أي ثلث السكان الراشدين . وتتوقع منظمة اليونسكو أن يصل عدد الأميين والأميات في المنطقة العربية في عام 2015 إلي 55,78 مليون شخص .

ويعرج التقرير علي أن من أهم التحديات التي تواجه تمكين الشباب في الدول العربية للانخراط في مجتمع المعرفة هو حجم الأميين والأميات من الشباب حيث تقدر بنسبة 13% من مجمل أعداد الشباب ، ومعظم هؤلاء من الإناث في القطاعات الريفية والأحياء الفقيرة من المدن . إذ تبلغ أمية الذكور من الشباب في مجمل المنطقة العربية 9% بينما تمثل 18% بين الإناث.

وعلي مستوي حركة التأليف والنشر يؤكد التقرير أن هناك كتاب واحد يصدر لكل 12000 مواطن عربي بينما هناك كتاب لكل 500 مواطن انجليزي ، 900 مواطن ألماني أي أن معدل القراءة والنشر في العالم العربي لايتجاوز 4% من نفس المعدل في إنجلترا . ( تقرير المعرفة العربي ، 2010-2011 )

إضافة لما سبق فإن الموازنات التي تخصص للبحث العلمي في العالم العربي ضئيلة، كما أن العديد من مؤسسات البحث العلمي تسيطر عليها البيروقراطية والشكليات أكثر من أي شيء آخر، والشيء نفسه يمكن قوله بالنسبة للبحث العلمي داخل المؤسسات الجامعية. وفي دول عربية عديدة لا يتم الاعتماد على بيانات ومعلومات ودراسات عند اتخاذ القرار، وهذا يعني أن المعلومة كمصدر قوة لا تعني شيئا بالنسبة للكثيرين في العالم العربي، وهذا يتناقض أساسا مع روح وفلسفة مجتمع المعرفة. و في معظم الدول العربية مازالت وسائل الإعلام تعاني من الرقابة والدعاية المفرطة، وهذا يعني أن مصدرا من المصادر الرئيسية للمعلومات

يعتبر مبتورا ولا يقوم بدوره في المجتمع كما ينبغي. وهنا يجد المواطن العربي نفسه أمام خطاب إعلامي لا يتفاعل ولا يتماشى مع روح مجتمع المعرفة. فضلا عن تهميش المواطن العربي وعدم إشراكه في الحياة السياسية وفي عملية اتخاذ القرار، وهذا الموقف من الفرد ينفي أساسا فكرة أهمية المعلومة وكونها مصدر قوة في المجتمع.

## المحور الثاني : التربية المستمرة للمعلم

### أولاً : فلسفة التربية المستمرة :

تعد إستراتيجية التربية المستمرة من الاستراتيجيات المطلوبة لخروج النظم التعليمية من أزمتها والاستجابة لمتطلبات ثورة المعلومات، وحقيقة الأمر أن التربية المستمرة فى صيغتها العامة مفهوم يتضمن الإعداد الشامل للإنسان طبقاً لمسلك تربوى يستمر طوال حياته ويستدعى نظاماً كاملاً تتسق به كل أنواع التربية ويقدم المسائل المناسبة التى تستجيب لتطلعات الفرد التربوية والثقافية والمهنية بالشكل الذى يتوافق مع قدراته. ومن ثم فإن التربية المستمرة طبقاً لهذا المفهوم أكبر من تعليم الكبار، إنها تبدأ مع الطفل قبل أن يلتحق بالمدرسة، حيث تقدم له صيغ تربوية لا نظامية تقوم بها الأسرة والبيئة المحيطة بها بكل وسائلها التربوية. وتستمر معه تلميذاً فى كل مراحل التعليم العام، كما تصاحبه بعد التخرج من جامعته وتهيئ له استمرارية التعليم والنمو .

إن هذا المفهوم للتربية المستمرة الذى يدعو إلى التكامل والتعاون بين أنظمة التعليم النظامى وغير النظامى، والعرضى امتد واتسع فى نطاقه ومداه. واتسع أيضاً فى محتواه ومضمونه وأهدافه. حيث يشمل ميادين تنسب إلى ميادين التنمية الشاملة للمجتمع وإلى القيم الإنسانية الأساسية كالتربية السياسية والكفاح من أجل تقدم المجتمع. وتعليم التقنيات الزراعية والصناعية والصحية والمهنية بوجه عام. وتكوين روح المواطنة وتوفير مشاركة المجتمع فى شتى شؤونه. وإشاعة روح التفاهم والتعاون العالمى .

والتربية المستمرة كمفهوم يصلح لجميع بلدان العالم، ولكنها كمضمون تختلف من بلد إلى آخر. كما أن السياسة التربوية الجديدة القائمة على مفهوم التربية المستمرة، لم تعد صياغتها من خصائص وزارة التربية فحسب ولا مجموعة من الوزارات المختلفة، بل يقوم بها المجتمع بأكمله.

ويضع "بيير آران Pierr Arent" تعريفاً إجرائياً للتربية المستمرة يتجاوز نطاق التعريفات الإسمية، حيث حدد مهام هذا التعليم فيما يلي:

- الاحتفاظ بمكتسبات التعليم النظامي الذي تقوم به المدارس والجامعات.
- مواصلة وتعميق الأنشطة التربوية خارج دائرة الإعداد المهني لتنمية قدرات الشباب فيزيقياً وعقلياً وفنياً، حتى يصلوا إلى حالة من النضج تؤهلهم لممارسة حقوقهم كمواطنين.
- إعادة تأهيل وتطوير الكفاءات والقدرات الخاصة بالأفراد في مراحل حياتهم المختلفة بما يرتفع بهم إلى مستوى مناسب من الجودة والإتقان والتفوق.
- تجديد المعارف وتنمية ملكة الفهم وإدراك المشكلات الخاصة بالأمة والعالم. حتى يكون الأفراد على علم بطبيعة الأحداث ومجريات الأمور مهما اختلفت مراكزهم وتنوعت مسؤولياتهم.

مما سبق يتضح اتساع مجال التربية المستمرة، بحيث يمكن القول بأن التربية المستمرة هي إطار عام يتم في ضوئه جميع الأنشطة التربوية المتعددة سواء النظامية أو غير النظامية أو العرضية، بقصد تغطية الاحتياجات التعليمية لقطاعات عريضة من أفراد المجتمع في مختلف مراحلهم العمرية ومن ثم يمكن القول بأن هذا الإطار يشتمل على تعليم الصغار وتعليم الكبار والتعليم عن بعد والتعليم الذاتي والتعليم بالمراسلة والتعليم المتناوب، وهذا يتم بدوره من خلال نماذج متعددة من مؤسسات التربية المستمرة مثل الجامعة المفتوحة وجامعة الهواء وجامعة العمر الثالث والمدارس المسائية وكلليات المجتمع والمؤسسات العمالية بالإضافة إلى مجموعة من المجالات المتخصصة التي توجه إلى فئات معينة مثل الإرشاد الزراعي لمجموعة الزراعيين ولعل خير مثال على برامج الإرشاد الزراعي للمزارعين هو نموذج "الثورة الخضراء" - نموذج للمعرفة من أجل التنمية". ( البنك الدولي ، 1999 )

وهذا ما يؤكده "لينارد فريد مان" في كتابه "الجودة في التعليم المستمر" من خلال قوله "يعد مجال تقديم التعليم المستمر متسعاً بقدر تعدد المنظمات في أمريكا، ولنبدأ بمؤسسات التعليم المحددة وهي المدارس وكلليات العاملين أو الأربعة أعوام والجامعات ومؤسسات التعليم الخاصة، ثم هناك مجال واسع من الأنشطة التعليمية والتدريبية تقدمها الصناعة والمؤسسات العسكرية ومؤسسات التجارة والمهن واتحادات العمال ونقابات المزارعين، وهناك أيضاً عدد كبير من المنظمات الاجتماعية مثل المكتبات والمتاحف والجماعات

الثقافية والسياسية والمؤسسات التي تمثل الصغار وكبار السن والمرأة والمستهلكين ورعاة البيئة وأصحاب الهوايات".

هذه الطبيعة الحضارية للتربية المستمرة ليست إجراءً فنياً تتخذه الأنظمة التربوية بقدر ما هي فلسفة ورؤية تتبنى بإرادة سياسية واعية تترجم منطلقاتها إلى برامج وأنشطة وفعاليات تمكن من خلق المجتمع المتعلم. ويمكن القول أن فلسفة التربية المستمرة تستند إلى عدد من الخصائص والمفاهيم التي تشكل طبيعتها وتجعل منها خياراً ذا جدوى كبيرة لتحسين نوعية الحياة في المجتمعات وتغري كثيراً من صناع القرار لتبنيها.

وتتلخص هذه المفاهيم والخصائص والأسس التي تستند عليها التربية المستمرة في خمسة أبعاد رئيسية:

#### 1- الكلية أو الشمولية: Totality

تغطي التربية المستمرة فترة حياة الإنسان من المهد إلى اللحد وتشمل كل المراحل التعليمية، بما في ذلك التربية ما قبل المدرسة وتعليم الكبار. وتشمل كل أنواع التعليم بما في ذلك التعليم الرسمي الذي يتم في مؤسسات التعليم كالمدارس والجامعات، والتعليم غير الرسمي الذي يتم في مؤسسات التعليم غير الرسمية كالأسرة كالنوادي والجمعيات النسائية، وأندية المسنين، والمؤسسات الإيوائية، وغيرها. والتعليم اللانظامي الذي يتم في مواقف الحياة.

#### 2- التكامل: Integration

إن كل مؤسسات التربية من منظور التربية المستمرة مترابطة ومتكاملة متصلة بعضها ببعض، حيث يمثل البيت المؤسسة الأولى في شبكة أنظمة التعليم الواسعة وفي نفس الوقت يعتبر المجتمع المحلي مصدراً رئيساً للخبرات خلال حياة الفرد. بالإضافة إلى ذلك فإن مكان العمل عبارة عن مؤسسة تعليمية أخرى. وأخيراً فإن المدارس والكليات والجامعات هي أيضاً جزء من أنظمة التعليم المتكاملة ولكنها ليست المؤسسات التي تمتلك كل السلطة والسيادة في تربية الناس كما أنها يجب ألا تعيش بمعزل عن المجتمع.

#### 3- المرونة: Flexibility



تتضمن التربية المستمرة توجهاً ديناميكياً للتربية، وتتجلى المرونة فى إفساح المجال أمام الأنماط البديلة للتعليم، وتعدد أنماط محتويات التعليم وأدواته وتوقيت حدوثه، كذلك لا تفترض التربية المستمرة أن الفرد أصبح ملزماً بالسير فى اتجاه واحد لا يتغير طوال حياته. ولكنها تفترض أن هناك إمكانية مستمرة للتغير من خلال عمليات التعليم الجديدة.

#### 4- الديمقراطية: Democratization

إن التربية المستمرة تؤمن بحق كل الناس فى الاستفادة من فرص التعليم، بغض النظر عن مستواهم الاجتماعي والاقتصادي ومستوى ذكائهم. فهى تعليم للكافة وليست للنخبة. وهذا يتفق مع مبدأ ديمقراطية التعليم ومبدأ المواطنة.

#### 5- تحقيق الذات Self – Fulfillment

حيث أن الهدف النهائى للتربية المستمرة هو تحسين نوعية حياة الأفراد. ولتحقيق هذا الهدف فإن عليها أن تساعد الناس على التكيف مع التغير وأن تطلق العنان لقدراتهم الإبداعية، وبالتالي خلق مجتمع مبدع من خلال إيجاد الثقة الذاتية اللازمة عند أفراد ذلك المجتمع.

خلاصة القول بأن التربية المستمرة بحكم اهتمامها بتلبية الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع وتكوين المجتمع المتعلم وتوظيف مصادر التعلم المتوافرة، تنفتح على جميع صور التعلم وأساليبه ليستفيد منها الفرد فى تطوير معارفه وتنمية مهاراته. وبالتالي يمكن القول أنها تسعى إلى تحقيق ما يلى :

- التكامل بين التعليم المدرسي وتعليم الكبار، بحيث يغذى أحدهما الآخر بصورة متبادلة.
- توظيف المصادر البشرية المختلفة القادرة على العطاء بحيث يتناوب الأفراد فى مجتمع التعلم أدوار المعلم والمتعلم.
- تغير دور المعلم من الملقن للمعارف إلى الموجه والمرشد للمتعلم فى جهوده التعليمية.
- توظيف جميع وسائل وإمكانيات التعلم المتوفرة فى البيت والعمل والمراكز والمؤسسات الاجتماعية والعلمية المختلفة فى عملية التعلم.
- استغلال وسائل التعلم الذاتى بالمراسلة وعن بعد بأجهزة الإعلام المختلفة والتعلم المتبادل والموازى والمشاركة وغيرها.

- تحقيق التكامل بين الفكر والممارسة وبين النظرية والتطبيق.
- الاستفادة من التقدم التكنولوجى فى صنع المواد التعليمية الذاتية.
- توظيف مهارات التقويم الذاتى للاستفادة منه فى تحديد حاجات التعلم وتقويم نتائجه.

ثانياً : مبررات الأخذ بفلسفة التربية المستمرة للمعلم:

يفرض القرن الحادي والعشرين على التربية مطلبين قد يبدوان لأول وهلة متناقضين، وذلك لأنه سوف يوفر وسائل غير مسبقة للاتصال ولدوران المعلومات وتخزينها.

المطلب الأول : أنه ينبغى على التربية أن تنقل بكفاءة إلى التلاميذ قدرًا متزايداً من المعرفة المتطورة. وعلى نحو مستمر، وكذلك حشداً من طرق العمل والخدمة والخبرة يتلاءم مع حضارة تقودها المعرفة، لأن هذا يشكل أساس المهارات التى يتطلبها المستقبل.

المطلب الثانى : أنه ينبغى على التربية فى نفس الوقت إيجاد النقاط المرجعية وإبرازها، حتى لا يفرق الناس ويرتكبوا بتدفق المعلومات هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أن تركز على تنمية الأفراد والمجتمعات المحلية كغاية لها.

ولقد أدى التقدم العلمي والتكنولوجي الذى يعتمد أساساً على العقل البشرى والإلكترونيات الدقيقة وتوليد المعلومات وتنظيمها واختزانها واسترجاعها وتوصيلها بسرعة متناهية إلى ما يسمى بعصر الإدارة فائقة السرعة وهذا أدى إلى تحول العالم من مجتمع كان يعاني قلة المعرفة التكنولوجية إلى مجتمع يفيض بها فى اتجاه متزايد بصفة مستمرة، وأصبحت المشكلة فى مصر الآن لا تكمن فى كيفية توليد هذه التكنولوجيا الجديدة، بل فى كيفية الاستخدام الأمثل لتحسين نوعية الأداء. ولعل التحدى الحقيقى الذى يواجهه التعليم فى مصر الآن هو التطور التكنولوجى الهائل وثورة المعلومات التى غيرت أساليب الإنتاج. ومن ثم تم الانتقال من المجتمع الصناعى إلى مجتمع ذى إنتاج كثيف للمعرفة. وهذا المجتمع - مجتمع المعرفة - يتصف بعدة خصائص منها

1- الانتقال إلى عصر الإنتاج كثيف المعرفة، لأن المعرفة أصبحت هى القوة فى العصر الحالى، ولم يعد السلاح أو الثورة المادية هى القوة. ولم تعد المعرفة ثابتة أو محددة بنقطة بداية أو نهاية ولكنها أصبحت متغيرة ولا نهائية.

2- لم تعد المعرفة أسيرة لجدران الكتب ودوائر المعارف، وهى نسبية وليست مطلقة متنامية بصورة مذهلة. بحيث أصبحت تلك المعرفة التى يعرفها البشر خلال القرن الماضى يمكن تحصيلها خلال أسابيع وأيام معدودة.

3- الانفتاح بقدر هائل لم تعهده المجتمعات السابقة على عصر المعلومات وسرعة وسهولة تناقل المعلومات والمعارف الإنسانية.

4- التوجه نحو المنظمة الإلكترونية E- organization وهى منظمة تعمل فى مجالات مختلفة، وتتميز بأنها تنظيم ديناميكي متطور ومتفاعل باستمرار مع المتغيرات الخارجية والداخلية.

ومن ثم لابد من الإقرار بداية بأن معمار التعليم والتعلم، والهندسة المعرفية قد بدأت تتمتع بقدر عال من الدينامية والتغير فى الهياكل والمضامين. كما أن العديد من تصميمات ذلك المعمار الجديد ما زالت فى الواقع قيد التشكل فى ظل التحولات الجارية نحو صيغ مجتمعية ستقوم أساساً على الاستخدامات الموسعة فى الحياة اليومية للمعلومات والاتصالات وعلى القاعدة المعرفية.

وتأتى مثل هذه التغيرات فى الهياكل والمضامين وفى التصميمات ضمن واقع اقتصادي واجتماعي وسياسي وتقنى جديد، وتأثيرات متداخلة للقوى الفاعلة والمؤثرة التي تدفع باتجاه التغير الحتمي للمعمار القديم. ويمكن حصر تلك التغيرات الحادة بما يلى :

- نتائج البحث والمعرفة الجديدة حول الطبيعة والبشرية، وحول إمكانات العقل البشرى والقدرات الكامنة لدى الفرد التى يمكن تنويرها واستثمارها من خلال عملية التعلم.
- الثورة الهائلة فى تقنيات المعلومات والتواصل، وما أتاحتها من تطوير واسع للقدرات الإدراكية خاصة بين الجيل الجديد، ومن كسر لاحتكار حيازة المعلومة من قبل القلة، وبناء جسور الاحتكاك الذى أتاحتها العولمة وقنواتها بين الأفراد والمؤسسات عبر الزمن والمكان والفضاء والسياقات المختلفة.
- التحديات التى بدأت تواجهها عمليات التنمية واستراتيجياتها وغاياتها، وبالأخص فى بلدان العالم النامى، وضرورة التخطيط الاستباقي، وتوفير الجاهزية للدخول إلى اقتصاد العولمة الذى ما أنفك يزداد اعتماداً على المعرفة والمهارات ورأس المال الفكري للمواطنين، والتنظيمات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

- الضغوط الهائلة والتحديات التي تواجهها المؤسسات والأنظمة التعليمية من أجل أن تنشئ نظاماً مغايرة تتجاوز القديم وتواكب التغيرات الجارية، وأن توفر التعليم الجديد وتتيحه للجميع وفق تقنيات متطورة، وبحسابات دقيقة لما يمكن أن يفرزه الإقصاء الاجتماعي في حالة اقتصار المعرفة المتطورة على القلة، إذ إن لذلك تكاليف اجتماعية وفجوات بالغة الخطورة قد تأتي بمعنى جديد للتفريق بين من يعرف ومن لا يعرف يفوق الفروق المادية.

- التغيرات التي طرأت على هيكل الأسرة وتكوينها وعلاقاتها، فالعلاقة بين الصغير والكبير، وعبر الأجيال المختلفة، مصحوبة بالأثر المتسارع لوسائل الإعلام، أدت إلى أن يطور الجيل الجديد رؤية مغايرة للمجتمع، وأن يحدد مكاناً جديداً له في إطار ذلك. كما أن زيادة المخزون المعرفي لهذه الشريحة الواسعة نتيجة الإنتاجية المتزايدة للمعلومات قد أثرت في وعيهم بذاتيتهم، ووسعت من قنوتهم التعبيرية.

وإذا ما أردنا أن نستشرف أبعاد التعليم في القرن الحادي والعشرين مستنيرين بأثر التغيرات المشار إليها أعلاه، فبالإمكان رؤية النظام التعليمي الجديد قائماً على أربعة أعمدة هي :

1- التعلم من أجل بناء القدرة الشاملة وتكوين الشخصية العارفة : بمعنى تمكين التلميذ والطالب من التحكم بأدوات المعرفة ذاتها، وذلك عن طريق تطوير ملكات الذاكرة والتخيل والرشد في اتخاذ القرار وبلورة وحل المشكلات، والقدرة على التفكير بصورة متسقة ونقدية. وبمعنى آخر فإن التمكن من أدوات المعرفة هو بمثابة تطوير عملية الاكتشاف والتحقق والتي تتطلب تعاملًا مختلفاً مع الموضوعات التي تطرحها عملية التدريس في الحقل المعرفي المعين، وتبتعد عن المألوف بتزويد المتعلم بكم محدود من المعلومات والمعارف القائمة على الحقائق التي يقدمها المنهج الدراسي التقليدي عادة.

2- التعلم من أجل الفعل والممارسة الحياتية، والمساهمة في تحقيق الإنتاجية العالية والعمل ضمن المجتمع البشري، ويعنى هذا البعد تطبيق ما تعلمه المتعلم من خلال الانهماك في الواقع العملي. إلا أن ذلك يتجاوز التحديد الضيق للمهارات المكتسبة من حقبة التمدن للقيام بمهام عملية محددة في سوق العمل، إذ أن اقتصاد المستقبل المبني على المعرفة سيجعل من العمل البشري غير مادي في غالبه، وعليه فإن التعلم من أجل العمل يستدعي أنماطاً جديدة من المهارات، سلوكية وفكرية،

وأن تكون التقانة والجوانب المادية مكملات للقدرات البشرية المتطورة والعلاقات بين الأفراد والمعاملات القائمة على التعقد وعلى الثقة العالية.

3- التعلم من أجل التعايش المشترك وفهم المجتمع الإنسانى ككل، وبناء المواطنة المهيأة للدخول إلى عصر العولمة والانفجار المعرفى واتساع قنوات التواصل فى داخل القرية الكونية. ويعد ذلك من بين أخطر التحديات التى تواجهها أنظمة التعليم فى العالم، وبالذات فى العالمين العربى والإسلامى، ففى ظل التعددية الثقافية للعالم وفهم الشعوب لحقوقها بطريقة أكثر وعياً مقارنة بالماضى نتيجة ثورة الاتصالات والإتاحة الواسعة للمعلومات سوف يصبح من الصعب على أية مركزية ثقافية دولية أن تفرض شروطها ورؤيتها على الثقافات الأخرى، حيث أن ذلك يهدد بانتكاس المسيرة الإنسانية، والعودة من جديد إلى صراع الأصوليات.

4- التعلم من أجل بناء الشخصية الإنسانية : والذى يشق أصوله من أن هدف التنمية الإنسانية هو مساعدة الفرد على تحقيق ذاته وتوسيع خياراته وممارسة حقوقه وواجباته وحرية تعبيره وتكوين الحس الهادف الإيجابى فى الحياة، وإنجاز التزاماته كفرد وعضو فى الأسرة وفى المجتمع وكمواطن وكمنتج ومبدع.

وما من شك بأن مثل هذه الظواهر الجديدة سيكون لها انعكاساتها على معنى التعليم والتعلم وعلى العملية التربوية بجميع أبعاده، وقد بدأت التساؤلات تطفو على السطح فى الآونة الأخيرة حول ما إذا كان التعليم المنظم فى المدارس والتعلم داخل جدران الصف الدراسى قادرين على مجابهة التحديات المعرفية الجديدة، وهل يمكن اعتبار ذلك المصدر الأوسع للمعرفة؟ أم أن علينا أن نعيد تعريف مصادر المعرفة فى المجتمع وتحديدها، ونعمل على انفتاح المدرسة على المحيط.

وعلى هذا الأساس اقترح المنتدى نموذجاً استراتيجياً لتطوير لتربية والتعليم فى الوطن العربى ينسجم فى فلسفته ورواؤه مع توجهات التربية المستمرة ويقوم على خمسة مفاهيم حاکمة هى :

#### 1- الشجرة التعليمية:

وهو مفهوم جديد يكون الإطار للهيكلة المقترحة لتعليم المستقبل والمقصود به أن تتم إعادة هيكلة النظام التعليمى ليكون أكثر مرونة يسمح للطالب بالانتقال الأفقى والرأسى وكذلك إمكانية الامتداد والتشعب اللامحدود للتخصصات والمقررات الدراسية ويقترح أن يحل هذا المفهوم بدلاً من مفهوم السلم التعليمى.

## 2- التعلم الذاتى أو تعلم كيفية التعليم :

ويعنى هذا أنه على المؤسسة التعليمية العربية أن تجعل مهمتها الأساسية تمكين المتعلم من اكتساب مهارات التعلم الذاتى وما يرتبط بها من تكوين قدرات لمعرفة مصادر المعلومات والاختيار الأمثل من بينها بدلاً من تلقين العلوم والمعارف.

## 3- الجسور التعليمية ونقاط العبور المتعددة:

وينطوى هذا المفهوم على إتاحة فرصة دائمة للفرد للدخول فى النظام التعليمى مهما كان عمره ومستوى تعليمه السابق كما يعنى إمكانية الانتقال عبر جسور تعليمية من تخصص إلى آخر.

## 4- المشاركة بين المجتمع المدنى والدولة فى أمر التعليم :

ويعنى هذا المبدأ أن مسؤولية التعليم تكون أمراً مشتركاً بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدنى فمسئولية الدولة هى توفير التعليم الأساسى وما بعد الأساسى للمؤهلين القادرين ذهنياً وغير القادرين اقتصادياً وعلى مؤسسات المجتمع المدنى أن تساهم فى نفقات التعليم.

## 5- فك الارتباط بين الشهادة والوظيفة :

يعنى هذا المفهوم أن تتحول النظم التعليمية العربية من الإطار الضيق والذى يربط ما بين التعليم والحصول على شهادة ومن ثم الحصول على الوظيفة إلى مفهوم جديد يقوم على أن التعليم يعد للعمل المنتج المجزى الذى يمكن أن يكون خارج الأجهزة والحكومية وسيدفع هذا المفهوم الطلاب أن يكونوا أكثر حرصاً على اختيار تخصصاتهم بعناية والتهيؤ الدائم للعودة إلى المقعد الدراسى لإعادة التأهيل والتدريب على المهن والأعمال التى يحتاجها الاقتصاد الوطنى.

إذن نؤكد أن التربية المستمرة كمطلب تنموي منشود لا يمكن أن يتحقق فى ظل تربية كلاسيكية تنظر إلى التربية على أنها حكر على المراحل الأولى من التنشئة الإنسانية وتنتهى بمجرد انتهاء المتعلم من دراسته التكوينية الأولى. أياً كانت ابتدائية أو ثانوية أو جامعية، فحجم التغيرات المعرفية جعلت المعارف تتزايد بمتواليات هندسية تعجز المراحل الأولى للتعلم من التكيف معها مهما كانت جودتها. إذ لابد له أن يواصل التعلم بشكل مستمر ومتواصل مدى الحياة إذا أراد أن يطور ذاته ويواكب التغيرات.

ثالثاً- إستراتيجية مقترحة لتفعيل دور التربية المستمرة للمعلم في تحقيق متطلبات مجتمع المعرفة .

في الواقع، فإنّ مجتمع المعرفة لا يقوم بدوره إلا على أساس منظومة وإستراتيجية للعلم والمعرفة من خلال التعلم مدى الحياة، أي الاستثمار في الموارد البشرية. إذ تظل مقولة التعليم هو الحل، في مواجهة التحديات الكونية، صحيحة. لأنه هو الذي يتمكن من الإسهام في تنمية بشرية كفيلة ببعث الحيوية والتجديد في مجتمعاتنا. ويمكن تحديد أبعاد التحرك المستقبلي كما يلي: (تركمانى، 2009)

(1)- البعد الأفقي، ويعني امتداد فرص التعليم للصغار والكبار أينما كان موقعهم الجغرافي، مما يقلل إلى أقصى درجة ممكنة من التفاوتات الجغرافية ( المدن والقرى والبوادي ) والاقتصادية بين الأطفال والشباب كافة، ويندرج هذا البعد في شعار منظمة اليونسكو " التعليم للجميع " .

(2)- البعد الرأسى، ويشير إلى إتاحة فرص التعليم إلى أطول فترة ممكنة من السنوات بعد مدة التعليم الأساسى، إذ المأمول أن يصبح التعليم الثانوي أساسيا، وأن يتاح مزيد من الفرص للتعليم الجامعي. ويتضمن هذا البعد توفير فرص التعليم والتدريب لقوة العمل، مما يتيح لها التطور والتكيف مع مستلزمات التنمية المستدامة في تجديدها وتوظيفها للمنجزات العلمية والتكنولوجية المتاحة في مجتمع المعرفة.

(3)- بعد العمق في العملية التعليمية، وهو المتصل بالتنوير الكيفي لمناهج التعليم وأساليبها، ويعتبر من أهم أبعاد العملية التعليمية في تعليم المستقبل، حيث يتألف من العناصر:

(أ)- تكوين الإنسان الكلى، ويقصد به ما تؤدي إليه العملية التعليمية من إنضاج لمختلف قدرات المتعلم العقلية والروحية والاجتماعية والمهارية والجمالية.

(ب) - الشمول المعرفي، ومن مكوناته الإلمام بالمضامين والمفاهيم في منظومة المعارف الإنسانية في شمولها، بما يتطلبه ذلك من التركيز على كل نظام معرفي ومفاهيمه الأساسية ومناهجه العلمية.

(ج) - تنمية التفكير، ويرتبط بالتأكيد بالجانب العقلي وتنمية القدرات العقلية في التفكير العلمي بمختلف مداخله ومناهجه ومقارباته وتعقده، وهذه التنمية هي مفتاح التعامل في الحياة المعاصرة، نظرا لما يزخر به مجتمع المعرفة من منجزات علمية وتكنولوجية. وبمعنى آخر، تستهدف العملية التعليمية لا مجرد حفظ المعلومات واجترارها، إذ أنّ تكنولوجيا المعلومات كفيلة بتوفير ذلك، وإنما تدور أساسا حول مهارات المعرفة العلمية في طرائق الدراسة والفهم والتساؤل والتنظيم والتفسير.

ويتوقف التوظيف الفعال للتكنولوجيا، في التعليم والتعلم واستخدام شبكات الحاسوب، على تأسيس هذه الذهنية العلمية في التفكير وتنوع مصادر المعرفة، ومن خلال هذا الجانب في عمق العملية التعليمية يتسع المجال للتمييز والتفوق والإتقان.

(4) - البعد الاجتماعي - الثقافي، وهذا يُعنى بإسهام التعليم في ترسيخ أساسيات مشتركة لثقافة المجتمع وقيمه، وإمكانيات التفتح على ثقافات العالم.

ولتنفيذ الإستراتيجية المقترحة يقترح البحث مجموعة من الآليات هي :

- العمل على تنمية الوعي بأهمية التربية المستمرة في عصر الانفجار المعرفي.
- وضع فلسفة جديدة للتربية المستمرة في عصر اقتصاد المعرفة تنطلق من دعائم التربية للألفية الجديدة ( تعلم لتكون - تعلم لتعرف - تعلم لتعمل - تعلم للتعایش مع الآخر ).
- التخطيط الجيد لأهداف التربية المستمرة وبرامجها والتنفيذ الدقيق وفقا لأهداف الموضوع. وأولى خطوات التخطيط الجيد هي التعرف على طبيعة ونوعية احتياجات التنمية المهنية وبناء خريطة للاحتياجات للفئات والمجالات المختلفة وترجمتها في صورة برامج تضع في اعتبارها المخرجات والتي تلبي الاحتياجات المطلوبة .



- التحديث والتطوير في محتوى برامج التربية المستمرة وعدم التركيز على المعارف فقط ولكن الاهتمام بالاتجاهات والسلوكيات المصاحبة لكل مهنة. كما أنه من الضروري أن تتضمن البرامج جانبا تثقيفيا عاما بالإضافة إلى الجانب التخصصي، وأن تساهم في تحسين اللغة العربية للمشاركين وكذلك تقوية مهارات اللغة الأجنبية لتحقيق التواصل المجتمعي المحلي والعالمي لدى الأفراد ولتمكينهم من التفاعل مع فئات مجتمعهم ومع التطور العلمي والتكنولوجي المتواصل في مجتمع المعرفة .
- وضع الرؤية الشاملة للتربية المستمرة والتي تتضمن الاحتياجات الفعلية لتطوير مجالات العمل المختلفة، والبرامج التي تستوفي هذه الاحتياجات، وهذه الرؤية تتطلب توفير الميزانيات والطاقات البشرية التي تضمن تحقيق نجاحها حتى يمكن أن تسهم في استكمال منظومة إصلاح التعليم في مجتمع المعرفة وتؤدي بالتالي إلى التنمية البشرية والمجتمعية المرجوة.
- إعادة النظر في رسالة مؤسسات التعليم وأهدافها ، حيث مع تزايد المعرفة ليس للمتعلمين فقط بل للمجتمع ككل فإن مؤسسات التعليم في الوطن العربي بحاجة إلى مراجعة رسالتها بحيث تتحول إلى مراكز للتعليم في المجتمع المحيط بها ، ومراكز لعلاقات اجتماعية أوسع تسهل ظهور أشكال عدة من مجتمعات التعلم .
- تحويل مؤسسات التعليم في الوطن العربي إلى منظمات التعلم ، بحيث لا يقتصر دورها علي تقديم خدمات التعليم فقط بل يتعلم المنتسبون إليها ( إداريون - معلمون - طلاب ) بصورة مستمرة لتجنب الأخطاء التي يقعوا بها .
- تفعيل الشراكة بين مؤسسات التعليم في الوطن العربي ومؤسسات المجتمع الأخرى ، بحيث تتخلص المؤسسات التعليمية من مسألة إحتكار التعليم والتدريب وتشارك فيها مع مؤسسات المجتمع كالمصانع والشركات التي تقدم الخدمات التعليمية للعاملين بها ( عمال المعرفة ) لإعادة تأهيلهم وتدريبهم .
- ضرورة تجاوز مفهوم محو الأمية الأبدي - باعتبارها أهم معوقات الولوج إلي مجتمع المعرفة - إلى محو الأمية بالمفهوم الحضاري وربط جهود محو الأمية وتعليم الكبار باحتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ووضعها في سياق السعي لبناء قوة عمل مدربة مؤهلة لمواجهة المستقبل، من خلال برامج نوعية للهيئات والمؤسسات والتي تتناسب مع ظروف وأوضاع الفئات التي تتعامل معها والذي يتطلب تطوير المناهج الخاصة ببرامج محو الأمية وتعليم الكبار لتتلاءم مع ظروف واحتياجات الأميين الحياتية، وإمدادهم بالمهارات المهنية التي يحتاجها سوق العمل.

- العمل علي بناء قدرات بشرية تستطيع استخدام المعرفة عبر عملية التعلم ،وذلك من خلال ضمان مستوى عالي من الجودة في مرحلة التعليم الأساسي والثانوي وتدعيم وتقوية التعليم الجامعي ،وخاصة في مجال العلوم الدقيقة والهندسية .
- تهيئة مناخ وبيئة جامعية يمكن أن يقال عنها بيئة صديقة للمعرفة ، تتوافر فيها مقومات الأمن والحرية الأكاديمية تنعم بالعدالة التنظيمية ، وخالية من الصراع التنظيمي ، إذ لا يمكن لإشراقات الفكر أن تثمر ، وللبصيرة أن تصفو في أجواء مفعمة بالخوف والقهر .
- تحول نظام التعليم من النهج التقليدي إلي تبني نهج يلاءم مجتمع المعرفة وهذا يحتم إدخال تغيير علي أدوار المعلم بحيث يكون داعم للتغيير ، وحاضن للمعرفة ، ومستشار للتعلم .
- تغيير سلوك المجتمع كافة فيما يتعلق بتحصيل المعرفة، وذلك من خلال تغيير نظرة الأفراد للعلم .
- ضرورة وجود قطاعات متعددة وذات حساسية خاصة للتعامل معها بشأن نشر المعرفة ، مثل قطاعات الاتصالات والوسائط المتعددة والتي ينبغي توظيفها في حقول أخرى مثل التعليم والثقافة والصحة .
- توفير بنية تحتية لتلبية حاجات الباحثين بتكلفة زهيدة ، بصرف النظر عن المكان والزمان بحيث تكون هذه البنية ذات جودة عالية يمكن الاعتماد عليها في كل وقت ، ويكون في مقدور غالبية الناس دفع تكاليفها .
- تيسير إحاطة الأفراد بمصادر المعرفة المتوافرة ، ويسر اكتساب المهارات اللازمة للحصول علي حاجاتهم من المعلومات بصرف النظر عن الدولة التي ينتمون إليها.
- إدراك الحكومات والمؤسسات بأن المعرفة تساهم في تحقيق مصلحة الفرد ونموه الاجتماعي والاقتصادي، ويتمثل ذلك الإدراك في تسهيل إمكانية الاستفادة من كل ما يجد من فرص للتعلم مدي الحياة .
- عقد اتفاقيات عالمية متعددة الثقافات لدعم الترتيبات اللازمة لصيانة حقوق المستخدم وأمنه عند البحث عن المعرفة ، ويشمل ذلك إيجاد هيكل تشريعي عالمي ملائم لضمان خصوصية المشارك ، وضمان حقوق الملكية الفكرية في البيئة الالكترونية .
- أن يتصف النظام التربوي بالمرونة والقدرة على تغيير هيكل عمليات التعليم والتعلم وفك ارتباطها بالمؤسسة التعليمية و يجب أن تكون مرونة النظام التربوي لها صدي في جميع مفاصل العملية التعليمية من زيادة في عدد سنوات الدراسة وفي محتواها بحيث تستجيب لحاجات المتعلمين المختلفة والمتجددة. وفي انفتاح المدرسة دوماً على عالم العمل وحاجاته وتطوير بنيتها ومناهجها وأساليب

تبعاً لذلك. وكذلك العمل على تنويع التعليم وتشجيعه وتيسير الانتقال بين الاختصاصات والفروع المختلفة والقضاء على الحواجز بين التعليم النظامي وغير النظامي وتحقيق التوأمة بينهما. وافتتاح المدرسة النظامية على الطلاب من مختلف الأعمار، وتنويع الدراسة في شتي مراحل التعليم تبعاً لحاجات المتعلمين المختلفة.

- توفير مناخ سياسي قائم على الديمقراطية الحقيقية، والعدالة، والمساواة، وإقحام الجماهير في عملية اتخاذ القرار والمشاركة السياسية الفعالة وبلورة إرادة سياسية وطنية تعمل على تأمين الموارد اللازمة لمنظومة المعرفة بما في ذلك رأس المال البشري راقى النوعية، وبيئة من السياسات والبنى المؤسسية المواتية لفعالية نشاطها.

- العمل على تحويل المجتمع العربي من مجتمع قائم على استهلاك المعرفة إلى مجتمع قائم على إنتاج المعرفة، لأن المجتمع المنتج للمعرفة، والمستخدم لها في كافة شرايين اقتصاده وأنشطته المختلفة هو ذلك المجتمع القادر على المنافسة. وبالتالي يفرض نفسه على الآخرين، ويكون له مكانة وموقع على خريطة العالم.

- ضرورة حدوث تحولات تعليمية جديدة تتمثل في التحول من ثقافة الحد الأدنى إلى الإتقان والجودة والتحول من ثقافة الاجترار والتكرار إلى ثقافة الإبداع، التحول من ثقافة التسليم إلى ثقافة التقويم، التحول من ثقافة القهر إلى ثقافة المشاركة، التحول من التعليم محدود الأمد إلى التعلم مدي الحياة، والتحول من ثقافة الاعتماد على الآخرين إلى الاعتماد على ثقافة المشاركة.

- تطوير المناهج التعليمية لمساعدة الطلاب على فهم متطلبات مجتمع المعرفة وكيفية التعامل معها من خلال تطبيق فكرة التعليم المتوائم مع العالمية، وغرس أسلوب حب الاستطلاع العلمي، وتنمية التفكير الناقد والإبداع، وممارسة أساليب الحوار، وتدريب موضوع مجتمع المعرفة ومتطلباته التربوية لطلاب الجامعة على حد سواء.

## مراجع الفصل

Jussi Valimaa and Hoffman David(2008) : Knowledge Society discourse and 1-  
higher Educaiton, Higher Educaiton, VOL. 56, Issue : 3

- a. أحمد ،محمد(2004 ) : مجتمع المعرفة تحديات اليوم وثروات الغد، منتدى الإلكسو  
الثانى "مجتمع المعرفة – المفهوم والخصائص والتحديات والرهان، المنظمة العربية للتربية  
والثقافة والعلوم .
- b. عبد الواحد ،محمد ، دياب، آصف(2006) : المقومات الأساسية لمجتمع المعرفة،  
المؤتمر التاسع للوزراء المسؤولين عن التعليم العالى والبحث العلمى، فى الفترة من 15-  
2006/12/16م دمشق، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة التربية.
- c. السحبانى ،عبد الستار(2006) : أنماط التعليم وإسهامها فى بناء مجتمع المعرفة، مجلة  
التربية والتعليم، وزارة التربية والتعليم، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية.
- d. الكواز ،سعد ، محمود ،محمد(2007 ) : اتجاهات تطور المعرفة فى الدول المعرفة،  
مجلة مستقبل التربية العربية، م12، ع40، القاهرة، المركز العربى للتعليم والتنمية.
- ح- عبد الهادى ،محمد(2008): مجتمع المعلومات بين النظرية والتطبيق، مؤتمر : التعليم للجميع  
فى مجتمع المعرفة فى الفترة من 14-2008/3/15، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة.
- خ- جمعة ،محمد سيد (2009): تطوير التعليم ودوره فى بناء اقتصاد المعرفة، المؤتمر الدولى الأول  
للتعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد بعنوان "صناعة التعليم للمستقبل، الرياض.
- 8- منصور ، ناصر(2012): إعداد وتأهيل المعلم للانتقال إلى مجتمع المعرفة، المعرض والمنتدى الدولى  
للتعليم، المملكة العربية السعودية، وزارة التربية والتعليم.

9- الزهراني، أحمد عوضه ، إبراهيم، يحيى عبد الحميد(2012): معلمو القرن الحادي والعشرين وبناء مجتمع المعرفة، المعرض والمنتدى الدولي للتعليم، المملكة العربية السعودية، وزارة التربية والتعليم.

10-Pasi Sahlberg and Elona Boce(2010) : Are Teaqcher Teaching for Knowledge Society? , Teacher and Heaching Theory and Praclice, Vol.16 , No1, February.

11- Jussi Valimaa, David Hoffaman(2008) : Knowledge Society discourse and higher Education, Higher Education, Vol.156, Issue. 3.

12-Pasi Sahlberg(2010) : Rethinking accountability in a knowledge society, Journal of Educational Chang, 11 (1).

13- Steen Beck(2008) : The Teacher's Role and approaches in knowledge society, Cambridge Journal of Education, Vol.38, NO.4.

14- توفلر، ألفين (1995) : تحول السلطة. المعرفة والثورة والعنف على أعتاب القرن الحادي والعشرين، ج1، ترجمة لنبي الريدي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

16- Beerkins, E. (2008). University Poicies for the Knowledge society : Global Standardization. Locul Reinvention , Pers pectives on Global development and Technology Vol.7 (1), P.15-31.

### ثقافة ريادة الأعمال والتعليم للريادة

#### محتويات الفصل

##### الأهداف التعليمية للفصل

##### مقدمة

أولاً: ماهية التعليم لريادة الأعمال وأهميته.

ثانياً : الأهداف والمخرجات المتوقعة من التعليم الريادي.

ثالثاً: مواصفات الشخص الريادي

رابعاً - مهارات لتهيئة الشباب للتعامل مع متغيرات سوق العمل

- مهارات لمواجهة التغيرات الاقتصادية وأنماط العمل.
- مهارات العيش في المجتمع .

## الأهداف التعليمية للفصل

بعد دراسة هذا الفصل يمكن تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على ماهية التعليم لريادة الأعمال وأهميته
2. الكشف عن الأهداف والمخرجات المتوقعة من التعليم الريادي.
3. التعرف على مواصفات الشخص الريادي.
4. مناقشة المهارات اللازمة لتهيئة الشباب للتعامل مع متغيرات سوق العمل.

## الفصل الثالث: ثقافة ريادة الأعمال والتعليم للريادة



### مقدمة

اكتسب مفهوم ريادة الأعمال في السنوات الأخيرة أهمية بارزة لدى الأوساط الرسمية والأهلية، نظراً للدور الحيوي لريادة الأعمال في التنمية المستدامة، وكذلك لدورها في إشراك مختلف الفئات السكانية في الحراك الاقتصادي، وبخاصة فئة الشباب، وإبراز الدور الريادي المتنامي لهذه الفئة في غالبية المجتمعات.

ويشكل التعليم للريادة أو التعليم لريادة الأعمال نموذجان محدّدان للتعليم برزا لتلبية احتياجات التعليم الثانوي. وهما يشجعان الطلبة على التفكير الإبداعي في مستقبلهم المهني أو في فرص توظيفهم، وفي كيفية مساهمتهم مباشرة في تحسين عيش مجتمعاتهم. علماً بأن أنجح البرامج التعليمية هي تلك التي تعزز وتشجع الروح الريادية من خلال تحرير مواهب وخيال وإبداع الشباب كقادة للتغيير، وتتطرق إلى المواضيع المهمّة الاجتماعية، والبيئية، والصحية، والأمن الغذائي في مجتمعاتها، كجزء من إطار عمل البرنامج. كما تسهم هذه البرامج أيضاً في وضع حدّ لضعف الشباب، وفقرهم، وتهميشهم اجتماعياً، لاسيما في المجتمعات المضطربة والمحتاجة.

ويعتبر التعليم للريادة إستراتيجية فعالة للتعامل مع الضغوط الديموغرافية وتخفيض معدلات البطالة بين الشباب، كونه يوفر لهم المعرفة والكفايات التي تمكنهم من مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والتغيرات في جميع مراحل حياتهم. وتعليم الريادة يعزز فرص التنمية البشرية والعدالة



الاجتماعية في المجتمعات المعرضة للخطر، ومن المتوقع أن يساعد التعليم للريادة على المشاركة في الأنشطة المدرة لدخل لائق يمكن أن يؤدي بهم للتغلب على مشكلات الفقر، وإيجاد سبل عيش لائق مستدام.

### أولاً: ماهية التعليم لريادة الأعمال وأهميته.

لقد حفل الأدب الإداري المتعلق بالتعليم لريادة الأعمال بالعديد من التعريفات، وسوف نشير هنا إلى بعض من تلك التعريفات التي نعتقد أنها تخدم أهداف الدراسة، فقد قدم المركز الأمريكي للتعليم الريادي (CELEE) تعريف للتعليم لريادة الأعمال يشير إلى أنه العملية التي تقدم أفراد بمفاهيم ومهارات معينة لإدراك الفرص التي يغفل عنها الآخرون، والتي تمنح رؤى وتقدير للذات للعمل حيث يتردد الآخرون، وتزود الأفراد بتعليمات لإدراك الفرص وجمع الموارد على قاعدة المخاطرة، وتزرع الرغبة للمبادرة بإطلاق وممارسة إدارة الأعمال التجارية.

كذلك أسهمت جمعية التعليم الريادي بتعريف يتضمن أن التعليم لريادة الأعمال هو عملية تعلم طويلة المدى وتتكون من خمس مراحل منها مرحلة التطبيقات الابتكارية ومرحلة بدء المشروع ومرحلة النمو.

وقد يتصور بعضهم أن مفهوم الريادة، هو مفهوم حديث مرتبط بآخر المستجدات التكنولوجية، ولكن المتتبع لهذا الموضوع، يرى أن مصطلح الريادة تعود جذوره لبدايات الثورة الصناعية في دول أوروبا الغربية. ففي عام 1776 م كتب آدم سميث في كتابه الشهير ثروة الأمم: « أنه ليس كرم الخباز وطيبته هي التي تدفعه لتوفير الخبز، بل دافعه واهتمامه الذاتيان هما اللذان يدفعانه لتوفير الخبز »، ومن وجهة نظره فإن الرياديين هم سفراء الاقتصاد الذين حولوا الطلب إلى مردود فيه أرباح.

وتشير دراسة (القاسم، 2013: 17) إلى أن الريادة كظاهرة وجدت مع وجود الحضارات الإنسانية إلا أنها اختلفت عنها . حيث كانت الاهتمامات الأولى لمصطلح الريادة في علم الاقتصاد ثم انتشرت إلى العلوم الأخرى .

ومع أن العديد من الكتاب والباحثين يشيرون إلى أن الولايات المتحدة كانت أول دولة على مستوى العالم تتبنى التعليم في ريادة الأعمال، ويستشهد هؤلاء بجامعة هارفارد (Harvard) التي قدمت أول مقرر في ريادة الأعمال عام 1947م بواسطة الأستاذ (Myles Mace) Cooper , 1998:3). إلا أن (Arasti et al ,2012:2) ترى أن أول من تنبه لتدريس تخصص ريادة الأعمال، وكان

رائداً فيه هو الياباني (shigeru fiji)، من جامعة (Kobe). وذلك في العام 1938 م. وفي الوقت الحاضر أصبح التعليم لريادة الأعمال يحظى باهتمام كبير من المجتمعات الأكاديمية والاقتصادية عبر العالم وترجع أهميته علي مستوى العالم الآن لكونه يخلق المعرفة الضرورية لبدء وإحياء وتنمية الأعمال.

ويمر التفكير الريادي بثلاث مراحل تبدأ في البيت فالمدرسة فالجامعة لتكوين الشخصية الريادية، وبما أن التعليم يشكل الجزء الأكبر من الفترة الزمنية لحياة الإنسان فلا بد من العمل على تجسيده كحاضن للإبداع التميزي، لذا فان حضانة المبدعين هي عملية تكاملية وتشاركية تدفع باتجاه تنمية الإبداع والتميز والموهبة، فالتعليم هو الأساس الذي فيه تنمو بذور التفكير المبدع الخلاق والمتميز إذ تبدأ فيه مراحل النمو الفكري والإبداعي مما يستدعي وجود بيئة تعليمية محفزة وداعمة للفكر الريادي وباعثة للأمال والمثابرة وذلك لربط المعرفة بالموهبة والمهارة.

وقد شددت إعلانات منظمة الأمم المتحدة واتفاقاتها في مناسبات عدة على أهمية التعليم والتدريب في المجتمع الريادي. كما تشير توصية منظمة العمل الدولية رقم 189 التي اعتمدت في العام 1998 م إلى التربية الريادية كوسيلة لترويج ثقافة مؤسساتية إيجابية. كما أن شبكة تشغيل الشباب تروج للتربية الريادية كوسيلة لتحقيق هدف الألفية الثانية الهادف إلى تخفيض البطالة الشبابية إلى نصف حجمها قبل العام 2015.

ولقد أصدرت مبادرة التعليم العالمي للمنتدى الاقتصادي الدولي في إبريل 2009 تقريراً حول "تعليم الموجة التالية من الرياديين" شارحاً الحاجة للتعليم للريادة بقوله "يتوجب على جميع المعاهد التعليمية على كل المستويات (الابتدائي، الثانوي، العالي، المهني) تبني طرق وآليات القرن الحادي والعشرين، متضمنة الموضوعات التي تتقاطع مع عدة محاور، واستخدام طرق التعليم الفعال لتشجيع الابتكارية والتجديد والتفكير الناقد، والتعرف على الفرص والتوعية الاجتماعية. يحتاج ذلك إلى إعادة التفكير من حيث المبدأ في العملية التعليمية ككل، وينبغي على الأكاديميين تحديد كيفية ضم التعليم للريادة ليس فقط إلى المنهج ولكن أيضاً تكامله مع كل المقررات التعليمية. ويجب أن تتضمن أهداف وسياسات ومخرجات العملية التعليمية وبنيتها الأساسية ونظم المكافآت من الوسائل التطبيقية والطرق التعليمية ما يشجع على إعداد الأجيال الحالية والمستقبلية من الطلاب بالشكل المأمول. ويجب على صانعي السياسات والحكومات تنمية خطط طموحة للتعليم للريادة على المستويات الإقليمية والوطنية، كما ينبغي على القطاع الخاص المشاركة مع الحكومة والأكاديميين للمساعدة في تمويل النظام التعليمي"

ويعود سبب تعليم الريادة في المدارس إلى أنه لا بدّ من توفير خصائص محدّدة لتحقيق النجاح في الأعمال. ولذلك، يجدر عدم تأجيل تدريب الرياديين المحتملين إلى أن يبلغوا سنّ الرشد، حين يكونوا قد اكتسبوا الكثير من العادات غير الرياديّة. حيث يُشكل الأفراد الأساسيون الذين يُحفّزون على التغيير، ويبادرون إلى القيام بنشاطات إنمائية عنصرًا هامًا للنمو الاقتصادي في أيّ من البلدان. ويمكن تسمية هؤلاء بأصحاب روح الريادة، لأنهم يتمتّعون بالقدرة على تحديد حاجات بينّتهم وجمع الموارد المناسبة والعمل لتلبية تلك الحاجات. ومن ثمّ لو حُدّد لتنمية روح الريادة هدف واحد، لكان تحسين نوعيّة الحياة، أو بعبارة أخرى، توفير المهارات اللازمة في الحياة.

ويمكن الإشارة هنا إلى أبرز الفوائد والآثار الإيجابية للنشاط الريادي، فريادة الأعمال تمثل القوة التي تقف خلف الإبداع والابتكار، وخلق الثروة بصورة تراكمية. فهي تلعب دوراً هاماً في الاقتصاديات كونها من أبرز محركات النشاط والنمو الاقتصادي ومن ثمّ المساهم الأكبر في توفير فرص العمل، ذلك من أن أبرز ما يميز المشروعات الريادية قدرتها الاستيعابية للأيدي والإمكانات البشرية مما يجعلها مكاناً "مناسباً" لاستثمار الطاقات البشرية ويساهم مساهمة فاعلة في الحد من ظاهرتي الفقر والبطالة، وهما ظاهرتان تزدادان عمقاً واتساعاً في ظروف تشهد بظناً في النمو الاقتصادي، وارتفاعاً في معدل النمو السكاني، كما هو الحال في العديد من بلدان العالم المختلفة

كذلك تسهم الأنشطة الريادية في خلق عدد كبير من الوظائف وفرص العمل على المدى الطويل، مما يحد من اتساع رقعة الفقر. كما تعمل المشاريع الريادية على أحداث التغيير في هيكل السوق والعمل، ورفع الكفاءة في استخدام الموارد وتحويل الموارد من مستوى متدني الإنتاجية إلى مستوى عالي. فضلاً عن ذلك فإن الريادة توطن وتنقل أساليب ووسائل وأدوات التكنولوجيا الحديثة من الدول المتقدمة، وأخيراً تمثل الريادة طريقاً بين العلماء والعلماء أو بين العلم والسوق، وتردم الهوة بين العلوم والأسواق، من خلال خلق مشروعات وبيع وخدمات جديدة.

وتشير ريادة الأعمال إلى قدرة الفرد على تحويل الأفكار إلى أفعال ومن ثمّ فهي تقوم علي الإبداع والابتكار و المخاطرة ، وكذلك القدرة على تخطيط وإدارة المشاريع من أجل تحقيق الأهداف. وهذا يدعم الجميع في الحياة يوماً بعد يوم في المنزل وفي المجتمع، و يجعل الموظفين أكثر وعياً في سياق عملهم وأكثر قدرة على اغتنام الفرص، و يوفر الأساس لأصحاب المشاريع لإنشاء أنشطتهم الاجتماعية والتجارية.

ويعالج تقرير « تعليم ريادة الأعمال » الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي مشكلة التعليم على وجه التحديد، ويقدم بياناً عن خلق فرص العمل في الشرق الأوسط من خلال ريادة الأعمال ومهارات القرن الحادي والعشرين ويرى بأن تحويل التعليم من خلال دمج مهارات القرن الحادي والعشرين مع ريادة الأعمال واستخدام الأدوات التفاعلية لتطوير الإبداع والابتكار والتفكير خارج القالب لدى الطلبة هو مفتاح الحل. وعلاوة على ذلك من المهم إجراء تغييرات في جميع مستويات التعليم، بما في ذلك تعزيز مفهوم التعلم مدى الحياة.

ويعتبر تعليم ريادة الأعمال بدءاً من رياض الأطفال وحتى المدارس الثانوية ذا أهمية كبرى في الدول العربية، وينظر إليه على أنه مسار للحل السريع الذي يمكن أن يسفر عن نتائج على المدى القصير. وتعليم ريادة الأعمال أمر بالغ الأهمية للأسباب التالية :

1- سوف يؤدي تعميم تعليم ريادة الأعمال، في حده الأدنى، إلى تعزيز جاهزية القوى العاملة بدءاً من رياض الأطفال وحتى المدارس الثانوية. وبحكم طبيعته، فإن تعليم ريادة الأعمال للطلاب بدءاً من رياض الأطفال وحتى المدارس الثانوية سيؤدي إلى بناء المهارات المتعلقة بقبليتهم للتوظيف، مما يجعلهم أكثر استعداداً لسوق العمل.

2- سوف يؤدي دمج تعليم ريادة الأعمال إلى تعريف الطلاب بعالم الأعمال من خلال تطوير مهاراتهم التجارية. وسوف يعزز ذلك جاهزية القوى العاملة من خلال تزويد الطلاب بالمهارات المطلوبة لسوق العمل في القرن الحادي والعشرين . وبهذا، سوف يساهم تعميم تعليم ريادة الأعمال في معالجة مشكلة نقص المهارات المنتشرة في الوطن العربي.

2- في أحسن الأحوال، سوف يؤدي دمج تعليم ريادة الأعمال إلى بناء جيل من أصحاب المشاريع الريادية وأصحاب الفكر الريادي (عقلية ريادة الأعمال) كما سيتمكن رواد الأعمال من خلق فرص تشغيل لأنفسهم وهو أمر حاسم للتعامل مع زيادة أعداد الشباب والبطالة الناجمة عنها في الوطن العربي. وعلاوة على ذلك، فإن هذه المشاريع الريادية سوف تساهم في بناء قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما سيؤدي إلى خلق المزيد من فرص العمل وتنويع اقتصاديات الوطن العربي.

ثانياً : الأهداف والمخرجات المتوقعة من التعليم الريادي.

قد تتعدد الأهداف المنشودة من وراء أي برنامج لتعليم ريادة الأعمال على مستوى التعليم العالي، وقد اجتهد العلماء والباحثون في هذا المجال بوضع عدد من الأهداف العامة، فيرى **برنستين (Bernstein)** أن الهدف من التعليم لريادة الأعمال هو خلق أفراد مبادرين وقادرين على إنشاء مشروعات اقتصادية جديدة تتسم بالنمو وتجلب الثروة وتجسير العلاقة بين المجتمع الأكاديمي ومجتمع الأعمال.

**ومن أهم الأهداف التي سيتم التوصل إليها من خلال تعليم ريادة الأعمال:**

- 1- تحسين عقلية ريادة الأعمال للشباب لتمكينهم أن تكون أكثر إبداعا وثقة بالنفس في كل ما يقومون به، وتحسين جاذبيتهم لأصحاب العمل.
  - 2- تشجيع الشباب علي البدء بالأعمال المبتكرة.
  - 3- تحسين دور الشباب في المجتمع والاقتصاد.
- أن ثقافة ريادة الأعمال وتعليم أصولها تساهم في العديد من جوانب الحياة المهنية والمجتمعية والشخصية ، ومن أجل بناء الاقتصاد المعرفي ومواجهة مشكلة البطالة من خلال ما يلي :
- 1- تعلم ريادة الأعمال خطوة أساسية نحو غرس روح المبادرة وزيادة فرص نجاح الأعمال وصناعة قادة المستقبل. لتحمل أعباء النمو الاقتصادي القومي المتواكب مع التوجهات العالمية.
  - 2- تعلم ريادة الأعمال يُنتج رواد في الإبداع والابتكار بما يمكن من التحول نحو إحداث طفرة في بناء الاقتصاد المعرفي من خال الأفكار المتجددة ذات العلاقة بتنمية مجتمع المعرفة.
  - 3- تعلم ريادة الأعمال يُساهم في زيادة الأصول المعرفية وتعظيم ثروة الأفراد بما يزيد من الثروة والتراكم الرأسمالي في مجال المعرفة على مستوى الوطن، وبما لذلك من أثر في بناء مجتمع المعرفة.
  - 4- تعليم ريادة الأعمال يُكسب العاملين بالمؤسسات القائمة مهارات نادرة ومبتكرة تمكنهم من زيادة معدل نمو المبيعات بنسبة تفوق قرنائهم بنسبة كبيرة.
  - 5- تعليم ريادة الأعمال يُزيد من احتمال تطوير منتجات جديدة ، نظرا لأن الرياديين يصبحون أكثر إبداعا.

6- تعليم ريادة الأعمال يؤدي إلى زيادة احتمال امتلاك الخريجين لأفكار مشروعات أعمال تجارية ذات التكنولوجيا العالية والتي تخدم التوجه نحو بناء مجتمع المعرفة والمساهمة في التغلب على مشكلة البطالة.

7- تعليم ريادة الأعمال يؤدي إلى تغيير هيكل تركيز الثروة في الأمم، بما يحقق الاستقرار الاقتصادي والتحول من ارتكاز الاقتصاد على عدد محدود من أصحاب رؤوس الأموال نحو امتلاك أكبر عدد من أفراد المجتمع للثروة بما يحقق الاستقرار وتحقيق التنوع في مجالات العمل.

8- تعليم ريادة الأعمال يساهم في تحويل الأفكار إلى مشاريع بمعدلات أكثر من غيرها بما يحقق قيمة وتميز على المستوى القومي والعالمي ويدعم التوجه نحو مجتمع المعرفة.

9- تعليم ريادة الأعمال يخلق المزيد من الفرص المرتبطة بإحداث تقدم تكنولوجي يستند إلى المعرفة، وتؤكد حالة جامعة ولاية أريزونا على أن تعليم ريادة الأعمال بالجامعة قد زاد من القيمة المضافة للمجتمع، حيث ارتفعت أعداد المشروعات الخاصة التي أقامها الطلاب لخدمة مجتمعاتهم وساهمت في التغلب على مشكلة البطالة، وكان غالب هذه المشروعات يندرج ضمن المشروعات المعرفية بما ساهم في بناء وتنمية المجتمع المعرفي.

مما سبق يتضح مدى أهمية التعليم للريادة في تكوين الشخص الريادي ذي المواصفات التي تؤهله لكي يكون متفردا متميزا عن غيره .

### ثالثا: مواصفات الشخص الريادي

أن الشخصية الريادية تتمتع بمجموعة من المواصفات تتبدي فيما يلي :

#### 1- القدرة على تحمل المخاطرة المدروسة وهذا يتبدي من خلال

- مخاطر ويقبل التحدي.
- يحسب المخاطر، ويقيم البدائل، ويتخذ الإجراءات اللازمة للحد من المخاطر

أو التحكم في النتائج.

#### 2- المبادرة وتتبدي ملامحها فيما يلي :

- يقوم، من تلقاء نفسه، بأفعال تتجاوز متطلبات العمل.
- ينجز الأعمال قبل أن يطلب منه ذلك، أو قبل أن تفرضها عليه الأحداث.
- يعمل على توسيع العمل ليغطي منتجات أو خدمات جديدة.

### 3 - الانتباه للفرص واقتناصها من خلال :

- يبحث عن الفرص ويتحمل المسؤولية الشخصية.
- يستثمر الفرص غير العادية للحصول على مساعدة أو توسيع للمنشأة

### 4- الإصرار والمثابرة وتتبدى من خلال:

- يتخذ الريادي قرارات لمواجهة العوائق والتحديات
- يتخذ الريادي إجراءات متكررة ومتواصلة لمواجهة التحديات
- يتحمل الريادي المسؤولية الشخصية لاتخاذ الإجراء اللازم لتحقيق الأهداف.

### 5- البحث عن المعلومات اللازمة للعمل

- يسعى الريادي للحصول على معلومات تساعد في الوصول إلى الأهداف أو توضيح وتحليل المشاكل

- يتولى الريادي البحث والتحقيق والتحليل بنفسه فيما يتعلق بتقديم المنتج
- يستعمل الريادي وسائل الاتصال وشبكات المعلومات للحصول على المعلومات اللازمة
- يسعى الريادي للحصول على آراء الآخرين، والاستجابة للاقتراحات والانتقادات
- يبحث الريادي -شخصيا- عن المعلومات اللازمة لمنشأته، ويستشير الخبراء . 6- الاهتمام بالجودة والنوعية.

- يقوم الريادي بأعمال تطابق المواصفات أو تفوقها
- ينتج الريادي منتجات بجودة عالية
- يقارن الريادي عمله أو عمل منشأته بأعمال المنشآت الناجحة.
- 7- الالتزام بالعمل والمتابعة.

- يضع الريادي أولوية قصوى لتأدية العمل على أكمل وجه
- يتحمل الريادي المسؤولية كاملة عن المشاكل المتعلقة بإكمال التزامات العمل
- يعمل الريادي مع العمال أو في مكانهم لإنجاز العمل
- لا يدخر الريادي جهداً في إرضاء الزبائن
- يوفي الريادي بالتزاماته حتى وإن قام بجهد إضافي
- يطور الريادي ويستخدم إجراءات العمل لضمان إكمال العمل وحصوله على الجودة المطلوبة
- يشرف الريادي شخصياً على كل جوانب العمل
- لدى الريادي الرغبة الشديدة في الإنجاز والنمو.

#### 8- الفاعلية.

- يبحث الريادي عن طرق لعمل الأشياء بسرعة أكبر .
- يستخدم الريادي معلومات وأدوات لتحسين الكفاءة في العمل.

#### 9- التخطيط المنظم

- يضع الريادي الخطط للوصول إلى الأهداف ضمن أطر زمنية محددة
- يعدل الريادي الخطط في ضوء تقييم الأداء والإنجاز
- يخطط الريادي لتقسيم المهام الكبيرة إلى مهام فرعية صغيرة محددة بزمان
- يقيم الريادي البدائل المتوفرة والممكنة
- يتخذ الريادي أسلوباً منطقياً ومنظماً في تنفيذ النشاطات.
- يحدد الريادي أهدافه .

#### 10- حل المشكلات.

- يسعى الريادي إلى تحويل المشكلة إلى فرصة
- يحدد الريادي استراتيجيات بديلة للوصول إلى الهدف
- يولد الريادي أفكاراً جديدة وإبداعية للوصول إلى الهدف



• يتعلم الريادي من الأخطاء والتجارب ويكون قادراً على التعامل مع الفشل.

#### 11- الثقة بالنفس.

• يعبر الريادي بثقة عن قدراته في إكمال المهام، ومواجهة التحديات

• يتمسك الريادي بآرائه في مواجهة كل ما يُعرض العمل للفشل

• يسعى الريادي إلى الاستقلال من سلطة وسيطرة الآخرين

• يتحمل الريادي المسؤولية ويعزي أسباب النجاح أو الفشل إلى نفسه.

هذا وقد أوضح (Daft, 2010 : 607) أن السمات الشخصية للريادي هي أكثر من 40 سمة عند العلماء المختصين، ولعل أبرزها يمكن تلخيصه في ست سمات كما يأتي:

#### 1- التحكم الذاتي الداخلي Internal Locus of Control

إن مهمة بدء عمل جديد تتطلب من الفرد الريادي أن يكون لديه إيمان بالمستقبل وأنه قادر على الضبط والسيطرة على العوامل الخارجية المؤثرة به. وهذه سمة عكس سمة التحكم الخارجي التي تجعل من صاحبها متأثراً بالعوامل الخارجية إلى درجة سيطرتها عليه في قراراته.

#### 2- مستوى مرتفع من الطاقة High Energy Level

تتطلب مهمة البدء بالعمل الريادي جهوداً عظيمة من العمل الشاق والمضني، فالإصرار على العمل ساعات طويلة قد تصل إلى 70 ساعة أسبوعياً لا يقدر عليه إلا من توافرت لديه سمة المستوى المرتفع من الطاقة.

#### 3- الحاجة إلى الإنجاز Need to Achieve

الريادي شخص لديه الدافعية لإشباع الحاجة للإنجاز بدرجة عالية لأنه بارع ومتفوق يختار الظروف التي توفر له النجاح في عمله الذي يتصف بالتحدي والأهداف الصعبة ليحقق بها درجات عالية من الرضا.

#### 4- تحمل الغموض Tolerance for Ambiguity

الريادي يتمتع بخصائص نفسية تمكنه من أن يكون شخصاً غير متأثر بالفوضى وعدم التأكد، وهذه السمة مهمة للريادي لأن الظروف غير المتأكدة والغامضة والمعقدة هي ميزة الأعمال الريادية، فالريادي يتحمل المخاطرة المحسوبة.

## 5 - الوعي بمرور الوقت Awareness of Passing Time

الريادي شخص غير صبور يتمتع بإحساس بالاستعجال، فهو يريد إنجاز الأعمال اليوم وكأن غداً لن يأتي، فهو ينتهز اللحظة من الوقت لكونها لها معنى عنده.

## 6 - الثقة بالنفس Self-Confidence

الريادي هو الشخص الذي يبدأ العمل الحر بحيث يكون مدفوعاً بحماس لإنجازه، لديه الثقة بالنفس التي تقوده إلى كسب المزيد من الزبائن والتعامل مع التفاصيل الفنية وإدامة حركة العمل.

## 7 - المقدرة

يُشكل العمل بجهدٍ وذكاء، مفتاح الريادة. إذ لا بدّ من توفّر مقدرة ذهنيّة وجسديّة كبيرتين لمواجهة التحدّيات كافة لدى إيجاد حلولٍ للمشاكل، واستكمال المشاريع بشكل ناجح. وللحفاظ على هذه المقدرة، عليك أن تحفّز ذهنك وحواسك كافة- من بصر وسمع ولمس وشمّ وذوق- بحيث تبقى جميعها متيقظة لتحديد ما ينبغي القيام به في مختلف الظروف. كما عليك أن تتمتع بصحة جيّدة، وبلياقة بدنيّة. ويُمكن تحقيق ذلك من خلال اتباع نظام غذائي، وتمارين مناسبة.

## 8 - السعي إلى تحقيق الإنجازات

يجب أن تكون لديك دوافع إلى تحقيق النجاح وإنجاز النشاطات التي تخوضها. وسيمكنك موقفك وقدرتك على التصرّ من تحقيق نتائج مقبولة كلما عقدت العزم على ذلك. وستمكنك هذه المقاربة من العمل بجهدٍ أكبر من أي رجل أو امرأة عاديّة.

## 9 - التوجّه نحو تأدية المهام

عليك أن تكون مقتنعا بأنّه ينبغي إنجاز المهام انجازاً جيّداً، واستكمالها في حينها بهدف نيل مكافآت مرضيّة. وتعدّ الفعاليّة والاستعداد للعمل، وإدارة الوقت صفات مهمّة تمكنك من استكمال مهامك. كما تساعدك القدرة على حصر النتائج في التركيز على كلّ ما تعقد العزم على إنجازه.

## 10 - التعاطف

عليك وضع نفسك فكرياً في موقع الفرد أو الأفراد الذين تتوي التأثير فيهم إذا رغبت في أن تشعر بما يشعرون به. وفي حالة مؤسسات الأعمال، سيمكنك ذلك من تصوّر ما قد يشعر به زبائن المؤسسة المحتملون.

## 11- القدرة على تأمين الموارد

يجب أن يكون لديك القدرة على تحديد وتأمين الموارد (المادية والبشرية وغيرها) اللازمة لتنفيذ الفكرة، واستخدام هذه الموارد بشكل فعال.

## 12- التشبيك

يُعتبر التشبيك هاماً لأنه يمكن الأشخاص الرياديين من الحصول على المعلومات ومن الاستفادة من المعلومات التي يتلقونها من الآخرين. يسعى الأشخاص الرياديون إلى الحصول على نصائح الآخرين كما يكوّنون أفكارهم واعتقاداتهم الخاصة من خلال تبادل المعلومات.

خلاصة القول فإن الرياديين هم من يطرحون في الأسواق منتجات ابتكارية جديدة، يحصدون من ورائها أرباحاً كبيرة، ويحتكرون الأسواق لفترة من الزمن ولو بصفة مؤقتة. ولهذا، فإن الرياديين غالباً ما يربطون بين الأعمال الإبداعية والقدرة على حسن استثمار الفرص ودخول الأسواق في الوقت المناسب، وتقديم منتجات مناسبة ومطلوبة. يساهم الريادي مساهمة كبيرة في تنمية بلاده وتطويرها، حيث يحقق غرضاً مزدوجاً بتحقيق أهدافه الشخصية وتحقيق أهداف مجتمعه بخبراته وقدراته. وهو مستقل بذاته، يوفر العمل الخاص بالنسبة له فرصة للتعبير عن الذات، واكتشاف القدرات، وتوفير دخل مقبول له، ويوفر الإحساس لديه بأنه يعمل شيئاً جديداً ومختلفاً. فالريادي يخلق فرصة عمل له ولغيره مما يساهم في التخفيف من ظاهرة البطالة، وفي تدريب العاملين معه وتأهيلهم ، وكذلك فإنه يساهم في توفير منتجات مطلوبة في مجتمعه.

### رابعا -مهارات لتهيئة الشباب للتعامل مع متغيرات سوق العمل

إن الظروف التي يواجهها الشباب في عالم اليوم تظهر بوضوح أن اكتساب المعارف من خلال التعليم الأكاديمي لا يكفي لإعداد المراهقين لمواجهة مشاكل الحياة ولاتخاذ الخيارات التي قد تترك أثراً بالغاً في مستقبل حياتهم كعمّال وكمواطنين راشدين. لذلك تدعو اليونسكو إلى اعتماد مجموعة مهارات لتهيئة الشباب للتعامل مع متغيرات الألفية الثالثة وهي :

#### 1-مهارات لمواجهة التغيرات الاقتصادية وأنماط العمل.

في موقع العمل اليوم، ينبغي على الشباب أن يلبوا الطلب على أنماط عمل جديدة تعكس المرحلة الانتقالية من القواعد الاقتصادية الصناعية والتصنيعية إلى الأنظمة الاقتصادية القائمة على المعرفة والتكنولوجيا المتطورة والموجهة نحو الخدمات. لذلك، قد يحتاج الأفراد إلى التعبير عن مرونة

وقدرة على التأقلم بغية الانخراط في عدد متنوع من المهن خلال حياتهم. وفي هذا السياق، يأتي التأكيد على مبدأ «التعلم مدى الحياة» ليعبر عن القلق السائد بشأن إهمال المهارات والحاجة إلى إعادة بناء المهارات في زمن يشهد فيه موقع العمل تغيرات تكنولوجية سريعة.

ويفترض بمهارات العمل الأساسية أن تتضمن ما يعرف بمهارات «استكشاف» سوق العمل بما في ذلك مهارات البحث عن عمل، وتحديد خيارات وفرص العمل وفرص التعليم والتدريب، والتأقلم مع الإنترنت، لاسيما مع توافر العديد من خدمات التوظيف والإرشاد الوظيفي على هذه الشبكة.

## 2- مهارات العيش في المجتمع .

اليوم أكثر من أي وقت مضى، تبرز الحاجة إلى إشراك الشباب بشكل فاعل في إيجاد حلول مبتكرة لرفع مستوى الرفاهية في مجتمعاتهم، والإسهام في الازدهار الجماعي بشكل لا يضر بالموارد الطبيعية. وفي هذا السياق، يجب أن يشتمل الذكاء على عنصر القدرة على تصوّر خيارات المستقبل البديلة وإيجاد حلول للمشاكل المفتوحة من خلال مقاربات مختلفة.

## مراجع وقراءات الفصل

- أدامز ،أرفيل فان (2010): مبادرة نظام التعليم المزدوج في مصر- تقييم أثر المبادرة على المرحلة الانتقالية من المدرسة إلى العمل، وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع هيئة التعاون الإنمائي الألماني.
- إسماعيل ، عمر علي (2010) : خصائص الريادي في المنظمات الصناعية وأثرها على الإبداع التقني - دراسة حالة في الشركة العامة لصناعة الأثاث المنزلي/نينوى، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، مج12، ع4، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل
- الإسكو، مؤسسة إنجاز العرب(2014) :إعداد الشباب العربي لسوق العمل - إستراتيجية لإدراج قيادة الأعمال ومهارات القرن الحادي والعشرين في قطاع التعليم العربي، عمان
- الأمم المتحدة (2012) : تقرير الشباب العالمي ، قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابع للأمم المتحدة، فبراير .
- بركات ، علي عطوه ( 2001 ) : دراسة مقارنة بين مدارس مبارك - كول لتطوير التعليم الصناعي والمدارس الثانوية الصناعية في مصر ، ماجستير غير منشورة ، جامعة المنصورة ، كلية التربية .
- برنامج إصلاح التعليم الفني والتدريب المهني في مصر بتمويل مشترك من الحكومة المصرية والاتحاد الأوروبي: الإستراتيجية القومية لإصلاح منظومة التعليم الفني والتدريب المهني في مصر (٢٠١٢- 2017)- التنمية المستدامة والتوظيف من خلال قوى عاملة مؤهلة.
- برنامج إصلاح التعليم الفني والتدريب المهني في مصر(2012): الإستراتيجية القومية لإصلاح منظومة التعليم الفني والتدريب المهني في مصر ( ٢٠١٢-2017
- البندي ،عاصم عبد النبي أحمد (2014): مخرجات التعليم الثانوي الصناعي ومتطلبات سوق العمل في مصر - المؤسسات المستفيدة بمدينة المحلة الكبرى أنموذجا- ماجستير، الدنمارك ، الأكاديمية العربية ، كلية الإدارة والاقتصاد.
- بيومي،عبد الله (2004) : تقويم التعليم والتدريب المزدوج بالتعليم الثانوي الفني في مصر - دراسة حالة لمشروع مبارك- كول ، القاهرة ، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية .
- جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم (2014): الخطة الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ( 2014 - 2030 ) - معا نستطيع تقديم تعليم جيد لكل طفل .

- جواد ، شوقي ناجي وآخرون(2010) : أثر بيئة تفعيل المعرفة في المنظمات الريادية أنموذج مقترح للمنظمات الأردنية، المؤتمر العلمي الدولي السنوي العاشر -الريادة في مجتمع المعرفة ٢٩ - ٢٦/4/2010، جامعة الزيتونة الأردنية ،كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.
- حامد، مهند وآخرون(2007): نحو سياسات لتعزيز الريادة بين الشباب في الضفة الغربية وقطاع غزة، القدس ، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
- حليبي ، شادي (2012): واقع التعليم المهني والتقني ومشكلاته في الوطن العربي(دراسة حالة الجمهورية العربية السورية )، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات - العدد الثامن والعشرون.
- حمدي،على(2009): توجّهات وملاحم العقد العربي للتشغيل وآليات تنفيذه ( 2010-2020)، المؤتمر العربي الأول لتشغيل الشباب ( 15-17 نوفمبر ) ، منظمة العمل العربية، وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي - الجزائر .
- زكي، منال محمود إبراهيم ( ٢٠٠٨ ) : دراسة تقييمية لمشروع مبارك- كول" في ضوء أهدافه، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإسكندرية ، كلية التربية.
- السامرائي، عمار عصام (2012):أهمية تطبيق معايير ضمان جودة التعليم العالي لبناء ودعم ثقافة الابداع والتميز والريادة للجامعات الخاصة .دراسة حالة الجامعة الخليجية نموذجاً، المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، الجامعة الخليجية، مملكة البحرين في الفترة من 4-5 /4/ 2012 .
- شاوول ، هنري ج. (2013): البطالة بين الشباب العربي، الخبير، المملكة العربية السعودية.
- الشبراوي،عبد السلام (2001):مشروع مبارك- كول بين التخطيط والتنفيذ،مؤتمر(التعليم وعالم العمل في الوطن العربي- رؤية مستقبلية ، في الفترة من 3-4/4/ 2001،جامعة المنصورة ، كلية التربية.
- الشرقاوي،مريم محمد إبراهيم (2005) : إدارة التعليم الفني وفقا لمشروع مبارك - كول ط1،القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية .
- عبد الشفيق، محمد(د.ت): العلاقة بين منظومة التعليم التقني والتدريب ومؤسسات الإنتاج وعملية البحث والتطوير في الدول العربية ، المنتدى العربي حول التدريب التقني والمهني

واحتياجات سوق العمل، منظمة العمل العربية، المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني بالمملكة العربية السعودية.

- عبد المؤمن ، أسماء محمد (2011) : العائد الاقتصادي والاجتماعي لمشروع مبارك كول للتعليم الفني الصناعي، دكتوراه ، جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية .
- عطية ، حنان محمد (2001): دراسة تقييمية لمشروع مبارك-كول للتعليم الفني الصناعي ، القاهرة ، معهد التخطيط القومي .
- العمري ، غسان و ناصر، محمد جودت (2011): قياس خصائص الريادة لدى طلبة الدراسات العليا في إدارة الأعمال وأثرها في الأعمال الريادية (دراسة مقارنة)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد 27 - العدد الرابع.
- عيد ،أيمن عادل (2014) : التعليم الريادي مدخل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والأمن الاجتماعي، المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال " نحو بيئة داعمة لريادة الأعمال في الشرق الأوسط " في الفترة من 9-11 /9/2014، جمعية ريادة الأعمال، المملكة العربية السعودية.
- القاسم ، مي منذر موسي (2013) : أثر الخصائص الريادية في تبني التوجهات الإستراتيجية للمديرين في المدارس الخاصة في عمان، ماجستير، جامعة الشرق الأوسط .
- مانو ،جورج و آخرون (2013): التربية الريادية في المدارس الثانوية والتدريب المهني والتقني والتعليم العالي -الوحدة الثانية ما هي الريادة؟ تحرير : رانيا بخعازي وسميح جابر، منظمة العمل الدولية - جنيف ، المكتب الإقليمي للدول العربية/بيروت - لبنان ، مركز التدريب الدولي - تورين .
- مانو،جورج و نيلسون، روبرت و ثيونغو، جون و هافتدورن ،كلاوس (2009): التربية الريادية في المدارس الثانوية والتدريب المهني والتقني والتعليم العالي ، برنامج كاب: تعرف إلى عالم الأعمال ، مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية/بيروت- لبنان .

- متولي ، حنان محمد ( ٢٠٠٦ ) : التعليم الفني واحتياجات سوق العمل في المجتمع المصري - دراسة ميدانية لطلاب وخريجي التعليم الفني بمحافظة الغربية ، ماجستير غير منشورة، جامعة طنطا، كلية الآداب.
- المحروق ، ماهر (2011) : سياسات حماية المنشآت الصغيرة والمتوسطة أثر المبادرات العربية في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، المؤتمر العربي الرابع لتنمية الموارد البشرية المنعقد في مركز الملك فيصل للمؤتمرات - الرياض في الفترة من 13-2/15 ، منظمة العمل العربية .
- محمد، إيثار عبد الهادي و سلمان, سعدون محمد (2011): دور ريادة منظمات الأعمال في التنمية الاقتصادية , الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات بعنوان ( نمو المؤسسات و الاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي و تحديات الأداء البيئي، المنعقد بجامعة ورقلة بالعراق في الفترة من 22- 23 نوفمبر.
- محمد، رسلان ، عبد الكريم، نصر (2011): واقع ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة وسبل تعزيزها في الاقتصاد الفلسطيني، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات - العدد الثالث والعشرون 2.
- المخلافي ، عبد الملك طاهر (2014): واقع التعليم لريادة الأعمال في الجامعات الحكومية السعودية- دراسة تحليلية، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، في الفترة من 16-2/17 .
- مرتضى , رشا و سالم , فادي (2012): أثر الإعلام الاجتماعي على الريادة وفرص العمل - آفاق جديدة لتمكين الشباب العربي اقتصادياً- من إصدار برنامج الحوكمة والابتكار في كلية دبي للإدارة الحكومية بالشراكة مع شركة ساب ( SAP ) في الشرق الأوسط .
- المصري، منذر وآخرون (2010) :التعليم للريادة في الدول العربية، اليونسكو، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية - بيروت.
- المصري، منذر واصف ( 2010): الإستراتيجية العربية للتعليم والتدريب المهني والتقني. (المنتدى العربي حول التدريب التقني والمهني واحتياجات سوق العمل، ) في الفترة من 16 - 18 / يناير/ كانون الثاني ، الرياض.



- منتدى الإصلاح العربي(2004): مؤتمر "إصلاح التعليم في مصر" في الفترة من 3 - 2004/8/4 ، مكتبة الإسكندرية.
- المنتدى الاقتصادي العالمي (2011): تقرير القدرة التنافسية في العالم العربي 2011-2012.
- منظمة العمل الدولية ، وزارة القوى العاملة والهجرة ( 2010 ) : ملخص الخطة القومية لتشغيل الشباب ، القاهرة، مكتب منظمة العمل الدولية لشمال أفريقيا .
- منظمة العمل الدولية واليونسكو، ( 2006): نحو ثقافة للريادة في القرن الواحد والعشرين - تحفيز الروح الريادية من خلال التعليم للريادة في المدارس الثانوية، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية - بيروت.
- النجار، فايز والعلبي، عبد الستار(2006) : الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، ط1 ،الأردن ،دار الحامد للنشر والتوزيع.
- هيو ز، فيليب ( ٢٠٠٥ ) : لماذا يعد الوصول إلى التدريب والتعليم الفني والمهني للمجتمع ضروريًا؟، ترجمة آمال الكيلاني، مجلة مستقبلات، القاهرة، مركز مطبوعات اليونسكو.
- وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري(2014): مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي خلال الربع الرابع والعام المالي 2013/2014، أكتوبر 2014.
- وزارة التربية والتعليم ( ٢٠٠٥ ). وحدة تنفيذ سياسات برنامج " مبارك - كول " لتطوير التعليم والتدريب المهني في مصر .
- وزارة التربية والتعليم ، الإدارة العامة للتعليم والتدريب المهني <http://portal.moe.gov.eg/AboutMinistry/Departments/gdvet/edu/Pages/parteners.aspx>
- وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية: برنامج دعم التشغيل بجمهورية مصر العربية(2014) . <http://www.epp-egypt.net/view/pages/viewPages.php?id=11>
- ولسون، ديفيد ( ٢٠٠١ ). إصلاح التعليم الفني والمهني والتدريب في عالم العمل المتغير، ترجمة مجدى مهدى على ، مجلة مستقبلات، المجلد 31، العدد ١١٧ ، القاهرة، مركز مطبوعات اليونسكو، مارس.

- اليونسكو ، المركز الدولي للتعليم والتدريب التقني والمهني(2012) : مشروع التعليم للريادة في الدول العربية: المكون الثاني ( 2010 - 2012 ) ، تقرير توليقي 2012
- Adam, Arvil V.(2010): The Mubarak Kohl Initiative–Dual System in Egypt– An assessment of its impact on the school to work transition, German Technical Cooperation GTZ.
- Almahdi, H. K., & Dickson, K. (2010): Entrepreneurship education and development as an integral part of the enterprise system in Saudi Arabia. European, Mediterranean & Middle Eastern Conference on Information Systems 2010 (EMCIS2010). April 12–13 2010, Abu Dhabi, UAE
- Amin,Ghada(2014): Egypt country report, policies and mechanisms for integration into the work force and job creation , egypt country report for the 2014 ministerial conference on youth employment How to Improve, Trough Skills Development and Job Creation, Access of Africa’s Youth to the World of Work, Abidjan, Côte d’Ivoire, 21–23 July
- Arasti, Z., Falavarjani, M. K., & Imanipour, N. (2012): A Study of Teaching Methods in Entrepreneurship Education for Graduate Students. Higher Education Studies , 2 (1)
- Bernstein, A. (2011): Nature vs. nurture: Who is interested in entrepreneurship education? A study of business and technology undergraduates based on social cognitive career theory. ProQuest, UMI, Dissertations Publishing.
- CID Consulting (2009) “Graduate Tracer Study and Attitudes of Youth: Towards the Labour Market in Context of the Wider Landscape of TVET in Egypt. Track II. Overview of TVET in Egypt, Final Report: Cairo
- Cooper c. Arnold, and weil A.Louis .(1998): Entrepreneurship: the past, the present. the future .a paper is presented at USASB.

- Daft, Richard (2010): "New era of management", 9th, South-  
Western, Cengage learning. Australia
- Dyer, Jeffrey.H et.al(2008): Entrepreneur Behaviors, Opportunity  
Recognition, and the Origins of Innovative Ventures, Strategic  
Entrepreneurship Journal, Vol.2
- Edda Grunwald& Bernhard Becker(2009): Mubarak-kohl initiative for  
dual system (mki-ds) – the case of Egypt: Success in reforming the tvet-  
system and shaping the society,  
Education, 27 (4),

### الانحراف الفكري ودور التعليم الجامعي في مواجهته

أولاً: مفهوم الانحراف الفكري

ثانياً: أسباب الانحراف الفكري

ثالثاً: تداعيات الانحراف الفكري وآثاره على المجتمع المصري

رابعاً: دور التعليم الجامعي المصري في مواجهة الانحراف الفكري

## الأهداف التعليمية للفصل

بعد دراسة هذا الفصل يمكن تحقيق الأهداف التالية:

1. توضيح مفهوم الانحراف الفكري
2. التعرف على أسباب الانحراف الفكري
3. الكشف عن تداعيات الانحراف الفكري واثاره على المجتمع المصري
4. ابراز دور التعليم الجامعي المصري في مواجهة الانحراف الفكري

### الانحراف الفكري ودور التعليم الجامعي في مواجهته



#### مقدمة

يعد الانحراف الفكري من أخطر العوامل التي قد تزعزع المجتمع، وتتمثل خطورته في تأثيره على أفكار وعقول أفراد المجتمع وسلوكهم، مما يشكل خطراً على الدولة وأمنها، لذا كان من الضروري أن يتناول هذا الفصل مفهوم الانحراف الفكري وما يبيته من فكر خطأ وشاذ في المجتمع، وأسباب الانحراف الفكري بأبعاده المختلفة، والتحديات التي نتجت عن الانتشار السريع للانحراف الفكري، ومن ثم تداعياته وآثاره على المجتمع المصري وأمنه واستقراره، وقد عالج الفصل تلك القضية في المحاور التالية.

#### المحور الأول: الانحراف الفكري (المفهوم والدلالات):

وجد الباحثون صعوبة في الوصول إلى تعريف محدد للانحراف الفكري، وترجع تلك الصعوبة إلى التداخل الكبير بين مفهوم الانحراف، ومفاهيم أخرى قد تستخدم كمرادف له، وتوحي بالمعنى نفسه، كما ترجع أيضاً تلك الصعوبة في أن الانحراف الفكري يحدث في جوانب متعددة ومتنوعة من الحياة مثال الانحراف الفكري السياسي أو الديني أو الإعلامي، وإلى العوامل المتعددة التي أدت إلى الانحراف الفكري من عوامل نفسية واجتماعية، كما يرجع عدم الاتفاق إلى تفاوت مفهوم الانحراف بين العلوم الحديثة تفاوتاً كبيراً وإلى الحداثة النسبية للمفهوم، وبالتالي خلت منه معاجم اللغة العربية، فيقصد به اختلال فكر وعقل الإنسان، كما يتصف الانحراف الفكري بأنه مفهوم نسبي متغير.

ونتيجة لصعوبة الوصول إلى تعريف الانحراف الفكري، فهناك تعدد وتنوع في مفهوم الانحراف الفكري ومقاصده في الكثير من العلوم، ومنها ما يلي:

- فيقصد بالانحراف الفكري في علم الاجتماع انتهاك لمعايير المجتمع، فيكون بمثابة سلوك مخالف لما ترتضيه الجماعة.
- ويعرف الانحراف الفكري بأنه: عدم تطابق الفكر الشخصي بانطباعاته وتصوراته وأفكاره وآرائه مع مجموعة المبادئ والقيم العقائدية والثقافية أو السياسات المستقرة في المجتمع، وهو الفكر الذي لا يلتزم بالقواعد السلوكية والدينية والنظم والأعراف، ويعد بذلك فكراً شاذاً، وهو من أخطر أنواع الانحرافات؛ لما يحدثه من تأثيرات عظيمة في العزائم وضياح الشخصية، ويعد من أهم مهددات الأمن.
- كما يعرف الانحراف الفكري بأنه الميل لأفكار معينة واعتناقها والإيمان والتسليم بها، رغم أنها تخالف ما اتفق عليه قوانين وأعراف.
- والانحراف الفكري أيضاً مرادف للغلو والتطرف الذي يترتب عليه العنف والإرهاب، فهو مفهوم نسبي متغير، فما يعد انحرافاً فكرياً في مجتمع قد لا يعد كذلك في مجتمع آخر، وذلك لاختلاف القيم والمعايير السائدة، فالانحراف الفكري هو ذلك النوع من الفكر الذي يخالف الضمير المجتمعي ويخالف المنطق والتفكير السليم، ويؤدي إلى تفكك وحدة المجتمع وكيانه.

ومجمل القول أن هناك مرادفات كثيرة للانحراف الفكري منها التطرف، والعنف، والإرهاب، والتشدد، كما أن هناك انحرافاً فكرياً وأخلاقياً وسياسياً، ولكل منها آثار واضحة، لذا كان لزاماً تعرف تلك المفاهيم، نتيجة التداخل بينها وبين مفهوم الانحراف الفكري، وتحديد ومدى علاقتها بمفهوم الانحراف الفكري، ومنها ما يلي:

- أ- **العنف:** هو تهديد أو استعمال عمدي للقوة الجسمية ضد الآخرين أو ضد النفس، مما يتسبب في صدمة نفسية أو موت أو حرمان، فهو بذلك سلوك مجرد من مشاعر الرحمة، ينوي إلحاق الأذى بالآخرين عن عمد، ومن أبرز مظاهر العنف وآثاره فقدان الشعور بمعاناة الضحية، ونشر المخاوف في العالم المحيط، وفقدان البراءة والأمان والسلام، وذلك بسبب الانفتاح التكنولوجي الذي ساعد على هدم القيم الاجتماعية، وإلغاء الحواجز التي بناها المجتمع من أجل أمنه وسلامته.
- ب- **التطرف:** هو تمسك الفرد بأفكار ومعتقدات متشددة، لا يؤمن من خلالها بأفكار ومعتقدات الآخر، ويشعر بأنه دون غيره على حق، الأمر الذي يجعله يتصرف بسلوكيات فيها من الآثار الضارة والسلبية على المجتمع، من حيث التمسك والتشدد في عقيدة أو أيديولوجيا أو فكر أو مذهب معين، مما يجعله يخرج عن القواعد التي يرتضيها المجتمع، وذلك لشعوره بأنه يمتلك الحقيقة المطلقة دون غيره.
- ت- **الإرهاب:** وهو يتجاوز التطرف، حيث ينتقل من الفكر إلى الفعل، فالإرهاب هو نتيجة التطرف، وكل إرهابي متطرف، ولكن ليس كل متطرف إرهابياً، وهو عنف جسدي أو نفسي أو مادي أو معنوي، ولكن ليس كل عنف هو إرهاب خصوصاً إذا ما كان دفاعاً عن النفس ومقاومةً للعدوان.

فالإهاب يثير الرعب والفرع، وهو نوع من العنف كما ظهر حديثاً مفهوم الإرهاب الإلكتروني وهو من أكثر المفاهيم ارتباطاً بالقوة الناعمة، حيث يعنى الإرهاب الإلكتروني العدوان أو التهديد المادي والمعنوي،

الصادر من الدول أو الجماعات أو الأفراد على الإنسان في دينه أو عرضه أو نفسه أو عقله أو ماله بغير حق، وذلك باستخدام الموارد المعلوماتية والوسائل الالكترونية بشتى صور الفساد والعدوان، ويتسم الإرهاب الإلكتروني بأنه ناعم، وذلك لأن العنف والجرائم في الصورة العامة يحتاج لمجهود عضلي، ولكن هذا النوع من الجرائم الإرهابية الالكترونية لا تحتاج المجهود العضلي، بل تحتاج التفكير العلمي المدروس القائم على معرفة وتقنيات التكنولوجيا والمعلومات.

مما سبق نستنتج أن هناك علاقة بين الانحراف الفكري وتلك المفاهيم، وتقوم تلك العلاقة على أن الميل إلى العنف والإرهاب والتطرف، جميعها ناتجة عن انحراف في الفكر والتعصب للرأي أو العقيدة، وعن خلل وعدم توازن بين فكر وعقل ومبادئ المنحرف فكرياً ومبادئ وأفكار المجتمع، مما يتسبب في جعله ناقماً على المجتمع فيسلك سلوك المجرمين، وتظهر مظاهر الانحراف الفكري كالتطرف والإرهاب والعنف والتعصب لرأي أو فكر، وذلك ليثبت فكره ويحقق هدفه بالقوة غير القانونية والأعمال الإجرامية والعنف والتدمير، مما يتسبب في دمار نفسي وإلحاق الضرر والأذى المادي والمعنوي له ولغيره من أفراد المجتمع الذي يعيش فيه.

#### المحور الثاني: أسباب الانحراف الفكري:

للانحراف الفكري أبعاد وأسباب كثيرة متعددة ومتنوعة، نجدها في بعض الأحيان مترابطة ببعضها، وبيان ذلك فيما يلي:

#### أولاً: الأسباب الاجتماعية:

تؤدي العوامل والأبعاد والمشكلات الاجتماعية دوراً كبيراً في تهديد الأمن الفكري وظهور الانحراف الفكري، ومن تلك العوامل ما يأتي:

- 1- ظهور الفساد المجتمعي، من فساد أخلاقي وقيمي، وسيطرة ثقافة الاستهلاك، وعجز الدولة عن احتواء القوى الاجتماعية.
- 2- غياب العدالة الاجتماعية، وانتشار الظلم والفساد، وغياب القدوة الحسنة، وانتشار العادات والتقاليد السيئة.
- 3- الضغوط الاجتماعية الناتجة عن القيم الأخلاقية الخاطئة، وبخاصة في ظل المجتمعات المغلقة.
- 4- سوء التنشئة الاجتماعية، واتباع الأساليب السلبية في التعامل داخل الأسرة، كالقسوة أو التدليل الزائد أو النقد الدائم، مما يهيئ الأبناء للانحرافات الفكرية، وظهور التناقض في حياة بعض الناس بين ما يتعلمونه والواقع الذي يعيشونه.
- 5- هامشية المؤسسات الاجتماعية بضعف تأديتها لمهامها، خاصة التهميش في المؤسسات التعليمية الناتجة عن سوء المعاملة التي يتعرض لها الطالب، وغياب الألفة بين الطالب والمعلم، وضعف العلاقة بين البيت والمدرسة، فكل ذلك يؤدي دوراً في انتشار الانحراف الفكري.



6- التفكك الأسري وعدم الاهتمام بالأبناء: حيث ينشأ التفكك الأسري من أنماط التنشئة الخطأ داخل الأسرة والمجتمع، وحالات الطلاق وما يصاحبها من مشكلات، والنزاع والشقاق بين الوالدين، كل ذلك يؤدي إلى هروب الفرد من الأسرة والبحث عن رفاق يقضي معهم وقت فراغه، وهو ما لا يضمن لنا أن يكون هؤلاء الرفاق صالحين، مما يؤدي إلى نتائج سلبية تظهر في فكر وسلوك الأبناء داخل محيط الأسرة أو كأفراد في المجتمع فيما بعد.

7- الشعور باليأس والإحباط والظلم، والذي ينتج عن عدم المساواة والعدالة وتحقيق الفرص، مما يؤدي إلى التأثر بالأفكار والمعتقدات المشوهة؛ سعياً وراء تغيير ذلك الواقع.

8- رفاق السوء هم أحد الأسباب المؤدية للانحراف الفكري، وخاصة إذا نشأ الفرد في أسر غير مستقرة يسودها عدم الثقة، فسرعان ما يكتسب من أقرانه أخلاقهم وسلوكياتهم وعاداتهم وانحرافاتهم الفكرية.

9- ظهور ما يسمى بالمجتمع المغلق على نفسه، والذي يتسبب في تبني الفكر المنحرف، كالتعصب القبلي والنعرات المذهبية والطائفية، التي تقود إلى التطرف وأذى الآخرين، حيث يقوم على عدة أشكال للممارسات العصبية كالقتل والتأثر وسطوة العشائر.

10- الفراغ الفكري للشباب وصعوبة المعيشة، وهذا ما يجعلهم يكرهون المجتمع ويحاولون إلحاق الضرر به بأي وسيلة، ويولد هذا الفراغ نوعاً من الإحباط لجيل الشباب، ويؤدي إلى الابتعاد عن الصواب وملء هذا الفراغ بأي شيء، ومن ثم تظهر الفئات المنحرفة التي تعد خطراً على نفسها وأمنها ومجتمعاتها.

## ثانياً: الأسباب الثقافية:

### وتتضح الأبعاد الثقافية في النقاط التالية:

#### 1- التغريب والتفريط:

التغريب هو نقل الحضارة الغربية سلوكياتها وأفكارها إلى العالم العربي لتنافس الحضارة العربية بل لتحل محلها.

فيكون شعور الفرد بأنه لا ينتسب لمجتمعه ولا يرضى عنه، ويرفض القيم والثقافة الخاصة بمجتمعه مع شعور بالغربة سواء على المستوى الثقافي بانفصال الفرد عن مجتمعه، ورفضه ما يحمله من معايير وقيم، والبعد عن المشاركة في ثقافة المجتمع أو الغربة على المستوى النفسي عن طريق صراع داخلي يعاني منه الفرد، ويترتب عليه انفصال الفرد عن ذاته الذي يفقده القدرة على التوافق مع نفسه، ومن ثم الانفصال عن المجتمع، وينتج الاغتراب من ضعف تعلق الشباب بأوطانهم؛ نتيجة ما يعيشونه من عزلة وغربة في مجتمعاتهم، وتفريطهم في الكثير من قيم أمتهم ومجتمعاتهم، وهذا التفريط من أسباب الانحراف الفكري، فحب الوطن والانتماء إليه وعدم التفريط فيه، من أهم عوامل بناء الأمن الفكري.

## 2- الجهل بالدين الإسلامي:

إن الأمن الفكري هو نوع من أنواع الأمن الذي يصعب تحقيقه في نطاق الأسرة والمجتمع مالم تكون هناك تربية إسلامية صحيحة ، لذا يعد الجهل بالدين من أهم الوسائل التي تساعد في انتشار الانحراف الفكري ، وهو من الأسباب الأساسية للانحراف الفكري، وضياح الثقافة، ونتج عن هذا الجهل ضعف معالجة المشاكل والقضايا الحضارية المستجدة ، والتي من بينها الانحراف الفكري، وذلك نتيجة عدم وجود الفكر الموجه والرشد لحل تلك القضايا من منطلق تعاليم الدين.

## 3- ضعف الاهتمام بتأصيل الأمن الفكري:

إن الأمن الفكري هو التزام وشعور بالانتماء إلى ثقافة الأمة وقيمها، لذا لابد من توعية المجتمعات العربية بمخاطر الانحراف الفكري الذي يحدث خلا في أمن المجتمع الفكري، والاهتمام بعوامل بناء الأمن الفكري وتأصيله على مستوى الفرد والجماعة من الاهتمام بالقوة الصالحة والتوجيه بالحكمة والموعظة الحسنة، والحوار الهادف البناء، واستغلال أوقات فراغ الشباب، والعمل على إبراز مكانة الأمن الفكري وبذل الجهد لتحقيقه، فهو ضرورة حتمية للمجتمع، فلا يمكن أن يحدث التطور والازدهار في غياب الأمن الفكري، ويتحقق الأمن الفكري من خلال حماية العقل الإنساني، فالاهتمام بالعقول وإثراؤها والعمل على استنارتها بالفكر السليم الأمن ، هو ما يدعم البناء الفكري للأمة محققا أمنها الفكري وقوتها الناعمة.

## 4- هبوط المستوى الإعلامي ووجود وسائل الإعلام غير المسنولة:

وهي التي لا تتحمل مسئوليتها تجاه المجتمع، فتعمل على مهاجمة القيم الأخلاقية، وبلورة الشخصية الانحرافية، فلا إعلام الهادف هو الذي يقوم بوظيفته تجاه المجتمع، فيعمل على بث القيم والأخلاق والتماسك والترابط، ويعالج قضايا عصرية، وهو الإعلام الذي لا يستغله أصحاب الفكر المنحرف لهدم قيم وهوية المجتمع، ويعني النشر الصادق للحقائق والاتجاهات الرامية إلى نشر مشاعر الطمأنينة والسكينة في نفوس الجماهير، من خلال تبصيرهم بالمعارف والعلوم الأمنية، وكسب مساندة الجماهير في مواجهة التطرف الفكري وتهديده للسلم الاجتماعي.

لذا لابد أن تقوم وسائل الاتصالات ومن بينها وسائل الإعلام بدورها في تحقيق الأمن الفكري ومواجهة الانحراف، وذلك بحماية العقل من المؤثرات الضارة، وأن تحافظ على هذا العقل من أن تتال منه مؤثرات خارجية. لذا فإن لم يؤد الإعلام وظيفته تجاه المجتمع، من حيث ترسيخ ثقافة وهوية المجتمع فإنه يؤدي إلى تزييف الوعي وإفساد العقول، وتهميش المجتمع وإضعاف قوته الناعمة الجاذبة للدول الأخرى وظهور الانحراف الفكري.

لذا يمكن لوسائل الإعلام أن تؤدي دورا إيجابيا في التوعية بمخاطر الانحراف الفكري والجرائم، وإسداء النصح للمواطنين بالابتعاد عنها، وحثهم على مكافحتها والإبلاغ عنها ووقاية المجتمع من شرورها،

فوسائل الإعلام من أكثر الوسائل تأثيراً في عقول الناس وتوجهاتهم وأفكارهم لاستحواذها على اهتماماتهم وأوقاتهم، ولما تتمتع به من قوة تأثير.

لذا بات وجود تربية إعلامية ضرورة ملحة لمواجهة الانحراف الفكري لدى أفراد المجتمع، نظراً للدور المهم للرسائل التي يستقبلها الفرد من وسائل الإعلام وما يتلقى من معلومات تشكل اتجاهاته وبالتالي سلوكياته نحو أمن واستقرار المجتمع.

### ثالثاً: الأسباب الاقتصادية للانحراف الفكري:

يعد الاقتصاد من العوامل الرئيسية التي تكفل الاستقرار النفسي للأفراد والمجتمعات، فكلما كان دخل الشخص قليلاً لا يسد حاجته كان مضطرباً وغير راضٍ عن المجتمع الذي يعيش فيه، مما يدفعه للانتقام وتبني الفكر المنحرف المتطرف، ومن بين تلك العوامل الاقتصادية الفقر والبطالة والإغراء المالي، لذا يؤثر الاقتصاد على الجانب الاجتماعي ويؤثر فيه.

### وفيما يلي تناول تفصيلي لتلك المشكلات:

#### 1- المشكلات الاقتصادية (الفقر والبطالة):

تعد المشكلات الاقتصادية — خاصة الفقر والبطالة — من المشكلات المعاصرة التي ظهرت نتيجة التحولات السريعة، وترتبط تلك المشكلات بتدني مستوى المعيشة والدخل، حيث واجه الكثير من الدول العربية صعوبات اقتصادية، من انخفاض الميزانيات الحكومية وتقلص الإنفاق على مشاريع التنمية، وقلة الوظائف المتاحة مقارنة بأعداد الشباب، مما أدى إلى ظهور البطالة، تزامناً مع ارتفاع تكاليف المعيشة والتضخم الاقتصادي، فأوجد لك أوضاعاً متدنية، فزادت هجرة العقول العربية بحثاً عن فرص عمل، كل هذا أدى بدوره إلى وجود نظرة تشاؤمية نحو المستقبل لدى البعض، وسقوط البعض الآخر فريسة للانحراف.

لذا فالانحراف الفكري يستمر باستمرار تدني الأوضاع الاقتصادية وصعوبتها، ولن يتحقق الأمن الفكري إلا إذا أتيحت فرص الحصول على المال الذي يعين الفرد على أمور الحياة، مما أدى إلى زيادة الانحراف الفكري بطريقتين، إحداها هجرة العقول وأصحاب الفكر إلى دول أخرى، والثانية القيام بمظاهرات وثورات مطالبة بتلبية تلك الاحتياجات، وبالتالي تستغل الجماعات المتطرفة فكرياً تلك الفئة من المجتمع، وتعمل على تلبية مطالبهم وتجعلهم أتباعاً لها.

#### 2- عدم معالجة مشكلات التنمية:

هناك مشكلات تقف حائلاً دون تحقيق التنمية منها عدم وجود نظام تعليمي وثقافي متطور، يسهم في إعداد الإنسان المتعلم المثقف المنتمي لبلده والقادر على الابتكار والمبادرة، المؤمن بقيم التقدم والتطور

والتنمية، بالإضافة إلى بروز الفساد والقهر، وتخلف النظام التعليمي، وغياب ثقافة التميز والتنمية، كل ذلك يؤدي إلى تبديد الموارد المختلفة وعرقلة عجلة التنمية.

إذاً فعلينا أن نضع قضية إعداد الإنسان القادر المبدع المنتمي إلى وطنه في قمة الأولويات، والعمل على التكامل بين التعليم والثقافة والديمقراطية للاستفادة من الطاقات البشرية على أكمل وجه، والاستفادة من قوة الشباب في تحقيقها، من خلال توفير الإمكانيات المادية لأصحاب الخبرات والتركيز على تنمية العنصر البشري، لكونه أهم وأقوى موارد التنمية الشاملة في المجتمع.

### 3- الفساد الاقتصادي:

أدت تلك الظاهرة إلى الفقر وعدم التقدم، ومن صورها استباحة أموال الغير بدون وجه حق، والاعتداء على المال العام، والترجح من الوظيفة، والاختلاس، والرشوة، واستغلال السلطة، والتطيف في الميزان، والتبذير، والسرقة، والربا، فالفساد الاقتصادي يؤثر على التنمية بسبب البحث عن الربح ونهب المنافع العامة دون استثمارها للصالح العام، كما يؤثر الفساد الاقتصادي بالسلب على الإنتاج والاستثمار.

وجميع صور الفساد الاقتصادي من رشوة ومحسوبية ونهب المال العام وعدم استغلاله في الصالح العام واستغلال السلطة وتزواجها مع المال، كلها تؤدي لضياع الحقوق والقيم الأخلاقية وبالتالي انتشار الانحراف الفكري، وتوليد الإحباط والكراهية من قبل أفراد المجتمع على النظم الاقتصادية الفاسدة.

### 4- قصور الدولة عن تلبية الحاجات الأساسية للمواطن:

كالعمل والإسكان والتعليم والعلاج، والمأكل والملبس، وزيادة فرص العمل والإنتاجية وتوفير السلع والخدمات المطلوبة بكميات كافية والحفاظ على أنماط التنمية القابلة للاستمرار بيئياً، وكفالة التوزيع العادل، وجميع الحاجات الأساسية من مادية ومعنوية، وعد الوسائل التكنولوجية الحديثة من بين تلك الاحتياجات في الوقت الحالي، وإذا كانت الدولة لا تستطيع تلبية الاحتياجات الأساسية من تعليم وعمل وسلع إنتاجية واستهلاكية وخدمات وعدالة في توزيع فرص العمل، فلن يكون من أفراد المجتمع إلا أن يقعوا في براثن الفقر والبطالة، وهي من أهم المشكلات الاقتصادية المؤدية إلى الانحراف الفكري والمساعدة على سرعة انتشاره.

### 5- حالات الإحباط الناتجة عن مشكلة البطالة:

إن ارتفاع وتيرة المشكلات الاقتصادية من فقر وبطالة وارتفاع في الأسعار وديون وتدنى في الدخل يؤدي إلى إصابة أبناء المجتمع بحالات الإحباط واليأس، مما يتسبب في ظهور العنف من قبل أشخاص يعانون أوضاعاً اقتصادية سيئة، الأمر الذي يسهل استمالتهم من قبل الجماعات أصحاب الفكر المنحرف والمتطرفة فكرياً، لذا تعد حالات الإحباط واليأس من أكثر أسباب الانحراف الفكري خطورة، وأن المجتمعات التي تكثر فيها البطالة يزداد فيها خطر الانحراف والتطرف، نتيجة الإحساس بالعداء تجاه المهيمنين على اقتصاد البلد.

## رابعاً: أسباب سياسية للانحراف الفكري:

إن السياسة هي علم يدرس في الجامعات وفن فالسياسي موهوب بالفطرة زوده الخالق بقدرات كالذكاء وقوة الإرادة والحكمة والحزم التي تؤهله للقيادة، وأن السياسة ضرورية لقيام المجتمع، فهي علم تتحد غاياته لتحقيق العدالة في المجتمع.

لذا لابد من الاهتمام بالتنشئة السياسية، حتى يكتسب الفرد من خلالها المعتقدات السياسية والقوانين، وتمكنه من اكتساب هويته وقيمه ومعتقداته السياسية، ومن المشاركة في الحياة السياسية، واتخاذ القرار المناسب في المواقف السياسية المختلفة، وذلك حتى لا ينجرّف - بسبب ما يواجهه من مشكلات سياسية - إلى الانحراف الفكري.

ومن تلك المشكلات ما يلي:

**1- الصراعات والحروب والمظاهرات والثورات المتتالية:**

**2- ما تمارسه الدول الكبرى أصحاب الأطماع السياسية حفاظاً على مصالحها.**

**3- الفساد السياسي.**

**4- إهمال الشعب والتقصير في حقوقه.**

**5- غياب المشاركة السياسية وتجاهل وسائل التعبير عنها.**

## خامساً: الأسباب التربوية للانحراف الفكري:

للمؤسسات التربوية والتعليمية دور مهم في بروز المشكلات التي يواجهها الشباب، وأيضاً في عدم مقدرة الشباب على التعامل مع تلك المشكلات ومواجهتها، ويرجع ذلك إلى وجود خلل في تلك المؤسسات نتيجة نمطية التعليم وجمود المناهج، فضعف قيام المؤسسة التربوية بمهمتها من تعليم وتدريب على أكمل وجه يؤدي إلى فقدان القدرة على التنافس في سوق العمل، ومن ثم انتشار البطالة والفراغ الذي يؤدي إلى الانحراف ، لذا لابد أن تضم المؤسسة التربوية إدارة ناجحة وقيادة حكيمة، ومعلماً ومربيّاً متميزاً، ومرشداً وموجهاً فعالاً، ومشرفاً تربوياً خبيراً، ومناهج متجددة، وأنشطة مدرسية هادفة.

لذا علينا الاهتمام بتعرف دور تلك المؤسسات من الأسرة والمسجد والمدرسة والجامعة ووسائل الإعلام المختلفة في تحقيق الأمن الفكري، بل دور التربية بجميع مؤسساتها في حماية المجتمعات من الانحراف الفكري، وذلك من خلال:

■ الحفاظ على النتاج الثقافي من الأفكار والمعارف والآراء والقيم والمعتقدات التي ارتضاها المجتمع والحرص على نقلها من جيل إلى آخر من خلال عملية التنشئة الاجتماعية.

■ إحداث التغيير الاجتماعي المطلوب وفقا للمستجدات التي تحيط بالمجتمع ولكن بشكل متدرج وبخطوات مدروسة حتى لا يؤدي التغيير المفاجئ إلى إحداث خلل في قيم المجتمع.

للمؤسسة التربوية من أسرة ومدرسة ومسجد ورفاق، وجامعة، ووسائل إعلام دور كبير في إعداد المواطن الصالح، ولكن المدرسة والجامعة لها الدور الأكبر، لذا لابد من قيامها بتعزيز مبادئ الأمن الفكري للطلاب لمواجهة الانحراف الفكري، وذلك من خلال ما يلي:

- دمج القيم الثقافية والأخلاقية في المناهج التربوية، بنشر المفاهيم بما ينمي الثقافة الأمنية الفكرية.
- تزويد المناهج بالثقافة الدينية لتوعية الطلاب بأمور دينهم، وتنويرهم بما يواجههم من تحديات العصر، والعمل على توعيتهم بحقوقهم في الحصول على العدالة بعيدا عن الاضطهاد والاستلاب الفكري.
- مراعاة المحتوى الدراسي لحاجات الطلاب ومستواهم العقلي والجسدي والنفسي وعدم التركيز على الكم فقط، ومحاولة إكسابهم خبرات مباشرة، وتدريبهم على مهارات التفكير العليا.
- تضمين المناهج مبادئ ومفاهيم الاعتدال والوسطية ورفض التطرف والتشدد، وأن تتناول مفاهيم الرحمة واليسر، وتوصيل الطالب لحالة من التوازن النفسي، والسيطرة على سلوكه وانفعالاته.
- تعريف المعلمين والمربين بالخصائص النمائية للطلاب والمشكلات والضغوط النفسية والاجتماعية، من خلال وسائل الإعلام المختلفة وعقد دورات التوعية والندوات التثقيفية.
- وضع أنشطة وبرامج لتنمية روح الحس الأمني لدى الطالب للوقاية من المزالق الفكرية المضللة وللتحصين ضد الانحراف الفكري.

فالمؤسسة التربوية هي مجتمع صغير، لذا يجب الاهتمام بها، لضمان إعداد جيل قادر على النهوض بمسئوليته تجاه أمته، لكن هناك العديد من المعوقات التي تحول دون قيام المؤسسة التربوية بمهامها منها ما يلي:

1- فشل المناهج الدراسية في تشريب الناشئة القيم والمعايير الاجتماعية الإيجابية، وذلك فهي لا تلبى احتياجات المجتمع ولا تلامس الواقع، ولا تسهم في تعزيز الشخصية الإيجابية للطالب لتحصيله من الوقوع في الانحرافات الفكرية.

- 2- سوء إعداد الكوادر التعليمية فلا بد من اعدادها وفق الأسس والمعايير التي تضمن نجاح عضو هيئة التدريس في مهمته التربوية والتعليمية، فسوء إعداده أدعى لانحراف طلابه، مع عدم مراعاته حاجات وخصائص أبناء المجتمع.
- 3- نقص التربية الإيجابية المعتدلة وقلة المتابعة والعناية والاهتمام والقصور في الأساليب التربوية والتركيز على المادة العلمية وإغفال الجانب التربوي.
- 4- القدوة السيئة من بعض المربين وعدم مراعاة الفروق الفردية، وضعف الإرشاد والتوجيه وضعف الأنشطة التي تناسب الاستعدادات والقدرات والميول، فيعد النشاط المدرسي من الركائز الأساسية في النظام التربوي، حيث يتعلم الطالب من خلال تلك الأنشطة كيفية المحافظة على أمن ومكتسبات الوطن، ولكن نجد في الواقع أن أغلب الأنشطة التربوية روتينية لا تفيد الطالب كثيرا.
- 5- فقدان عنصر الحداثة كان له عظيم الأثر في تردي التعليم والوصول به لأدنى مستوياته فساعد هذا على الانحراف والتطرف الفكري.
- 6- عدم تقديم المساعدة في حل المشكلات النفسية والاجتماعية والصحية والاقتصادية، لذا لابد من وضع خطط وبرامج ومقررات دراسية موجهة لأفراد المجتمع، لتتشتتهم وتحصينهم بالمبادئ والقيم العربية الأصيلة وصقل شخصيتهم الإنسانية وتنمية الولاء والانتماء للوطن، وغرس مفاهيم صحيحة في عقول الناشئة مع الحفاظ على الموروثات الثقافية الأصيلة في مواجهة تيارات الفكر المنحرف.
- 7- قصور بعض المؤسسات التربوية في إحداث الأمن الفكري، والعمل على التمسك بالعادات والتقاليد، كضعف عناية الأسرة بتربية أبنائها، مما عمل على تراجع الأمن الفكري، وقلل من وقاية الأبناء من الانحراف، واقتصر دور المؤسسة التعليمية على حشو أذهان الطلاب، وإهمالها الجوانب العقلية والفكرية والنفسية.
- 8- الافتقار إلى لغة الحوار خاصة مع طلاب المرحلة الجامعية، ومعاناة بعض الجامعات من الانغلاق الفكري على نفسها، وقلة الاهتمام بالبحث العلمي خاصة في قضايا الأمن الفكري.
- 9- عدم الاهتمام بالمعلم وتحفيزه وتدنى مستوى تأهيله فيوجد بعض المعلمين يعملون في غير تخصصهم، وعدم الاهتمام بتوظيف تقنية المعلومات والتكنولوجيا الحديثة، مع ضعف الشراكة والتعاون بين التعليم ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الأمنية، مع ضعف الاهتمام بالبحث العلمي.
- 10- نقص الثقافة الدينية في المناهج التعليمية من المرحلة الابتدائية إلى الجامعية، في معظم البلاد العربية والإسلامية.

11- ضالة الاهتمام بالتفكير الناقد في المؤسسات التربوية إذ يتم التسليم والإذعان لما يقال دون أن يكونه هناك حرية الرأي، إن إعمال العقل بتحصيله من خلال تنمية مهاراته في التفكير والإبداع والنقد والتحليل هو السبيل الأمثل لتحقيق الأمن الفكري على مستوى الفرد.

12- تدنى مستوى المباني والتجهيزات التعليمية، وعدم توفر البيئة التعليمية المناسبة وهذا ما ينعكس سلباً على المتعلم، مع اتباع نمط البيروقراطية والمركزية الإدارية، ووجود الهدر التربوي الذي تواجهه العملية التربوية من رسوب وتسرب.

13- التقليل من تفعيل المشاريع التي تهتم بالطلاب فكرياً وأخلاقياً، وضعف تجاوب أولياء الأمور مع المدرسة.

14- أن النظام التعليمي ينتابه مجموعة من العوامل التي أثرت على قدرته وقوته في مواجهة الانحراف الفكري، منها مركزية السلطة والتخطيط، وغياب سياسة المؤسسة في إدارة التعليم، وضعف استقرار السياسة التعليمية، وضغط أصحاب المصالح على صانعي القرار، وضعف دور المؤسسات التربوية في صنع القرار التعليمي.

مما سبق نستنتج أن هناك علاقة وثيقة بين المؤسسات التربوية المختلفة من أسرة ومسجد ورفاق ووسائل إعلام ومؤسسات التربية والتعليم من مدرسة أو جامعة، ومواجهة الانحراف الفكري تحقيقاً للأمن الفكري، فكلما كان النظام التعليمي قوياً مخططاً له مرتبطاً بتقاليد وثقافة وعادات المجتمع وقيمه، كان أقدر على مواجهة الانحراف الفكري.

#### سادساً: الأسباب التقنية للانحراف الفكري:

أدى التطور الهائل في التكنولوجيا الحديثة إلى تغير أنماط الحياة لدى العديد من الناس، خاصة بعد إحداثها العديد من القضايا التي ترتبط بالعلاقات الإنسانية، وللتكنولوجيا أثارها الإيجابية والسلبية على المجتمع، فمن أثارها الإيجابية تسهيل الحياة اليومية للأفراد، إذ يستطيع الفرد إنجاز أعمال كثيرة في وقت وجهد قليلين وبسرعة كبيرة على العكس مما كان قبل وجود التكنولوجيا الحديثة، جعل العالم قرية صغيرة، مما ساعد على تطوير الثقافات وتوسيع المدارك، ومتابعة أحداث العالم، ومن الآثار السلبية للتكنولوجيا هشاشة العلاقة الاجتماعية في الأسرة الواحدة، حيث يدمن الأفراد قضاء الأوقات على الإنترنت، مما جعلهم يتركون الحياة الطبيعية ويعيشون في عالم افتراضي، مما أدى إلى العزلة عن المجتمع، والتخلي عن قيمه وعاداته، فالوسائل التكنولوجية حظيت بانتشار كبير على صعيد العالم، وأصبحت المكان الذي يلجأ إليه الإنسان بعد البيت أو الثاني العمل أو المدرسة، لذا برز الدور الحيوي لتلك الوسائل في إعداد الفرد فكرياً وعلمياً في جميع مناحي الحياة إذا أحسن الفرد استخدامها.



لذا نجد أن مخاطر التقنيات المعاصرة على الأمن الفكري متنوعة، فساعدت تلك التقنيات على ظهور التبعية الفكرية والثقافية وتهديد المجال الأخلاقي والسياسي، كما ساعدت على انتشار ظاهرة الغربة الاجتماعية، والانقياد لآراء الآخرين والإعجاب بهم وزعزعة الثقة بالنفس، وتعد مدخلا للغزو الفكري، وضياح هوية الأمة، والتأثير على الاستقلال الفكري للفرد، وكل ذلك يمهد للانحراف الفكري وتبعاته.

فالتقدم الهائل في وسائل الاتصال واستخدام الإنترنت أدى إلى زيادة سرعة انتشار الأفكار على الصعيدين المحلي والعالمي، وأصبح من السهل الترويج لأفكار هدامة مزعومة للأمن الفكري ممهدة للانحراف الفكري، مما جعل العالم اليوم يعيش عصرًا تتباين فيه الاتجاهات الفكرية، ويشهد صراعا فكريا، وقد عانت المجتمعات العربية — وخاصة المجتمع المصري من تلك الصراعات.

### المحور الثالث: تداعيات الانحراف الفكري وأثاره على المجتمع المصري:

إن للانحراف الفكري تداعيات وآثارا خطيرة على الفكر بوجه خاص والمجتمع بشكل عام، فالأفكار المنحرفة ذات تأثير كبير على طبقات المجتمع وميادينه، فهو يؤثر سلبا على جميع ميادين الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، ورغم ما يبذل من جهود في التصدي للانحراف الفكري فإن انتشاره يزداد، وذلك لأن الضرر الناتج عن الانحراف الفكري يلحق بكل شرائح المجتمع ومجالاته المتعددة، وفيما يلي عرض لتداعيات الانحراف الفكري في مجالات المجتمع المختلفة:

#### أولاً: الآثار الثقافية للانحراف الفكري على المجتمع المصري:

إن الثقافة من أهم مقومات الأمن الفكري العربي، وهي قوته الناعمة، لذا لابد من الحفاظ عليها لما تحتويه من عادات وتقاليد ومعتقدات مميزة للأمة عن غيرها، لذا لابد من حماية الثقافة والحفاظ عليها وتدعيمها وتقويتها ضد الانحرافات الفكرية، لما للانحراف الفكري من تداعيات سلبية على الثقافة، ومن تلك التداعيات ما يلي:

- 1- تشويه الثقافة المحلية للمجتمع العربي بأخرى غريبة وافدة من عدة دول، ومن عدة ثقافات قائمة على التعصب والعنف ونبذ المعاصرة، ونتج هذا التشويه بسبب دمج ثقافة العنف والتعصب مع الثقافة العربية الأصيلة، مما أدى إلى وجود تناقضات في الثقافة العربية.
- 2- تقشي ظاهرة الاغتراب الثقافي بين أفراد المجتمع العربي، وزيادة طلب الهجرة إلى الدول الأجنبية.
- 3- تفكيك النسيج الثقافي العربي المشترك.
- 4- إيجاد فجوة بين التراث القديم وثقافتنا العربية الإسلامية وبين واقعنا الثقافي المعاصر.
- 5- الانغلاق الفكري والعزلة الثقافية مع الآخر بفعل التأثيرات السلبية للانحراف الفكري.

- 6- نشر الأفكار المخالفة للعادات والقيم الاجتماعية والمعتقدات الفكرية التي تشكل خطراً على المجتمع، فيلجأ أصحاب الفكر المنحرف إلى استخدام الوسائل الإقناعية المختلفة كوسائل الإعلام، لترويج أفكارهم المضللة التي تؤدي إلى تكوين آراء ومعتقدات غير صحيحة، وتدفع البعض في الانحراف الفكري ومن ثم التخلي عن عادات وقيم المجتمع الأصيلة، والعمل على إثارة الفوضى.
- 7- غزو العقول عن طريق التشكيك في مستقبل الأمة العربية وثقافتها.
- 8- تنويع الثقافة العربية وإحلال عناصر ثقافية جديدة، حيث يتم التشكيك في الثقافة العربية وتنويعها ومن ثم زراعة ثقافة جديدة منحرفة توجه العقول.
- 9- إن وسائل الإعلام وما تبثه من أفكار وقيم منحرفة في بعض الفضائيات، تعمل على إضعاف مستوى التعليم لدى الطلاب، لانشغالهم عن الدراسة وضياح وقتهم بلا فائدة، فيشيع فيهم الكسل وعدم الجدية كما تضعف لغتهم العربية إضافة إلى تلقيهم مفاهيم وثقافة بعيدة عن الثقافة العربية.

### ثانياً: الآثار الاقتصادية للانحراف الفكري على المجتمع المصري:

يرتبط الانحراف الفكري بالعنف واستخدام القوة والإرهاب، في تحقيق ما لا يمكن تحقيقه بالوسائل الأخرى، مما يؤدي إلى إنفاق الحكومات بأجهزتها المختلفة تكاليف باهظة لمكافحة أصحاب الفكر المنحرف، مما يتسبب في زيادة التكاليف المالية للإجراءات الأمنية عن الظروف العادية، وهو من جانب آخر ذو تأثير سلبي على جوانب أخرى كانت أولى بتلك النفقات الباهظة مثل التعليم والصحة والإسكان، وبالتالي أدى ذلك إلى ما يلي:

- 1- ضعف مؤشرات التنمية.
- 2- ارتفاع نسبة الفقر وتدني مستوى الازدهار نتيجة تراجع النمو الاقتصادي
- 3- ارتفاع نسبة البطالة بين الشباب وتدني مستويات التعليم وضعف القدرة التنافسية للقوى العاملة.
- 4- وجود صراعات اقتصادية داخلية وخارجية بسبب أزمة الأمن الوطني التي سببها الانحراف الفكري.
- 5- تنامي المشكلات الاقتصادية بالرغم من قيام الدولة بمعالجتها، وذلك بسبب استخدام أصحاب الفكر المنحرف تلك المشكلات لتحقيق أهدافها التي تتمثل في الغالب إبراز عجز الدولة عن معالجة تلك المشكلات وما تحدثه من آثار سلبية على المجتمع.
- 6- إطلاق الأكاذيب الهادفة إلى الإضرار بالاقتصاد الوطني، من خلال ما يقوم به أصحاب الفكر المنحرف من نشر بيانات ومعلومات غير صحيحة عن النشاط الاقتصادي للدولة ومؤسساتها الاقتصادية، بغرض

بيان عدم جدواها للمجتمع مما يدفع الأفراد إلى عدم الامتثال لتلك المؤسسات الاقتصادية، وتولد الشعور بعدم الرضا عن الدولة ومؤسساتها، وهذا ما يضعف من القوة الناعمة للدولة.

7- تعطيل مشاريع التنمية الإصلاح والتطوير، والتأثير السلبي على عجلة الإنتاج والنمو.

8- التأثير السلبي على الاقتصاد بما يحدثه الانحراف الفكري من إتلاف للأموال والأنفس، وبما يحققه من فقدان الأمن والاستقرار، وبالتالي ضعف التجارة والاستثمار في جميع المجالات بما فيها المجال السياحي والتموي.

9- تعطيل الإنتاج مما يؤدي إلى تأخر عجلة الاقتصاد وضعف الدخل الوطني.

10- التأثير على التنمية الاقتصادية للدولة ومعدلات الإنتاج نتيجة تحويل النفقات التي كانت تدفع لمجال التنمية الاقتصادية إلى مجال الأمن لمقاومة الفكر المنحرف وتبعاته من إرهاب وصراعات.

11- إضعاف مجالات الحركة التجارية داخليا وخارجيا، مع هجرة رؤوس الأموال الوطنية نتيجة عدم الاستقرار والخسائر المادية للمنشآت الحيوية والمصانع.

12- الفساد الإداري السائد نتيجة استغلال حالة عدم الاستقرار.

**ثالثاً: الآثار الاجتماعية للانحراف الفكري على المجتمع المصري:**

**من الآثار الاجتماعية للانحراف الفكري ما يأتي:**

- تفكك الروابط الاجتماعية وتزايد ضحايا الانحراف الفكري.
- انهيار القيم والعادات والأعراف الأصيلة للمجتمع العربي.
- ظهور ما يسمى بعلاقات المصالح التي تضعف العلاقات الإنسانية.
- ظهور العنصرية والتمييز والطائفية بما أدى إلى إضعاف الشعور العام بالانتماء والولاء للوطن.
- انتهاك الخصوصية، بسبب استحضار قيم غريبة عن المجتمع.
- التناحر الاجتماعي بين أبناء المجتمع الواحد أو بين المجتمعات المتجاورة.
- قوة الانحراف والتطرف الفكري عملت على إضعاف النخبة المجتمعية.
- تغير اتجاهات وسلوك المجتمع فبدلاً من العمل على التنمية والتقدم، توجه إلى السلوك الدفاعي ضد الانحراف الفكري.
- إحداث صراعات وخلافات بين أفراد المجتمع الواحد وبين الدول بعضها لبعض، مما أدى إلى وجود العديد من جماعات الفكر المنحرف مع تزايد أعدادهم والتنوع الكبير في توجهاتهم وانتماءاتهم.
- وصول الانحراف الفكري بالشخص إلى مرحلة العنف والتدمير لتحقيق أهدافه التي تغذيها انحرافاته الفكرية.

- تأثر بعض المواطنين بالأفكار المنحرفة التي تنعكس بالسلب على علاقتهم بالمجتمع وانعزالهم عنه.
  - إن من يعتنق الانحراف الفكري يسعى إلى التخريب والفساد والتدمير والإرهاب بهدف إجبار أفراد المجتمع على تقبل فكره المنحرف الذي يعمل على إفساد القيم والعلاقات والروابط الاجتماعية.
  - إن من نتائج تبني الانحراف الفكري الإخلال بأمن المجتمع واستقراره.
  - القلق الدائم والخوف والفرع بين أفراد الوطن، وشيوع الجرائم بكل صورها، وإثارة الفتن والشبهات، وسيادة العنف.
  - الإخلال بالأمن الفكري يؤدي إلى تفرق الأمة وتشردمها شيئا وأحزابا.
  - تشويه الحقائق والتضليل وضرب نسق القيم والمعايير وتقديم أدلة وبراهين مناقضة للواقع، مع الميل الدائم إلى الخلاف والصراع، على العكس من الفكر السوي الذي يسلم بتعدد الأبعاد والرؤى والانفتاح على العالم للتواصل مع الآخرين والإفادة من خبراتهم وأفكارهم دون صراع.
  - التأثير المباشر على خطط التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى توفير الخدمات الضروري.
  - تهديد تماسك البنية الاجتماعية.
  - هجرة الكفاءات الوطنية بسبب الانحراف الفكري وتداعياته السلبية.
  - نشر الأفكار والقيم والمفاهيم المعارضة للقيم والمبادئ الاجتماعية، وتقليد الأنماط التي تتعارض مع النسق الاجتماعي، مما يؤدي لغياب المثل العليا والقيم في المجتمع.
- رابعًا: الآثار السياسية للانحراف الفكري على المجتمع المصري:**
- من التداعيات السياسية للانحراف الفكري على الأمن الوطني والقوة الناعمة للدولة ما يأتي:
- 1- **مقاومة السلطة والخروج عليها**، فالفكر السياسي المستتير الذي يقوم على الحوار وحرية الرأي والتواصل الصريح بين الحاكم والمحكوم فكر بناء، وهو ثمرة تنشئة اجتماعية سياسية هادفة وواعية، ويؤدي إلى استقرار الدولة، أما مقاومة السلطة والخروج عليها من الأفكار السياسية المنحرفة، فتؤدي إلى هدم النظام الاجتماعي وإشاعة الفوضى مما يؤدي إلى انهيار الدولة.
  - 2- **تذبذب وضعف القرار السياسي العربي**، وخفض درجة التخطيط والتنسيق السياسي المشترك.
  - 3- **وجود الصراعات السياسية بين الدول**، نتيجة ظهور كيانات سياسية ذات فكر منحرف
  - 4- **التدخل الإقليمي والدولي في الشؤون السياسية للمجتمع**، وضعف القدرة السياسية على عقد الاتفاقيات والمعاهدات الإقليمية والدولية.
  - 5- **تصدير السياسات المعادية داخل المجتمع** بما ينعكس سلبًا على الأمن السياسي للمجتمع.
  - 6- **التأثير السلبي على شكل العلاقات السياسية بين الدول العربية**، وتراجع مستوى الترابط والتقارب السياسي.

7- الدعوة إلى تعطيل مؤسسات وهيئات الدولة عن القيام بدورها المؤسسي، حيث يقوم اصحاب الفكر المنحرف بأفعال وممارسات من شأنها شل قدرة الدولة على ممارسة أنشطتها، ومن ثم عدم تحقيق أهداف الدولة، كالدعوة إلى الاعتصام أمام المؤسسات أو غلق الطرق المؤدية إليها أو التعدي عليها.

8- ضياع هيبة الدولة والنيل من سمعتها وثقلها السياسي، وبالتالي قوتها الناعمة، أمام الرأي العام العربي والعالمي.

9- ومن التداعيات والآثار المترتبة على الانحراف الفكري أيضا على الأمن، إثارة الفتن وتضليل النشء، واستغلال حماسهم وطاقتهم لسيادة العنف من خلال سلوكيات مضادة، وهو نوع من السلوك المنحرف والعدائي ضد الفرد والمجتمع، وإثارة الشبهات، والتكفير، والخروج عن السلطة، وتحريف المفاهيم والمعتقدات.

مما سبق نستنتج أنه لابد من تفعيل دور الجامعات المصرية لتحقيق التحصين الفكري المطلوب للحفاظ على المجتمع، ومواجهة عمليات زعزعة الأمن الفكري الناتج عن الاستخدام السلبي لوسائل وأدوات القوة الناعمة، الإعلامية والتعليمية والثقافية التي تشكل خطراً إستراتيجياً لانهايار الأمن الفكري وانتشار ظاهرة الانحراف الفكري في المجتمع إذا أسيء استخدامها.

#### دور التعليم الجامعي المصري في مواجهة الانحراف الفكري:

تتعدد آليات التعليم الجامعي كقوة ناعمة لمواجهة الانحراف الفكري، وذلك من خلال منظومة التعليم الجامعي بمنظوماتها الفرعية، وذلك كالتالي:

##### 1- عضو هيئة التدريس:

يقع على عضو هيئة التدريس مسئولية مواجهة الانحراف الفكري لدى طلابه، بمراعاة الآتي:

- الحيادية والموضوعية في تناول القضايا الفكرية والأخلاقية.
- تأكيد حرية التعبير وتقبل الرأي الآخر.
- تبنيه مبدأ الإقناع عند مناقشة القضايا المتعددة مع طلابه.
- توعية طلابه بخطورة اعتماد الإنترنت ووسائل التواصل كمصدر وحيد للمعلومات.

##### 2- البرامج الأكاديمية والمناهج الدراسية:

هناك دور مهم للبرامج والمقررات الدراسية في مواجهة الانحراف الفكري تحقيقاً للأمن الفكري لدى الطلاب، حيث تتضمن ما يتلقاه الطالب من معارف وقيم ومهارات، وكلما أكدت محتوياتها قيم الأمن الفكري وسلامته، يعظم دورها في مواجهة الانحراف الفكري وتحصين فكر الطلاب، والحد من الانغلاق الفكري والتعصب للرأي وضيق الأفق، كما أنه لابد أن يتم كشف الزائف من الأفكار والمعلومات ليميز الطالب بين

ما هو مفيد وما هو غير ذلك، كما تستطيع تلك البرامج والمقررات مواجهة الانحراف الفكري من خلال تضمينها أهداف معرفية ومهارية ووجدانية، تؤكد الأمن الفكري وتبلوره في مواقف وأنشطة مختلفة، ومن هنا تؤدي المقررات والبرامج دورا مهما في مواجهة الانحراف الفكري بشتى صوره وأشكاله.

لذا وجب ربط المقررات الدراسية بصورة مباشرة بمتطلبات سوق العمل، للقضاء على البطالة التي تعد من أهم روافد الفكر المنحرف ، وتأكيد الجانب التطبيقي للمقررات الدراسية وربطها بالواقع المجتمعي، وتضمين البرامج الدراسية قضايا ثقافية تنمي مهارات التفكير النقدي لدى الطلاب، سعيا للقضاء على الفكر المتحجر والعقل المنغلق، والتي يستهدفها قادة الانحراف الفكري، وتطوير البرامج الدراسية بما يواكب التطورات العالمية.

كما أكدت بعض الدراسات أهمية وجود مناهج إلزامية في مختلف البرامج الدراسية، تعنى بمحاربة الفكر الضال المنحرف، كمناهج التربية الإسلامية، وحقوق الإنسان، والتربية الوطنية، وغيرها من المناهج التي تجفف منابع الانحراف الفكري، وتشبع حاجات التلاميذ الفكرية والعلمية، والتي تعمل على تعزيز السلوك الأمنى الصحيح، وتحافظ على أمن الوطن واستقراره، وتعمل على إبراز الفكر الوسطى المعتدل، وتحث على قبول الاختلاف والتنوع الثقافي، وتخدم قضايا الأمن الفكري للفرد والمجتمع، وتقدم الحلول العلمية للمشكلات الفكرية التي يعانى منها المجتمع.

### 3- الإدارة الجامعية:

يوجد العديد من الإجراءات التي يمكن أن توظفها إدارة المؤسسات الجامعية في مواجهة الانحراف الفكري تحقيقا للأمن الفكري، منها مواصلة عملية التطبيع للطلاب، لإعادة تشكيل شخصياتهم وضمان تكيفهم مع المجتمع المحيط، وتوسعة دائرة العلاقات الإنسانية والتفاعل مع المجتمعات الأخرى، وتوعية الطلاب بمهامهم المجتمعية، وتوضيح أنماط الحياة والسلوك الاجتماعي وتقديمها للطلاب، حتى يكونوا أكثر فاعلية في المجتمع ضمانا لعدم سقوطهم في بوتقة الانحراف الفكري، وتدريب الطلاب على النظام وتنمية قدراتهم على فهم الظروف والمتغيرات المجتمعية المحيطة وكيفية التعامل معها، والاهتمام بنشر الفضيلة وقيم المجتمع، وإتاحة الفرص المتساوية لكل الطلاب، ونبذ أي سلوك يقع تحت دائرة الانحراف الفكري بشتى صوره، مع الاهتمام بمقترحات الطلاب وشكواهم التي تتعلق بتهديد أمنهم الفكري، والعمل على مواجهة وإزالة أسباب ذلك التهديد الأمنى، الذي يكون نتيجته انتشار الانحراف الفكري بوتيرة متسارعة، وبجانب ذلك لابد من إحداث تكامل الجهود التربوية بين الأسرة والجامعة والمجتمع.

كما أنه لابد من ضرورة إيجاد آليات للتنسيق بين الأجهزة المعنية ومؤسسات وقطاعات المجتمع والأسر بالتعاون مع الجامعة، لدعم المنظومة القيمية السمة، ومجابهة أشكال الانحراف التي تهدم المجتمع وتهدد استقراره، مع ضرورة تنظيم الفعاليات التي من شأنها التوعية بمخاطر الانحراف الفكري، والاستفادة من شبكات التواصل الاجتماعي في مواجهة الهجمة الفكرية التي تتعرض لها المنطقة العربية، ووضع مضامين الأمن الفكري ضمن المقررات الدراسية والأنشطة الطلابية التي تمارسها الجامعة، واعتبارها ضرورة ملحة وليست نوعاً من الترف.

#### 4- الأنشطة الطلابية:

تعد الأنشطة الطلابية من أهم الفروع التي يجب على الجامعة الاهتمام بها، لقدرتها على بث مجموعة الأفكار والقيم التي يمكنها أن تعود بالنفع على نفوسهم، فالنشاط يساعد على بناء الجوانب المختلفة للإنسان، وبالتالي تعزيز أمنه الفكري، ومواجهة الانحرافات الفكرية ببناء العقول وتحصينها فكرياً من خلال استثمار تلك الأنشطة بطريقة غير تقليدية، وتنمية الوعي الفكري بممارسة العديد من الأنشطة في المجالات المختلفة من اجتماعية وثقافية وسياسية وغيرها، وتتمثل تلك الأنشطة في المؤتمرات والندوات وورش العمل والرحلات الثقافية والعلمية وإحياء المناسبات الدينية والوطنية.

لذا لابد من تفعيل دور الأنشطة الطلابية كقوة ناعمة مؤثرة وجاذبة في مواجهة الانحراف الفكري، ويتم ذلك من خلال:

- تنفيذ أنشطة ثقافية تنمي قيم الولاء والانتماء لدى الطلاب وتشجع على نبذ الانحراف الفكري ومواجهته.
- تنفيذ أنشطة جامعية لحل بعض مشكلات المجتمع، وتسهم في تنميته.
- تأكيد التعاون وروح الفريق أثناء تنفيذ النشاط وذلك للحد من الأنانية والسيطرة التي قد تؤدي إلى الفكر المنحرف.
- مراعاة اتجاهات وميول الطلاب والفروق الفردية بينهم، مع استيعاب أعداد متزايدة للطلاب وذلك للقضاء على أوقات فراغهم منعاً لتعرضهم للانحراف الفكري.
- تفعيل الأنشطة الطلابية وعقد اللقاءات والندوات التي تسمح بممارسة التعبير وعرض قضايا ومشكلات المجتمع وأفراده والعمل على تقديم الحلول لها،

#### 5- البحث العلمي:

**يعد البحث العلمي من أهم الدعائم والاعمدة التي يقوم عليها التعليم الجامعي، فازدهار العلم مرهون باستمرار سيرها على طريق البحث العلمي، ونجاح مؤسسات التعليم الجامعي في توفير الجو المناسب للبحث العلمي يمكنها من تدريب شباب الخريجين الذين تتوفر لديهم القدرة والاستعداد على المساهمة في إحداث تنمية المجتمع، حيث يتناول البحث العلمي قضايا ومشكلات المجتمع بالوصف والتحليل والنقد والتقويم وطرح الحلول والأفكار لتلك المشكلات، ومن بينها الانحراف الفكري وذلك تحقيقاً للأمن الفكري لدى الطلاب والباحثين وأفراد المجتمع.**

وبذلك يكون البحث العلمي قادراً على القيام بدوره كقوة ناعمة مؤثرة، نابعة من قدرته على إقناع المعنيين بها، وبمدى ما يقدمه من حلول فعالة تساهم في تقدم المجتمع وتنميته وبالتالي تزيد قوة المجتمع الناعمة، فتقل فرص الانحراف الفكري بالقضاء على أسبابه.



## مراجع وقراءات الفصل

1. محمد دغيم الدغيم: الانحراف الفكري وأثره على الأمن الوطني في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الأمانة العامة، الرياض، 2006
2. حمزة عبد المطلب كريم المعاينة: توعية وحماية الشباب من ظاهرة الانحراف الفكري المتطرف عبر مواقع التواصل الاجتماعي، مجلة عالم التربية، الصادرة عن المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، ع(52)، أكتوبر، 2015
3. آمال محمد إبراهيم: تفعيل دور الجامعة في مواجهة مظاهر الانحراف الفكري المجتمعي في ضوء متطلبات تحقيق الأمن الفكري في الشريعة الإسلامية "دراسة تحليلية"، مجلة كلية التربية، كلية التربية، جامعة أسيوط، ع(5)، مج(35)، مايو، 2019
4. محمد فهد سمحان العجمي: الانحراف الفكري وأثره على الأمن القومي، مجلة كلية دار العلوم، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ع71، ديسمبر، 2013
5. عبدالله بن عبد العزيز الزايدى: حماية المجتمع المسلم من الانحراف الفكري، مجلة البحوث الإسلامية، الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء، ع(77)، مارس، 2006
6. فهد بن علي بن عبد العزيز: دور المدرسة في وقاية الأبناء من الانحراف الفكري "دراسة اجتماعية من وجهة نظر مديري المدارس الثانوية والمرشدين الطلابيين"، المجلة العربية للدراسات الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ع(72)، مج(33)، أغسطس، 2018
7. إكرام بنت محمد الصالح: رؤية مستقبلية لدور الأسرة في مواجهة الانحراف الفكري لدى الشباب، مجلة شؤون اجتماعية، جمعية الاجتماعيين في الشارقة، مج35، ع140، 2018
8. طلال محمد المعجل، رباب أحمد شامي: دور معلم العلوم الشرعية في مواجهة انحراف الفكر نحو الإرهاب وتعزيز الانتماء الوطني لدى طلبة المرحلة الثانوية، مجلة القراءة والمعرفة، الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة، كلية التربية، جامعة عين شمس، ع(183)، يناير، 2017
9. فادي سعود فريد سماوى: الدور الوقائي للجامعات الأردنية للحد من الانحراف الفكري لدى الطلبة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، مج(46)، يوليو، 201
- a. رضوان محمود سليمان المجالي، المعتصم بالله أحمد الخلايلة: درجة الوعي السياسي لدى طلبة جامعة مؤتة تجاه التطرف والإرهاب، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، عمادة البحث العلمي، جامعة مؤتة، مج(13)، ع(1)، يناير، 2021
- b. عبد الحسين شعبان: ثلاثية التعصب والتطرف والإرهاب، مجلة المستقبل العربي، ع(515)، يناير، 2022
- c. سحر عيسى محمد خليل: آليات تربوية مقترحة لمواجهة الإرهاب الإلكتروني لدى طلاب المرحلة الجامعية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة أسوان، المجلة التربوية، كلية التربية، جامعة سوهاج، ع(58)، فبراير، 2019
- d. حازم زياد طالب دغمش: دور السياسة الجنائية في مواجهة الانحراف الفكري "دراسة مقارنة بالشريعة الإسلامية"، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والقانون، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2018

10. حمد سعد حمد المطيري: دور الأنشطة الطلابية في تحقيق الأمن الفكري "دراسة من وجهة نظر طلاب جامعة القصيم"، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، جامعة القصيم، السعودية، 2011
11. حسن بن محمد بن علي الدعيبى الزهراني: الأمن الفكري لدى الطلاب مظاهره وصوره وطرق الوصول إليه، مجلة كلية التربية، جامعة أسيوط، مج(22)، ع(3)، ج (1)، يوليو، 2016
12. محمد طالب دبوس، سهيل حسين صالحة: دور الجامعات الفلسطينية في مواجهة انتشار مظاهر العنف والأفكار المتطرفة، مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، جامعة الاستقلال، ع(2)، مج(2)، يناير، 2019
13. عمر الشاهد: نحو استراتيجية عربية لمواجهة التطرف والإرهاب، مجلة الفكر السياسي، الصادر عن اتحاد الكتاب العرب، ع(62)، 2017
14. عبد العزيز بن عبد الرحمن الهليل: الأمن الفكري كمفهوم، مجلة الأمن والحياة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، مج(35)، ع(407)، مارس، 2016
15. علي بن محمد بن زهيد الغامدي: دور المؤسسات التربوية في رفع درجة المسؤولية الأمنية عند الطلاب، مجلة البحوث الأمنية، مركز البحوث والدراسات، كلية الملك فهد الأمنية، ع(59)، مج(23)، أكتوبر، 2014
16. عبد الصبور أحمد محمود الأنصاري: الإرهاب الفكري الأسباب، الآثار، العلاج "دراسة في ضوء القرآن الكريم"، المجلة الدولية للدراسات الإسلامية المتخصصة، مركز رفاة للدراسات والأبحاث، ع(1)، مج(2) مارس، 2019
17. هاجر يحيى عبدالله السنافي: أثر الانحراف الفكري على المرأة المسلمة، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة طيبة، المدينة المنورة، السعودية، 201
18. بدر بنت عبدالله قبلان العصيمي: التطرف الفكري تعريفه، أسبابه، مظاهره، آثاره وسبل القضاء عليه، مجلة كلية التربية، جامعة بنها، مج(29)، ع(115)، يوليو، 2018
19. محمد زين الدين عبد الفتاح، نور الدين محمد نصار: استخدام مواقع التواصل الاجتماعي وأثرها في تنمية الأمن الفكري من وجهة نظر طالبات جامعة أم القرى، مجلة العلوم التربوية، كلية التربية، جامعة جنوب الوادي، ع(35)، أبريل، 2018
20. دلال بنت إبراهيم المهنا: الأسس الثقافية للأمن الفكري "دراسة تأصيلية تحليلية"، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ع(113)، أبريل، 2018
21. محمد زين الدين عبد الفتاح، نور الدين محمد نصار: استخدام مواقع التواصل الاجتماعي وأثرها في تنمية الأمن الفكري من وجهة نظر طالبات جامعة أم القرى، مجلة العلوم التربوية، كلية التربية، جامعة جنوب الوادي، ع(35)، أبريل، 2018
22. جبريل حسن العريشي، سلمى بنت عبدالرحمن الدوسري: أثر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي على القيم والأمن الفكري "دراسة ميدانية وصفية مطبقة على طلاب وطالبات الجامعات السعودية"، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ع(38)، ج(7)، أبريل، 2015
23. لؤلؤة أحمد الناصر: وسائل الإخلال بالأمن الفكري "الوسائل من الناحية الفكرية والناحية الاجتماعية"، مجلة القراءة والمعرفة، الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة، كلية التربية، جامعة عين شمس، ع(211)، مايو، 2019
24. صالح عبدالله العقيل: دور الحراك الثقافي في التغيير الاجتماعي وحماية الأمن الفكري، مجلة بحوث التربية النوعية، كلية التربية النوعية، جامعة المنصورة، ع(21)، أبريل، 2011

25. منار منصور أحمد منصور: تقييم دور الجامعة في تحقيق الأمن الفكري لطلابها من وجهة نظرهم وأعضاء هيئة التدريس، **مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، ع(172)، ج(1)، يناير، 2017**
26. منار منصور أحمد منصور: تقييم دور الجامعة في تحقيق الأمن الفكري لطلابها من وجهة نظرهم وأعضاء هيئة التدريس، **مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، ع(172)، ج(1)، يناير، 2017**
27. سماح رمضان مصطفى خميس: دور نمط القيادة الإبداعية في تحقيق أبعاد الأمن الفكري لدى معلمات رياض الأطفال، **مجلة كلية رياض الأطفال، جامعة بورسعيد ع(16)، يوليو، 2020**
28. عبد الحفيظ بن عبد الله المالكي: دور المؤسسات التعليمية في تحقيق الأمن الفكري والوقاية من التطرف والإرهاب، **مجلة البحوث الأمنية، ع(58)، مج(23)، يونيو، 2014**
29. عبدالعزيز عبدالستار التركستاني: الأمن الفكري والقوة الناعمة، **مجلة بحوث الامر بالمعروف والنهي عن المنكر، ع1، الصادرة عن هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، السعودية، 2009**
30. موفق نجم عبود الجميلي: دور المدرسة في نبذ العنف وترسيخ الاعتدال، **مجلة الأنبار للعلوم الإنسانية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة الأنبار، ع(4)، أكتوبر، 2018**
31. قبلان عبده حرب قبلان: دور الإعلام في تحقيق الأمن الفكري إذاعة أمن FM نموذجاً، المؤتمر الإعلامي الدولي بعنوان الإعلام بين خطاب الكراهية والأمن الفكري، كلية الصحافة والإعلام، جامعة الزرقاء، 2017، ص33.
32. عدنان محمد أسعيد الضمور عبدالله محمد الحيايى: تحديات الانحراف الفكري وأساليب المواجهة في المؤسسات العقابية في دولة الإمارات العربية، **مجلة الفكر الشرطي، مركز بحوث الشرطة، الشارقة، مج(29)، ع(112)، يناير، 2020**
33. غادة مصطفى كامل عبد المتعال: دور الروضة في تعزيز الأمن الفكري لدى الطفل "تصور مقترح"، **مجلة كلية التربية، جامعة المنوفية، عدد خاص، أكتوبر، 2016**
34. الطيب نور الهدى أبو صباح: المؤسسات التربوية ودورها في تحقيق الأمن الفكري "رؤية تأصيلية"، **مجلة جامعة البطانة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، عمادة البحث العلمي والنشر والترجمة، جامعة البطانة، مج(2)، ع(1)، 2014**
35. حسن أحمد محمد: دور التربية في وقاية المجتمع من الانحراف الفكري، **مجلة جامعة البحر الأحمر، جامعة البحر الأحمر، ع(4)، ديسمبر، 2013**
36. أماني عبد المقصود عبد الوهاب: الدور التربوي والاجتماعي للمؤسسات التربوية في تعزيز الأمن الفكري لدى الشباب الجامعي، **مجلة كلية التربية، جامعة المنوفية، عدد خاص، أكتوبر، 2016**
37. فاروق جعفر عبد الحكيم مرزوق: متطلبات تحقيق الأمن الفكري داخل المنظومة التربوية "رؤية تحليلية نقدية"، **مجلة كلية التربية، جامعة المنوفية، عدد خاص، أكتوبر، 2016**
38. السيد سلامة الخميسي، باسم زغلول الشحات بدوي: مواجهة تحديات الأمن التربوي لتعزيز الأمن الفكري في المؤسسات التعليمية، **مجلة كلية التربية، جامعة المنوفية، عدد خاص، أكتوبر، 2016**
39. سارة مطر ثابت عمر العتيبي: القرآن الكريم والسنة النبوية في مواجهة الانحرافات، **مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين، جامعة الأزهر، القاهرة، ع35، ج6، 2018**
40. عبد المنعم محمد عبدالله: الأنساق القيمية لدى الشباب الجامعي في ضوء المستجدات العالمية دراسة ميدانية، **مجلة مستقبل التربية العربية، المركز العربي للتعليم والتنمية، مج(14)، ع(49)، يناير، 2008**

41. منال فتحي سمحان: أدوار أعضاء هيئة التدريس كلية التربية جامعة المنوفية في تعزيز الأمن الفكري لطلابهم ومقترحات لتفعيلها في ضوء آراء طلابهم، *مجلة كلية التربية، جامعة المنوفية*، مج(34)، ع(3)، 2019
42. عبد الناصر راضي محمد: دور الجامعات في تفعيل الأمن الفكري التربوي لطلابها دراسة ميدانية، *المجلة التربوية، كلية التربية، جامعة سوهاج*، ج(33)، يناير، 2013
43. عصام بدرى أحمد محمد: الشراكة المجتمعية بين المدارس ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق الأمن الفكري لدى طلاب المدارس الثانوية، *مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين*، ع(59)، ج(8)، يناير، 2018
44. إبراهيم بن عبدالله آل خضران الزهراني: الأمن الفكري، مفهومه، وأهميته، ومجالاته، *مجلة البحوث الأمنية، مركز البحوث والدراسات، كلية الملك فهد الأمنية*، ع(50)، مج(20)، نوفمبر، 2011
45. محمد جلال توفيق: التطرف الفكري لدى طلاب جامعة أسيوط وسبل مواجهته "دراسة ميدانية"، *المجلة التربوية لتعليم الكبار، كلية التربية، جامعة أسيوط*، مج(3)، ع(3)، يوليو، 2021
46. صالح نهير راهى الزامل: دور منهج التربية الإسلامية في مواجهة التطرف الفكري لدى التلاميذ من وجهة نظر معلميه، بحث منشور ضمن أعمال المؤتمر الدولي الثامن للتنوع الثقافي، المنعقد في مركز جيل البحث العلمي، طرابلس، في الفترة من 21 إلى 23 مايو، 2015



## الفصل الخامس

# المشاركة المجتمعية في التعليم

## محتويات الفصل

- مقدمة

### أولاً- المشاركة المجتمعية

أ- مفهوم المشاركة المجتمعية في التعليم

ب- أهمية المشاركة المجتمعية في التعليم

ج- أهداف المشاركة المجتمعية في التعليم

د- أنواع المشاركة المجتمعية في التعليم

### ثانياً- فلسفة المشاركة المجتمعية في التعليم

أ- الاعتراف بأهمية العنصر البشري الإنساني وطاقاته وأدائه

ب- الاتصال الوثيق بين المدرسة والأسرة والمجتمع

ج- المشاركة كمبدأ إنساني ديمقراطي (الديمقراطية المشاركة)

### ثالثاً- آليات المشاركة المجتمعية في التعليم

أ- مجالس الأمناء والآباء والمعلمين

ب- المجالس الشعبية المحلية

ج- الجمعيات الأهلية

د- الأحزاب السياسية

- خاتمة

## **الفصل الخامس**

### **المشاركة المجتمعية في التعليم**

#### **الأهداف التعليمية للفصل**

ومن المتوقع أن يتم تحقيق مجموعة من الأهداف التعليمية المتوخاة، ستحتاج دراستك لموضوعات هذا الفصل، ومن أبرز هذه الأهداف:

- 1- التعرف على المشاركة المجتمعية في التعليم من حيث المفهوم والأهمية والأهداف والأنواع
- 2- الوقوف على فلسفة المشاركة المجتمعية في التعليم
- 3- تحديد آليات المشاركة المجتمعية في التعليم

## الفصل الخامس

### المشاركة المجتمعية في التعليم<sup>[\*]</sup>

#### مقدمة :

**تعد المشاركة المجتمعية ظاهرة اجتماعية** تحدث نتيجة وجود الإنسان في مجتمعه وتفاعله مع أفرادهِ وجماعته وهيئاته ومؤسساته، لذا تتبع أهميتها من حاجة المجتمعات إلى تضافر جهود أفرادها لإحداث عمليات التنمية<sup>0</sup> حيث أن مشاركة المجتمع في أصبحت ركيزة من أهم الركائز التي تعتمد عليها التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعنا، ليس لأن هذه المشاركة تساند الجهد الحكومي وتدعمه وتكمّله فحسب، بل لأن لها في نفس الوقت آثارها في الربط بين الفرد والمجتمع، وتعميق الممارسة الديمقراطية، وترسيخ الشعور بالانتماء والولاء، وتدريب أفراد المجتمع على الاعتماد على النفس بتقديم الخدمات للمجتمع.

ولم تعد المشاركة المجتمعية تعتمد على تقديم الخدمات والمساعدات الخيرية والمبادرات الفردية بل أصبحت تستجيب لكل ما يطرح عليها من احتياجات مجتمعية بدءاً من تقديم الخدمات التي لا تستطيع إكمانيات الدولة الوفاء بها إلى مساعدة الناس على تولى شئونهم بأنفسهم والقيام بأعمال جماعية لحل مشكلاتهم والمشاركة في صنع القرار وذلك من أجل تحقيق الصالح العام وتنمية المجتمعات<sup>0</sup>

وعلى اعتبار أن التنمية لا تتم إلا في جو ديمقراطي، فالهدف الأول للتنمية ليس حل المشكلات فقط، ولكن أيضاً تغيير الفرد ليكون أكثر ايجابية وأكثر قدرة على التعاون مع جماعات المجتمع، لذلك فإن المشاركة تتبع من إيمان الأفراد بأن لهم دور في تنمية المجتمع لهذا يتم الربط بين المشاركة والعملية الديمقراطية. وبلوغ أهداف التنمية بمختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ترتبط بوضوح بتحقيق

---

[\*] إعداد : د/ وفاء عبد الفتاح محمود إبراهيم



الأهداف التعليمية، وأن التعليم هو القاعدة المهمة لهذا، فلا عجب إذ نرى كل الدول تولي التعليم عناية أكبر في خططها التنموية.

وبناء على ما سبق يمكن القول إن المشاركة المجتمعية في التعليم تعتبر ركيزة رئيسية في دعم جهود تحسين التعليم وزيادة فاعلية المؤسسات التعليمية وتمكينها من تحقيق وظيفتها التربوية، ذلك لأن هذه المشاركة المجتمعية تبرز أهمية بناء القدرة التنافسية بين أفراد المجتمع من أجل الصالح العام<sup>0</sup> كما أنها صياغة جديدة للعلاقة بين المدرسة والمجتمع لتصبح علاقة تتواصل فيها مسئولية الدولة عن التعليم مع مسئولية أعضاء المجتمع المحلي ومؤسسات ومنظمات المجتمع المدني وذلك من أجل تطوير التعليم وتحسينه بصورة دائمة<sup>0</sup>

## أولاً - المشاركة المجتمعية :

دخلت كلمة (المشاركة) ضمن مفردات لغة السياسة خلال الستينات من القرن الماضي وفرضت نفسها على واقع الحياة المعاصرة وشقت طريقها إلى التطبيق في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وعرفت التقنين في نصوص دستورية وقانونية وفي مبادئ عامة وشعارات يرددتها الساسة في الدول النامية والمتقدمة على السواء<sup>0</sup> فهي تعنى: "ذلك الجهد التطوعي الذي يبذله الفرد مختاراً لتأدية عمل معين يعود بالنفع على غيره من الأفراد سواء أكان هذا الجهد تبرعاً بالمال أو الوقت أو الجهد إحساساً منه بالمسئولية الاجتماعية وبالتضامن مع أبناء مجتمعه"<sup>0</sup>

وتعتبر المشاركة "آلية اجتماعية بالدرجة الأولى، أطرافها أفراد المجتمع المحلي والدولة، تستهدف مشاركة الأفراد والجماعات والمؤسسات في تحسين نوعية الحياة للمجتمع داخل حدود الدولة وفى إطار تنظيماتها القومية من خلال أهداف واضحة معلنة تتسم بالشفافية وتتبع من أفراد المجتمع وجماعاته التي يتم وضعها وتنفيذها بمشاركة محلية ذاتية، فكرياً، وتمويلياً، تنفيذاً ومتابعة"<sup>0</sup>

ويتضح من هذا أن المشاركة المجتمعية تعد تعبيراً تطبيقياً لمسئولية اجتماعية من جانب الفرد والجماعة نحو المجتمع الذي ينتمون إليه، ففي المشاركة يتولى الفرد مسئوليته الاجتماعية عن نفسه وعن

الآخرين ويشاورهم في مناقشة كل ما يهمهم من موضوعات ويسهم معهم فكرياً ومالياً وفنياً في جهد تطوعي  
مثمر لحل بعض قضايا ومشكلات المجتمع<sup>0</sup>

**فالمشاركة هي:** "التوجه الإرادي الحر للمواطن للإسهام في تنمية المجتمع بدافع من الوعي الذاتي  
والشعور بالمسؤولية<sup>0</sup> وتعكس المشاركة درجة الانتماء والوعي الحسي الوطني"

وهذا يعنى أن المشاركة شكل من أشكال التعبير عن وجود الإنسان وشعوره بأنه يمثل قيمة في مجتمعه  
وهو ما يشعره بالانتماء الوطني ويولد لديه الرغبة دائماً في أن يقدم كل ما لديه من جهد وعمل ومال ووقت  
لتحقيق التقدم والرقى لمجتمعه<sup>0</sup> ويرى البعض أن المشاركة يمكن أن تتضمن ثلاث مراحل أساسية تؤثر في  
بعضها البعض، وتعمل مع بعضها في اتساق وتكامل بحيث يصعب الفصل بينهما<sup>0</sup> وهذه المراحل هي:

- **الوعي،** وتشير إلى درجة وعي الفرد بمكانته في المجتمع وما له من حقوق وعليه من واجبات  
مجتمعية، والأنشطة والممارسات التي من خلالها يحقق الفرد المشاركة<sup>0</sup>
- **الوجدان،** وتشير هذه المرحلة إلى أنه كلما زاد وعي الفرد بمسؤولياته في الأنشطة المجتمعية، ارتفع  
مستوى انفعاله بها ودافعيته نحوها مع شعوره بالسعادة المصاحبة لأدائه لهذه المسؤوليات والراحة  
النفسية بعد الانتهاء منها<sup>0</sup>
- **الحركة،** وتشير هذه المرحلة إلى ممارسة الفرد السلوك الفعلي الخاص بمشاركته في الأنشطة  
المجتمعية المختلفة<sup>0</sup>

وتشير أدبيات البحث التربوي المعاصر إلى وجود بعض المصطلحات مثل المشاركة  
Participation و الشراكة Partnership<sup>0</sup> لذا يجب توضيح العلاقة بينهما:

يعني مصطلح الشراكة: اتحاد شخصين أو أكثر من أجل تنفيذ عمل ربحي، وهي أيضاً نتاج اتفاقية  
تعاقدية بين الشركاء وليس شرطاً أن تكون هذه الاتفاقية في صورة مكتوبة لتصبح فعالة .

كما تعرف بأنها "مصالح مشتركة أو علاقات تعاقدية مبنية على اتفاقيات متبادلة استجابة للأولويات المتعلقة بالتنمية مع تحقيق لمبادئ الشفافية Transparency والمحاسبية Accountability مع جميع المشاركين في عمليات التنمية<sup>0</sup> لذلك يمكن القول بأن الشراكة تعتمد أكثر على نظام التعاقد الرسمي حيث تتحدد فيه مسؤوليات كل شريك ويحاسب على هذه المسؤولية أمام الشريك الآخر<sup>0</sup>

في حين يرى البعض أن مفهوما المشاركة والشراكة مترابطان لكنهما غير مترادفين فالمشاركة صورة أكثر قوة بالنسبة للنشاط من الشراكة، ويمكن أن تتضمن أشكالاً وأنواعاً متعددة من الأنشطة منها الشراكة.

### أ- مفهوم المشاركة المجتمعية في التعليم :

تعد المشاركة المجتمعية إحدى الوسائل الفعالة في دعم العملية التعليمية وتعكس مدي رغبة واستعداد أفراد المجتمع المحلي في المشاركة في جهود تحسين التعليم وتطويره ، وحرصهم علي القيام بأدوارهم المجتمعية، وزيادة فعالية المدرسة في تحقيق وظائفها التربوية<sup>0</sup>

وتعرف بأنها : " كافة الإسهامات والمبادرات والجهود التطوعية غير الملزمة سواء أكانت عينية أو مالية التي يقدمها أفراد المجتمع بكافة فئاته ومؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية في دعم التعليم وتطويره ولمواجهة بعض قضايا التعليم ومعالجتها، وقد تتم بناء على دعوة الجهات المسؤولة كوزارة التربية والتعليم لكي تكون المساهمات على أساس من الوعي السليم بحيث لا تتعارض مع الصالح العام للمجتمع، وهذا من ناحية، وللتسيق بين مساهمات الأطراف المشاركة من ناحية أخرى".

كما تعرف بأنها " مشاركة كل من الآباء وقادة المجتمع باعتبارهم بعض عناصره في دعم الأنشطة المدرسية التي تساهم في تحسين وتطوير التعليم"<sup>0</sup>

و تنظر إليها وزارة التربية و التعليم باعتبارها : الجهود التي تبذلها المدرسة والقائمون على إدارتها في التعاون والتلاحم مع قوى المجتمع والبيئة المحيطة بالمدرسة، وذلك لبناء جسور من العلاقات والثقافات والمفاهيم المشتركة والتبادلية من أجل تفعيل الدور الذي تقوم به المؤسسة التعليمية في المجتمع<sup>0</sup>

ويقصد بالمشاركة المجتمعية قي التعليم : " الجهود التي يبذلها المواطنون من جميع فئات المجتمع في مجال التخطيط واتخاذ القرار والتنفيذ والتقييم لعناصر العملية التعليمية ، والتي يتحقق من خلالها استيفاء احتياجات المواطنين من ناحية ، وتحقيق الصالح العام من ناحية أخرى"<sup>0</sup>

يتضح من التعريفات السابقة أن النهوض بالتعليم والوصول بالمتعلمين إلى مستوى الجودة مسئولية مشتركة بين الأسرة والمدرسة والمجتمع المحيط بالمدرسة ولا يمكن في غيبة أى من هذه المؤسسات الرئيسية تحقيق الارتقاء بجودة التعليم 0

### **ومن خلال التعريفات السابقة يمكن تحديد مفهوم المشاركة المجتمعية في التعليم بأنها:**

هي: " المشاركة التطوعية والنظامية التي يقدمها أفراد المجتمع بكافة فئاته ومؤسساته لتطوير العملية التعليمية وتحسين كفاءتها وتلبية متطلباتها سواء أكان ذلك بتقديم الإسهامات العينية أو المادية، أو إبداء الرأي والفكر، أو بالاشتراك الفعلي مع الإدارة المدرسية في صنع القرار المدرسي والتنفيذ والتقييم لعناصر العملية التعليمية ، والارتقاء بمستوى ممارسة الأنشطة المدرسية من خلال التعاون مع قوي المجتمع والبيئة المحيطة بالمدرسة"

### **ب- أهمية المشاركة المجتمعية في التعليم :**

تعتبر المشاركة المجتمعية تطبيقاً عملياً لمفهوم العمل التطوعي، القائم على الرغبة والاختيار دون قهر أو إجبار؛ فالمظاهر المميزة لتنمية المجتمع هي إسهام أفرادهم بجهودهم من أجل تحقيق التقدم والرقى لمجتمعهم 0 لذلك تلخص وزارة التربية والتعليم أهمية المشاركة المجتمعية في التعليم في النقاط التالية :

1. توثيق الصلة بين الأهالي والمشروعات التعليمية والتربوية المتعددة وخدماتها على المستوى اللامركزي (داخل المدرسة) 0
2. الاستفادة من الجهود والإمكانات الأهلية المالية والبشرية المتوفرة في المجتمع، مما يؤدي إلى تخفيف الأعباء المالية على الحكومة بصفة عامة وميزانية وزارة التربية والتعليم بصفة خاصة 0
3. حل المشكلات التي تعترض مسيرة النهوض بالعملية التعليمية حتى تساهم في تنمية المجتمعات المحلية 0
4. تنمية الشعور بالمسئولية الجماعية وتعزيز المجتمع على الخدمة الذاتية وتحطيم القيم السلبية والانعزالية في المجتمع 0
5. تحويل الطاقات الخاملة إلى طاقات عاملة 0
6. توثيق العلاقات الإنسانية بين الأفراد والجماعات

وينظر للمشاركة المجتمعية باعتبارها التعبير الصادق عن حق إنساني أكدت وتؤكدته كافة المواثيق والدساتير الدولية المرتبطة بحقوق الإنسان، والتي تؤكد على أن للإنسان الحق الكامل في المشاركة في قضايا مجتمعه عن طريق : إبداء الرأي وتقديم المعرفة للآخرين والاشتراك في الشؤون العامة لمجتمعه - بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بجانب حقه في المشاركة بحرية في الحركة التعليمية لهذا المجتمع0

وتتجلى أهمية المشاركة المجتمعية في كونها أحد المرتكزات الأساسية لكافة التوجيهات والاستراتيجيات التنموية الفعالة، فالتنمية الحقيقية والجادة لا تقوم إلا على جهود المجتمع كله، وليس على جهود عدد قليل من أفراد، حيث تتيح الفرصة للمواطن لكي يباشر حقه في صنع القرار المتعلق به وبمجتمعه، ومن ثم يتعمق انتماءه لهذا المجتمع، كما أن المشاركة - بهذا النهج - تصبح أداة لتحفيز الجماهير على المساهمة الاجتماعية المخططة والمنبثقة عن دوافع الإيثار والرغبة الحقيقية في العطاء الواعي المتفهم لمغزى الأمر الذي يفجر الطاقات الإبداعية لدى أفراد المجتمع ويقودهم للبحث عن صيغ وأساليب جديدة ومتنوعة لبقاء مجتمعهم وتقدمه ودعم الجهود الحكومية في هذا الاتجاه؛ فالمشاركة المجتمعية تنمى الشعور القومي بالانتماء وتقضى على مظاهر السلبية والانتكالية، وتعد قيمة اجتماعية في ذاتها0

هذا وتعد المشاركة المجتمعية عملية مرغوبة حيث أنها تؤدي إلى :

1. حصول الحكومة على موارد إضافية للميزانية التعليمية0
2. تقديم الخدمات بدون مقابل لها0
3. خلق روح الوحدة، وروح العمل الجماعي0
4. الاستفادة من المعارف والمهارات المحلية0
5. تقليل الاعتماد على المهنيين0
6. تنمية روح المسؤولية وزيادة الوعي0

وتساعد تلك المشاركة على زيادة القبول والرضا لدى كافة أفراد المجتمع عن نتائج ومستويات الطلاب الأكاديمية والسلوكية، لأنهم هم اللذين قاموا بتحديد الأهداف والعمليات التي تحكم تلك السلوكيات وتوجهها لخدمة الطلاب ولبناء مهاراتهم المعرفية والأكاديمية وبذلك يتحقق التواصل الفعال بين المجتمع

والمدرسة التي تهتم وتزيد من قيمة المشاركة المجتمعية في توفير الموارد والدعم الذي يساعدها على تطبيق البرامج التربوية التي ترفع من المستوى الأكاديمي والسلوكي للطلاب وأيضاً للمدرسة والمدرسين<sup>0</sup>

"وفى ضوء الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يمر بها المجتمع المصري، تعتبر المشاركة المجتمعية هدفاً في حد ذاتها لأن الحياة الديمقراطية تقوم على ضرورة اشتراك أفراد المجتمع سويّاً في التفكير والعمل من أجل مجتمعهم وهى أيضاً وسيلة لأنه عن طريق هذه المشاركة يدركون أهميتها ويكتسبون مهارات جديدة ويمارسون طرقها وأساليبها وتتأصل فيهم عاداتها ومسالكتها، وتصبح جزءاً من ثقافتهم وسلوكهم<sup>0</sup>

وفى ضوء ذلك تصبح المشاركة المجتمعية في حقل التعليم لازمة لتحقيق ديمقراطية التعليم، تلك الديمقراطية التي تزيد من اهتمام الفئات المستفيدة من التعليم وتؤكد الشعور بالمسؤولية تجاهه وتؤمن تحريك كل الطاقات المجتمعية لمعالجة مسألة التعليم وحل مشكلاته وهى أيضاً وسيلة لتوفير كافة الموارد والطاقات البشرية اللازمة لزيادة فعالية النظام التعليمي<sup>0</sup>

### ج - أهداف المشاركة المجتمعية في التعليم :

أصبح ينظر إلى التفاعل الإيجابي بين المدرسة من جهة، وبين المجتمع بمؤسساته وأعضائه من جهة أخرى، بأنه السبيل الأمثل لتحقيق الطلاب والمدارس لمستويات مرتفعة من الأداء الأكاديمي، حيث تؤدي المشاركة المجتمعية في العملية التعليمية إلى :

- التحديد الدقيق والمناسب لمطالب واحتياجات كل من الطلاب والمجتمع من العملية التعليمية ومن المدارس<sup>0</sup>

- تحديد وتنظيم الفعاليات المناسبة التي تساعد على تلبية تلك المطالب<sup>0</sup>

- الاستفادة الجيدة والفعالة من الموارد التربوية والمالية التي يتم توفيرها للمدارس. وفى ضوء ذلك فإن أهم أهداف المشاركة المجتمعية في التعليم يمكن تحديدها فيما يلي:

### (1) - على مستوى النظام التعليمي :

1. تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم، وتوسيع نطاق الديمقراطية في إدارة مؤسسات

التعليم<sup>0</sup>

2. تحمل المجتمع المدني مسؤولية مساعدة المدارس على تحسين جودة المنتج التعليمي0
3. تفهم المجتمع للمشاكل والمعوقات، التي يعاني منها التعليم، وتقدير حجم الإنجازات والنجاحات التي تحقّقها المؤسسة التعليمية0
4. توفير الدعم للمدارس في صوره المختلفة0
5. تعليم التلاميذ طبقا لاحتياجات المجتمع وأولوياته ليصبحوا قوة منتجة في المجتمع0
6. تحقيق رقابة أفضل على التعليم من خلال المساءلة0
7. تعظيم الاستفادة من كل الموارد المستخدمة في العملية التعليمية ومن الإنفاق على التعليم.

## (2)- على مستوى المدرسة :

1. توفير الدعم المالي والمادي للمدرسة بما يكفل تفعيل كافة أنشطتها، ومن ثم الحد من بعض المشكلات التي يعاني منها التلاميذ وتؤثر بدورها سلباً على أدائهم الأكاديمي0
  2. تحسين جودة المنتج التعليمي بما يكفل إيجاد مواطنين صالحين لديهم وعي بواجباتهم وحقوقهم نحو مجتمعهم من جهة وبما يتفق مع المعايير القومية للتعليم من جهة أخرى.
  3. تبادل الأفكار والخبرات بين المدرسة والمجتمع المحلي المحيط لتحقيق التطور والتنمية لكل من المدرسة والمجتمع وربطهما معا0
  4. تخفيف أعباء وضغوط العمل عن المدرسين والإداريين والمديرين مما يؤدي إلى ارتفاع الحالة المعنوية بالرضا الوظيفي لديهم0
  5. تعميق جهود مجالس الأمناء في المدارس ومساندتها بما يقوى العلاقة بين البيت والمدرسة ويعزز قيم المشاركة الاجتماعية والمسؤولية والانتماء للوطن، ويدعم الاتجاه الإيجابي نحو المدرسة والمجتمع0
  6. تعميق روح التعاون بين الأطراف المشاركة في إدارة التعليم سواء كان ذلك على المستوى الداخلي للنظام التعليمي أو في المستوى الخارجي للنظام0
- وبذلك تساهم المشاركة المجتمعية في العملية التعليمية في مساعدة المدارس في تحقيق العديد من الأهداف والاستراتيجيات التربوية والأكاديمية والتنظيمية والإدارية داخلها0

ولتحقيق الأهداف المأمولة للمشاركة المجتمعية في النظام التعليمي والمدرسة تتبنى الوزارة الاستراتيجيات التالية :

- تفعيل دور أولياء الأمور والمجتمع المحلي في إدارة التعليم0
- تشجيع مبادرات مجتمع الأعمال والجمعيات الأهلية في دعم التعليم0
- تشجيع المدارس على المشاركة المجتمعية في تنفيذ برامج ومشروعات اجتماعية0
- دعم التواصل بين الوزارة ومؤسسات المجتمع والجمعيات الأهلية ورجال الأعمال0

#### د- أنواع المشاركة المجتمعية في التعليم : تنقسم المشاركة المجتمعية إلى قسمين :

**1 - المشاركة التلقائية "التطوعية"**، وهي مشاركة تتم بين الأفراد بعضهم وبعض وليست منظمة بعضوية وغير محددة ببرنامج معين، بل تخضع لنمط العلاقات الاجتماعية المتبادلة بين أفراد المجتمع، والمشاركة ظاهرة تحدث نتيجة تفاعل الفرد وتعامله مع أفراد مجتمعه وجماعته ونظمه ومؤسساته0 وتهدف إلى التغلب على بعض المشكلات العملية اليومية وتتصف تلك المشاركة بأنها عارضة لا تتسم بالاستمرارية بل أنها موقوتة بزمن عارض مثل الجهود الذاتية لبناء المساجد أو المدارس أو المستشفيات أو المساهمة بالمال أو الأرض في إنشائها ولا يعد هذا النوع من المشاركة واسع الانتشار، فهي تشير تلك الظروف التي يقوم فيها فرد ما بالمبادرة للمشاركة في عملية أو نشاط ما0

و تختلف درجات استجابة المواطنين لتلك المشاركة وفقا لعدة عوامل : بعضها نفسي كسماته وقدراته الشخصية والعقلية وبعضها اجتماعي، تنشئته الاجتماعية، كما تخضع للظروف الاقتصادية والسياسية والتربوية لأسرة الفرد ومجتمعه0

وبذلك فالتنظيم التطوعي ينشأ نتيجة للعلاقات التي توجد بين الأفراد وليس للقانون أو اللوائح دخل في وجودها، فالعلاقات التي تربط بين الأفراد في هذا النوع من المشاركة تنشأ دون أن يصدر إليهم قرارات تحدد شكل المشاركة وأهدافها وإنما يكون مصدرها العلاقات الشخصية وروح الود والتماسك التي تسود بين الأفراد ومجتمعهم0 ويطلق على هذه الجماعات مصطلح (غير الرسمية أو التلقائية)، لأنها ليس لها الطابع الرسمي أو خصائص الجماعة المنظمة0 ولا تخضع لقانون ينظمها، وإنما يقتصر طرف علي تلقي الخدمة في مقابل طرف آخر مانح للخدمة0



**2- المشاركة النظامية :** مشاركة موجهة من قبل الحكومة، تظهر في صورة مبادرة تقوم بها منظمات تشريعية مسئولة في المجتمع، وجهات حكومية لتحفيز الأفراد على المساهمة فيها وتهدف إلى مشاركة هؤلاء الأفراد في مجالات التنمية المختلفة 0 ومشاركة المواطنين في أنشطة المنظمات المختلفة ومجالات العمل المتعددة يمكن قياسها عن طريق العضوية فيها والمشاركة في أنشطتها كالمساهمة بالرأي أو المال أو الجهد0

ويعد هذا النوع الأكثر شيوعاً في المشاركة، فهي تشير إلى ما تقوم به المنظمات من المبادرة للمشاركة في التجارب والإصلاحات والتجديدات التربوية ويمكن استخدام هذا النوع من المشاركة في توجيه الجهود لتحقيق التكامل والتنسيق وتحديد الاختصاصات وجهة تلقي المساهمات من المواطنين وتقليل الضغوط الاجتماعية وكذلك تحقيق الديمقراطية الحقيقية في التعليم. فهناك أكثر من جهة من شأنها أن تساهم مساهمة ايجابية وفعالة في دعم العملية التعليمية لكي تحقق أهدافها وتستمر مسيرتها وحتى يصبح كل مواطن آمناً على حقه ومتطلباته التربوية، حتى إذا عجزت أجهزة الدولة وإمكاناتها فهذه المنظمات بمثابة القوة الدافعة لتكملة المسيرة ومنها أجهزة الحكم المحلي، مجالس الأمناء، الجمعيات الأهلية0

وهذا النوع أكثر أنواع المشاركة شيوعاً وقد تزامن بروزه مع تشكيل المجالس التي تدير العلاقات بين المجتمع والحكومة عند تنظيم المشاركة المجتمعية في التعليم0

والجهود المجتمعية هنا بمثابة نشاط موجه ومنظم في أوضاع متعددة لتدريب كل القوى وشحذ كل الوسائل للعمل في مواقف مختلفة فهذه الجهود تتطلب تعاوناً وحواراً وتبادلاً وتعاطفاً وأخذاً وعطاءً.

### **ثانياً - فلسفة المشاركة المجتمعية في التعليم :**

تستند فلسفة المشاركة على مجموعة من المبادئ والقيم في ضوء المحتوى والمعنى الفكري لها والتي من أهمها:

### **أ - الاعتراف بأهمية العنصر البشري الإنساني وطاقاته وأدائه:**

إن الإنسان يتكون من مجموعة من الطاقات والأفكار والاتجاهات، إذا وجهت طاقاته الوجه الصحيحة وتم منحه الاستقلالية الذاتية وقوة التصرف فإنه غالباً ما يعمل على رفع كفاءة المنظمة وفعاليتها، وتزداد عنده الرغبة على المبادرة والمشاركة في أداء الأعمال وحل المشكلات.

فالمشاركة هي العملية التي يؤدي من خلالها الفرد دوراً في الحياة الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية من خلال الفرص المتاحة له للإسهام في تحديد الأهداف العامة لذلك المجتمع، وفي عمليات تحقيق تلك الأهداف، كما أنها توفر فرصاً لتمكين الفرد على مهارات مثل التعامل مع الآخرين كأعضاء في المجتمع، والملاحظة، والتنظيم، واستثمار طاقاته

## **ب - الاتصال الوثيق بين المدرسة والأسرة والمجتمع:**

تتبع فلسفة المشاركة من الأهمية القصوى للاتصالات الفعالة وبشكل مستمر ومتجاوب، فالإتصال وظيفية ينام بها القيام بعمليات التعاون والعلاقات بين المؤسسة التعليمية والعاملين فيها وبين المؤسسة التعليمية والمعنيين بالتعليم بالمجتمع المحلي وهيئاته حيث يؤدي الإتصال دوراً هاماً في تعديل السلوك وله تأثير فعال على سلوك الأفراد أو الهيئات وفي هذا الصدد يشير هادي نعمان إلي " تعد المشاركة مجال للتفاعل ، حيث إن السلوك الفردي يتبادل التأثير بالسلوك الجماعي، وقد يوجه أحدهما الآخر تبعاً لعوامل وظروف متعددة، وفي الأحوال كلها يراد للمشاركة أن تكون فعالة"0

وترفع التوجهات المشتركة روح التأثير الجمعي والتضامن والولاء والإحساس بالوحدة والشعور بالارتباط والانتماء ، مما تشكل عوامل التماسك الاجتماعي0وهناك ثلاثة مبادئ يجب أن تشكل أساس المشاركة بين المدرسة والأسرة والمجتمع:

- **التبادلية :** وتعنى قيام علاقة واضحة والتزامات مشتركة بين المدارس والأسرة ومؤسسات المجتمع ومنظّماته، وكذلك يجب أن يدرك أن (المشاركة) تعنى تقاسم السلطات والمسؤوليات0
- **المبادئ الديمقراطية:** وتتضمن إدراك الاهتمامات المختلفة، واحترام كافة المشاركين بصرف النظر عن الجنس والحالة التعليمية والاجتماعية وغيرها، وتشجيع متنوع الآراء وتعطى كافة المشاركين الفرصة للتعبير عن آرائهم0
- **الفرص المتنوعة للمشاركة والموجهة إلي الظروف الخاصة لكل مدرسة0**

وهذا الاتصال له أهدافه ومراميه من جانب المؤسسة التعليمية والمجتمع المحلي الذي تخدمه فمن جانب أولياء الأمور نجد أنه في حاجة مستمرة إلي التأكيد من أن الموارد التي تخصص للمؤسسة التعليمية تتفق في الوجهة المخصصة لها وبالتالي تحقق الأهداف المرغوبة، كذلك أنه في حاجة للاطمئنان علي كفاءة وفاعلية أداء المؤسسة التعليمية بأجهزتها المختلفة والعاملين فيها وأنه من حقهم إخضاعها للمساءلة تحقيقاً للصالح العام<sup>0</sup>

أما من جانب المؤسسة التعليمية فنجدها دائماً في حاجة مستمرة لأن تثبت جديتها وفعاليتها في السعي وراء تحقيق الأهداف التي ينشدها المجتمع، وهي في حاجة أيضاً لأن تثبت للمجتمع أن الأساليب والأنشطة التي تتبناها كفيلة بتحقيق الأهداف، كما أنها في حاجة للتعرف علي رغبات واحتياجات المجتمع لاتخاذ القرارات بشأن السياسات المستقبلية والتي تتطلب استعانة المؤسسة التعليمية بمشاركة المجتمع المحلي<sup>0</sup>

### **ج - المشاركة كمبدأ إنساني ديمقراطي (الديمقراطية المشاركة):**

يقرر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن الجهل يعوق الإنسان عن تحقيق ذاته لذا يقر حق التعليم، فالمشاركة إذن - كمبدأ إنساني وديمقراطي - تعطي الإنسان الحق في إخضاع كافة المسائل والموضوعات التي تؤثر في حياته وحياة جماعته ومجتمعه للمناقشة وإبداء الرأي<sup>0</sup> وغير خفي أن هذا الحق ليس مطلق على عواهنه بل من المفيد أن يقترن بشئ من التخطيط يضمن فاعليته ويجنبه مخاطر الفوضى<sup>0</sup> فالمشاركة المخططة تقلل من السلبية وتتيح الفرص المناسبة لمباشرتها كعادة وسلوك اجتماعي يحقق مزايا عديدة للمجتمع وأفراده<sup>0</sup>

وهذا ما حمل عدد من المفكرين الغربيين إلي محاولة احتواء هذه الفكرة بالدعوى إلي مفهوم "الديمقراطية المشاركة" تلك الديمقراطية التي تقوم على فرضية أساسية، وهي أنه من المرغوب فيه إيجاد نظام يحقق قدرأ من المشاركة أكبر مما يحقق النظام الديمقراطي الليبرالي الحالي، وإن هذا النظام (الديمقراطية المشاركة) يعتبر أحد النماذج الديمقراطية الليبرالية<sup>0</sup>

ويشير البعض أن تنمية مقومات الديمقراطية المشاركة، فكرياً وتنظيماً وعلاقات من خلال الممارسة التي ترسخ المشاركة في صنع القرار، وتحمل مسئوليات تنفيذه ومتابعته وتقويمه في مختلف مجالات العمل الوطني<sup>0</sup> ومن خلال ذلك يتم تعزيز حقوق الإنسان، ودوافع انتمائه وولائه لمسيرة التنمية في الوطن<sup>0</sup> لذلك فإن تعظيم المشاركة الإيجابية لأفراد المجتمع في عملية التنمية يعد عنصراً أساسياً من عناصر بناء الديمقراطية

المشاركة وترسيخها في الوعي الاجتماعي والممارسة الاجتماعية، وليس ثمة شك في أن الديمقراطية المشاركة في التنمية تعتمد على إتاحة فرص متكافئة أمام المجتمع المحلي دون تفرقة أو تحيز اجتماعي<sup>0</sup>

وقد وصفالرواد النظريين الديمقراطيين من أمثال (روسو Rousseau - ميل Mill - كول Cole) فكر المشاركة المجتمعية ، ويتمثل المبدأ الذي تقوم عليه أفكار هؤلاء النظريين الثلاثة في أن هناك ترابطاً أو تداخلاً بين نظام السلطة في المؤسسات وبين الخصائص السيكولوجية واتجاهات الأفراد ، وتعد الوظيفة الأساسية للمشاركة المجتمعية وظيفة تعليمية تربية.

وتتأصل فكرة المشاركة المجتمعية وتمتد جذورها عبر التاريخ إلي (النظرية الديمقراطية الكلاسيكية) Participatory Democracy ويعتبر " جان جاك روسو" رائد المنظرين لفكرة المشاركة المجتمعية ، ويقوم فكرة في هذا الخصوص على المشاركة الفردية من جانب المواطنين في اتخاذ القرارات ذات العلاقة بمصالحهم، ويرى أن فاعلية المشاركة المجتمعية تتطلب تحقيق قدر من المساواة الاجتماعية بين المواطنين<sup>0</sup>

وقد أشار (روسو) إلي أنه دون الاندماج الشخصي المستمر مع الجماعة لن يكسب الأفراد الإحساس بالعدالة والتعاون ، حيث تعمل المشاركة في صناعة القرار على تعزيز قيمة حرية الفرد وذلك لصناعة قرارات جماعية تكون أكثر قبولاً وخلق مشاعر الاندماج أو الاحتواء في المجتمع وخلق الشعور بالانتماء<sup>0</sup>

ويهتم "روسو" بالوظيفة التعليمية ودورها في تنمية التصرفات المسؤولة للفرد، فمن خلال المشاركة يدرك الفرد أن الصالح العام والمصالح الخاصة جميعها مصالح متكافئة وليست متعارضة<sup>0</sup> كما أن الوظيفة التعليمية تنمي في الأفراد ذات الصفات اللازمة لممارستها ونجاحها فضلاً عن الأثر التراكمي بهذه الوظيفة فكلما شارك الفرد كلما أصبح أكثر قدرة على المشاركة<sup>000</sup> والأثر التراكمي ينعكس على زيادة الشعور للمواطنين بالانتماء إلي مجتمع يسهمون في تطويره وتنميته<sup>0</sup>

ويتفق (ميل) مع (روسو) في القيمة التعليمية للمشاركة ويربط أبعاد هذه الوظيفة بالمؤسسات السياسية المحلية لأن النظام الديمقراطي المركزي الذي لا تسانده مؤسسات ديمقراطية متعددة على المستوى المحلي غالباً نقىض الحرية فلا فائدة من المشاركة القومية ما لم يُعَدَّ الأفراد لهذه المشاركة على المستوى المحلي، قام (ميل) بتوسيع المجتمعات المحلية حتى لا تقتصر على الحكومة المحلية بل تتضمن أيضاً مكان العمل والمؤسسات الأخرى في المجتمع.

ويقوم فكر (كول) - حول الديمقراطية المشاركة أساساً على نظرية الجمعيات ويعرف المجتمع بأنه مجموعة من الجمعيات يرتبط بعضها بإدارة أعضائها . فإذا كان للفرد أن يحكم ذاتياً فيجب أن يشارك في اتخاذ القرار في جميع الجمعيات التي يدخل عضويتها ، وكان مقر العمل بمثابة نقطة البداية الواضحة بسبب امتلاك المواطنين لقدر من الخبرة في هذه المجال، وبالتالي يمكنهم المشاركة بصورة كاملة في صناعة

القرارات المتعلقة بهذه المؤسسة ، بينما يمكن اختيار الممثلين لصناعة القرارات ممن لديهم معرفة عميقة عن المؤسسة0

وفي هذا الصدد يمكن إضافة أن المشاركة كفكرة مجردة لا تعلم، بل تحتاج إلي ممارسة وتدريب وتحتاج إلي وقت كي يصل إلي الاقتناع بها، ففهم الديمقراطية المشاركة والاقتناع بها يمكن الوصول إليه تدريجيا من خلال الممارسة، وإن الديمقراطية المشاركة ليست مجرد المشاركة في اتخاذ القرار لكنها مسألة اتجاهات نحو الآخرين:

- التعاون بدلا من المقارنة0
- محاولة الفهم بدلا من إصدار الأحكام0
- حق الفرد في التعبير عن آرائه0
- اكتساب مهارة الاستماع0
- التقييم النقدي بدلا من القبول غير النقدي0
- إظهار الاحترام للآخرين ولأدائهم0
- الحفاظ على قواعد الديمقراطية0

وتركز نظرية الديمقراطية المشاركة على بعدين أساسيين أولهما: عدم انفصال الأفراد عن مؤسساتهم وأهمية كفاية المؤسسات السياسية على المستوى القومي لممارسة الديمقراطية من مشاركة أكثر لجموع المواطنين، وضرورة تدريب الأهالي لاكتساب الصفات السيكولوجية اللازمة لنجاح المشاركة من خلال عملية المشاركة ذاتها واكتساب الوظيفة التعليمية لممارستها0

**وثانيهما:** أنه لا توجد خطورة على استقرار النظام من التوسع في التطبيق للمشاركة لأن الآثار التراكمية والتكاملية لممارسة عملية المشاركة تنمى في المواطنين الصفات اللازمة للمشاركة الفعالة للانتماء للمجتمع وتقبل القرارات التي يشاركون في اتخاذها.

والتعليم نظام اجتماعي فرعى من نظام أكبر هو نظام المجتمع الذي ينطوي التعليم تحت لوائه، والأمر يستلزم أن تساهم كل مؤسسات الدولة السياسية والاجتماعية والتربوية في تدعيم مبدأ وفلسفة الديمقراطية المشاركة كأسلوب للعمل والتعامل في المجتمع، وبهذه الطريقة تنعكس الديمقراطية على التعليم0 ومن ناحية أخرى فإن ديمقراطية التعليم والعمل على نشرها لا بد وأن تكون عملية لا تقتصر على الدولة بل

يشارك فيها المجتمع ويتحمل مسئوليتها إلى جانب الدولة<sup>0</sup> وبالتالي يمكن تحقيق ديمقراطية التعليم من خلال تأصيل الديمقراطية في المجتمع<sup>0</sup>

وفي هذه الحدود تصبح المشاركة في مجال التربية عموماً تعبيراً عن ديمقراطية التربية من حيث قدرتها على زيادة اهتمام الفئات المستفيدة من العملية التربوية بها، وتؤكد الشعور بالمسؤولية تجاهها، وتؤمن تحريك طاقات عديدة متوفرة في المجتمع يمكن أن تساهم في معالجة قضية التعليم ومشكلاته، وهي أيضاً وسيلة لتوفير الموارد المالية والطاقات البشرية والمواد اللازمة لزيادة فعالية العملية التعليمية، وبالتالي فهي أداة للتحرر من كافة صور التبعية والاغتراب والبيروقراطية<sup>0</sup>

### ثالثاً - آليات المشاركة المجتمعية في التعليم :

يتناغم فكر المشاركة المجتمعية مع فكر مؤسسي النظريات التربوية الذين آمنوا بالديمقراطية في التربية، ويعتبر التلميذ وإطلاق طاقاته وقدراته الإنسانية والإبداعية، وتنمية قدرة الانتماء والمواطنة رهناً بالقدرة على تحقيق تفاعل مستمر، بين أطراف مثلث : المدرسة والأسرة والمجتمع<sup>0</sup>

وتعتبر مشاركة الآباء والمدرسة والمجتمع المحلي جزءاً من السياسة التنظيمية للمدرسة العامة ولا مركزية التعليم وتتضمن هذه المشاركة - مشاركة من قبل الأعضاء داخل وخارج المجتمع المدرسي وهم الآباء ومديرو المدرسة ومعلموها ومنظمات المجتمع الحكومية والمنظمات غير الحكومية، لذا فإن أهم أطراف المشاركة المجتمعية في التعليم فيما يلي:

### أ - مجالس الأمناء والآباء والمعلمين:

هي أحد التنظيمات الاجتماعية داخل المدرسة التي تستهدف الترابط بين المؤسسة التعليمية والمجتمع المحلي من أجل زيادة فعاليتها في رعاية الطلاب تربوياً والمشاركة في تنمية المجتمع المحلي، وهو مجلس مكون من الشخصيات العامة في المجتمع كرجال الأعمال وأساتذة الجامعات والمهنيين، والسيدات المهتمات بالعمل العام ولديهم الرغبة في الاشتراك مع المدرسة في قيامها بالعملية التعليمية. وبذلك تعتبر طرف من أطراف المشاركة المجتمعية في التعليم، بهدف مساعدة إدارة المدرسة في حل المشكلات المدرسية إلى جانب ربطها بالبيئة المحلية المحيطة بها<sup>0</sup>

## أهداف مجالس الأمناء :

تهدف مجالس الأمناء إلى تقريب وجهات النظر بين المشاركين فيها وبين إدارة المدرسة، وتكوين الرؤى والأهداف المشتركة حول متطلبات العملية التعليمية وأهدافها وحول الخطط التي تساعد على تلبية تلك الأهداف والمطالب، كما تهدف إلى بناء الثقة والاحترام والتقدير المتبادل والتفاعل الإيجابي بين المدرسة والمجتمع المدني من أجل تحقيق الاستفادة القصوى لكليهما، وذلك لأن هذه المجالس تستطيع من خلال تبادل المعلومات مع أولياء الأمور ومع أعضاء المجتمع المحلي تقديم وجهات نظرهم واتخاذ القرارات المفيدة للمدرسة ولإدارة المدرسة0

وتأكيداً لأهمية مشاركة أولياء الأمور والمجتمع المحلي في القرار التربوي، وتمكينهم من الإسهام بشكل فعال في رسم الرؤية المستقبلية للمدرسة، وتنفيذ برامجها المختلفة صدر القرار الوزاري رقم (334) بتاريخ 9/14/2006 ليحدد أهداف واختصاصات مجالس الأمناء بما يلي :

1. توثيق الصلات والتعاون المشترك بين الآباء والمعلمين وأعضاء المجتمع المدني في جو يسوده الاحترام المتبادل من أجل دعم العملية التعليمية ورعاية الأبناء0
2. العمل على تأصيل الديمقراطية في نفوس الطلاب واكتسابهم المعلومات والمعارف والقيم الأخلاقية والاتجاهات السليمة التي تساعد على تعميق روح الانتماء للمجتمع والوطن0
3. تحقيق اللامركزية في الإدارة والتقويم والمتابعة واتخاذ القرار0
4. تشجيع الجهود الذاتية والتطوعية لأعضاء المجتمع المدني لتوسيع قاعدة المشاركة المجتمعية والتعاون في دعم العملية التعليمية0
5. تعبئة جهود المجتمع المحلي من أجل توفير الرعاية المتكاملة للطلاب بصفة عامة ورعاية الفئات الخاصة منهم (معوقين / فائقين / موهوبين) بصفة خاصة0
6. إبداء الرأي بين المدرسة وأعضاء المجتمع المدني حول أساليب الارتقاء بالعملية التعليمية والتغلب على المشكلات والمعوقات التي قد تعترضها0
7. تقرير أوجه الصرف والمتابعة علي ميزانية المجلس وعلى الموارد الذاتية للمؤسسة التعليمية والتصرف فيها بما يدعم العملية التعليمية والتربوية ويحقق الرعاية المتكاملة لأبنائنا الطلاب0

8. تعظيم دور المدرسة في خدمة البيئة والمجتمع المحلي والعمل على التغلب على مشاكلها وتحقيق طموحاتها0

ويشكل مجلس الأمناء والآباء والمعلمين من خمسة عشر عضواً على النحو التالي :

1. خمسة أعضاء يمثلون أولياء أمور التلاميذ من غير المعلمين والعاملين بالمدرسة يتم انتخابهم عن طريق الجمعية العمومية0
  2. خمسة من الشخصيات العامة المهتمة بالتعليم يختارهم المحافظ المختص أو من يفوضه0
  3. ثلاثة من معلمي المدرسة ينتخبهم المعلمون في اجتماع الجمعية العمومية ممن ليس لهم أبناء في المدرسة0
  4. مدير/ ناظر المدرسة (مديراً تنفيذياً للمجلس) 0
  5. الأخصائي الاجتماعي على أن يتولى أعمال أمانة سر المجلس0
- ويتم انتخاب رئيس مجلس الأمناء والآباء والمعلمين ونائبه من بين أعضاء المجلس عدا مدير المدرسة والمعلمين بها0

**ويمارس مجلس الأمناء عمله في إطار قانون التعليم والقرارات الوزارية المنفذة له000 ويختص بالآتي :**

1. المساهمة الفعالة مع إدارة المدرسة في وضع خطة متكاملة لتحقيق أهداف المجلس وتطوير المدرسة في ضوء تلك الأهداف ومتابعة تنفيذها وتذليل الصعوبات التي قد يعترضها0
2. العمل على دعم العملية التعليمية وتطويرها وتحديثها بمصادر تمويل غير تقليدية عن طريق تشجيع الجهود الذاتية للأفراد القادرين ورجال الأعمال0
3. العمل على اتصال المدرسة برجال الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني وقادة الرأي الذين يمكن الاستفادة منهم في أنشطة المشاركة المجتمعية0
4. التعاون مع إدارة المدرسة في وضع خطة تنفيذية لصيانة المباني والمرافق الخاصة بالمدرسة والأجهزة والأدوات والوسائل التعليمية الحديثة0
5. العمل على دعم الأنشطة التربوية المدرسية ومتابعة تنفيذها من أجل تنمية شخصية الطلاب وقدراتهم على مواجهة الظواهر السلبية التي يتعرضون لها (تدخين - إدمان - عنف000الخ)0



6. العمل على توفير الرعاية اللازمة والبرامج والأنشطة التربوية للفئات الخاصة من الطلاب (معوقين - فائقين - موهوبين) وكذا توفير الرعاية الاقتصادية والاجتماعية للطلاب غير القادرين0
7. العمل على تحقيق التعاون بين المدرسة والمؤسسات الأخرى كالجامعات ومراكز الشباب والجمعيات الأهلية والإعلام والثقافة لاستغلال إمكانياتها في دعم العملية التعليمية ورعاية الطلاب (ملاعب ، مكتبة، معمل، كمبيوتر، أجهزة0000)
8. تعزيز دور المدرسة في خدمة البيئة المحيطة والتعامل مع مشاكلها وطموحاتها (فصول محو الأمية- توعية- نادى صيفي)0
9. العمل على دعم إعداد قاعدة بيانات بالمدرسة تشمل شئون الطلاب والعاملين والعهد والأدوات الموجودة بالمدرسة0
10. تقديم الخبرة والرأي لإدارة المدرسة في مختلف المجالات التربوية والتعليمية والمعاونة في تذليل الصعوبات والمشكلات الطلابية والتعليمية والمشاركة في برامج تقويم سلوك الطلاب0
11. اعتماد الحساب الختامي للمشروعات وفق الخطة المقدمة0
12. تقرير صرف أي مبلغ من أموال المجلس لتحقيق الخطة التي يقررها المجلس وفي حدود الموازنة المعتمدة0
13. مناقشة ومراجعة وإقرار الحساب الختامي والميزانية توطئة لعرضها على الجمعية العمومية بالمدرسة في بداية العام الدراسي التالي0
14. إعداد التقرير السنوي الذي يعطى صورة مفصلة عن نشاط المجلس وأعماله والذي يتضمن المشروعات والخدمات التي قام به أو شارك فيها مقرونة بما انفق عليها والصعوبات التي حالت دون تنفيذها بعض ما ورد في خطته، ولا يجوز عرض التقرير السنوي على الجمعية العمومية إلا بعد موافقة المجلس0
- وفي هذا الصدد نؤكد علي أن مجالس الأمناء تمثل تحولا كبيرا في عملية اتخاذ القرار التي تؤثر على المدارس وعلى جودة العملية التعليمية بداخلها، وذلك لأنها تنقلها من يد السلطة التي كانت تسيطر على المدارس إلى مجموعة من مجالس الأمناء تتركز مهامهم في اتخاذ القرارات التي تتوجه كافة فعاليتها نحو الارتقاء بمستوى الطالب والمدرسة، ومستوى جودة العملية التعليمية، كما تتركز مهامها أيضا في تحديد آليات تطبيق تلك القرارات على أرض الواقع"0 وتؤكد الأدبيات في هذا المجال أن العمل الجماعي

وصنع القرار الجماعي من أهم متطلبات واحتياجات المجالس المدرسية لأن ذلك يساهم في توليد واستنباط العديد من الأفكار الجديدة، لأنها تضم مجموعة كبيرة من الأفراد كل منهم له خلفيته الثقافية الخاصة به 0

## ب- المجالس الشعبية المحلية:

في إطار مبدأ اللامركزية كضرورة تقتضيها متطلبات الديمقراطية التي تقوم على منح المواطنين حق إدارة شئونهم بأنفسهم والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تمس حياتهم، فإن الإدارة المحلية هي أسلوب إداري بمقتضاه تقسم الدولة إلى وحدات ذات بعد جغرافي محلي 0 فقد حدد عام 1960 القانون رقم 124 الذي ينظم أجهزة الإدارة المحلية، وتتشكل المجالس المحلية من (مجلس المحافظة، مجلس المدينة، مجلس القرية) وقد نص القانون على اختصاصات تدور مع مستوى الإدارة سعة وضيقاً، فمجلس المحافظة له من الاختصاصات أكثر من تلك التي لمجلس المدينة مثلاً، كما حدد القانون الاختصاصات ولن يضع عليها قيداً لوجوب ممارستها في نطاق السياسة العامة للدولة:

ويشرف على هذه الوحدات المحلية مجلس شعبي محلي يمثل الإدارة العامة لمواطنيها ويمارس السلطات الموجه له بمقتضى القانون وهي الإشراف والرقابة على مختلف المرافق والأعمال، وعلى تنفيذ الخطط الخاصة بالتنمية المحلية بما لا يسبب أي ضيق لأي مسئول تنفيذي ويمكن للمجالس الشعبية المحلية أن تسهم في إرشاد رجال الأعمال، اللذين يرغبون المساهمة في حل المشكلات التعليمية إلى وسيلة المشاركة، وتحفيزهم نحو المشاركة الفعالة في حل المشكلات التعليمية. وتجدر الإشارة أن المشاركة كوحدة من الركائز التي تقوم عليها المجالس المحلية لها عدة فوائد منها :

1. تعلم الناس التعاون مع بعضهم البعض ومع الحكومة وهذا يؤدي إلى حل المشكلات بأنواعها المختلفة 0
2. تسهم في التخفيف عن كاهل السلطة خاصة في المشروعات القومية 0
3. تجعل الناس يتقبلون القرارات والقوانين والمشروعات وبالتالي لا يقفون ضدها ولا يكونوا سلبيين معها 0
4. تجعل الناس أكثر إدراكاً لمشكلاتهم وإمكاناتهم وبالتالي يكونون أقدر على مواجهة المشاكل 0
5. تدعم رقابة الشعب على أداء الحكومة وينعكس هذا في أداء جيد بالطبع 0

6. تحد من مظاهر الإتكالية على الجهود الحكومية وتحد من السلبية وتحد من عجز المجتمع على مواجهة المشكلات<sup>0</sup>

وبصدور قانون الحكم المحلي رقم 43 عام 1979م وتعديلاته في عام 1981 انتقلت مصر من نظام الإدارة المحلية إلى نظام الحكم المحلي الذي عبر عن المسؤولية المشتركة للسلطات المركزية والمحلية، فتم فتح المجالات سلطات في مجال إدارة التعليم امتدت إلى إنشاء وتجهيز وإدارة مجالس التعليم العام الإلزامي والثانوي (عدا المدارس التجريبية) وفق خطة وزارة التربية والتعليم هذا بجانب تحديد مواقع المدارس وتوزيع وفتح الفصول اللازمة للتوسع في التعليم والترخيص بإنشاء المدارس الخاصة والإشراف على امتحانات النقل<sup>0</sup>

ويتضح الاتجاه الجديد في التشريعات التعليمية اللامركزية الإدارية في التعليم، بدلا من التركيز الإداري في ديوان الوزارة، ويؤكد ذلك قانون التعليم رقم 139 لسنة 1981 في مادته الحادية عشر على أن تتولى الأجهزة المحلية مباشرة كافة السلطات التنفيذية التعليمية في المجالات وتتفرغ السلطات التعليمية المركزية والمجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي لرسم السياسة التعليمية، والتخطيط لها، ورسم الخطط والبرامج اللازمة للتنفيذ التشريعي<sup>0</sup>

**ويمكن تحديد المهام التعليمية للوحدات المحلية كما يلي :**

1. اختيار الأماكن الملائمة لإقامة المباني المدرسية وافتتاح الفصول اللازمة وتجهيز المكتبات الملحقة بتلك المدارس بالإضافة إلى تجهيز الملاعب والمعامل<sup>0</sup>
2. الإشراف على تطبيق المناهج المقررة واقتراح تطويرها أو تعديلها في ضوء ظروف البيئة المحلية واقتراح الساعات اللازمة لتدريس كل منهج من هذه المناهج<sup>0</sup>
3. تحديد موعد الأجازات في ضوء ظروف كل منطقة، وتحديد مدة العام الدراسي الزمنية.
4. دراسة وإعداد الخطط والبرامج الخاصة بمحو الأمية وتعليم الكبار<sup>0</sup>
5. الإشراف على الامتحانات<sup>0</sup>
6. تدبير وتنظيم وسائل التغذية للطلاب<sup>0</sup>

**وللمشاركة في المجالس المحلية المجالات التالية :**

- **الأهداف التعليمية :** المشاركة في تحديد الحاجات التعليمية وتحديد الأهداف، ومتابعة وتقييم التقدم في إحراز هذه الأهداف0

- **الموارد البشرية :** (مدير المدرسة - المعلمين وغيرهم من أعضاء المدرسة)، المشاركة في تحديد ومعرفة المؤهلات وتقديم المرشحين واختيارهم، وتخطيط وإجراء التوجيه والتدريب لهيئة العاملين0

- **الميزانية :** تحديد الحاجات الأساسية للمدرسة، ووضع أولويات للميزانية، وعرض وتبني ميزانية محددة الاستخدام المناسب لصناديق التمويل0

- **البرنامج التعليمي :** تخطيط وتطوير البرامج الجديدة أو التي تمت مراجعتها، وإعداد وإصدار موافقة على اقتراحات المشروعات الخاصة والمتابعة وتقييم البرامج، وتعزيز المشاركة في مشروعات البحث العلمي0

- **التسهيلات :** تحديد أولويات الإصلاح، تجهيز واختيار مواقع البناء و التخطيط لإقامة أبنية جديدة0

- **تحديد حاجات المجتمع -** توضيح برامج السياسة التعليمية وتقديم الدعم والخدمات للآباء والطلاب والمعلمين والأعضاء المقيمين في المجتمع، والتخطيط والقيام بالتوجيه والأنشطة التدريبية للآباء والمجتمع والقيام بإجراء أنشطة اجتماعية لزيادة نسبة التمويل المادي المخصصة للمدرسة0

وعلى الرغم من المسؤولية القانونية للمجالس المحلية عن ممارسة المهام السابقة في مجال التعليم إلا أن الواقع التعليمي يقرر استمرارية وزارة التربية والتعليم في مباشرة سلطاتها التنفيذية على مديريات وإدارات التربية والتعليم بمحافظات ومراكز الجمهورية، لذا لم تتحقق محاولات الإصلاح المنشود في رفع كفاءة الأعمال الإدارية على الصعيد المحلي وذلك أنها تركز دائما على واحد أو أكثر من العناصر المؤثرة على الإدارة التربوية دون باقي العناصر، ففي بعض الأحيان تتبلور عمليات تطوير الإدارات التربوية في شكل تدريب وإعداد القادة الإداريين، وفي أحيان أخرى يتخذ التطوير شكل تغيير في اللوائح والقوانين المنظمة للنشاط الإداري التربوي بشكل عام 000 الخ0 كل تلك المحاولات لم تكن مجدية، لأنها كانت دائما محاولات جزئية منعزلة عن بعضها البعض، هذا بجانب معاناة أجهزة التعليم المحلية بالمحافظات من ضالة الموارد المحلية للتعليم، لاعتمادها على الإعانات المالية الواردة إليها من الحكومة، وعدم وجود أجهزة مالية على المستوى المحلي0

و يرجع ضعف الدور الذي تقوم به المجالس المحلية في المشاركة في التعليم إلى العديد من الأسباب منها :

1. عدم التنسيق والربط بين المجالس المحلية والمنظمات المجتمعية الأخرى على مستوى النشاط الموحد والمتكامل، فهي تعمل منعزلة0
2. عدم استناد المشاركة المجتمعية على رؤية مستقبلية أو أساليب جديدة تراعى الاستمرارية، وغياب التخطيط عن هذه المجالس0
3. عدم وضوح النظام التشريعي والمناخ التنظيمي الذي تعمل في إطاره المجالس المحلية0
4. ضعف المشاركة نتيجة فقد الثقة بين المجتمع والدولة وبعض هذه المجالس وأهدافها0
5. محدودية الممارسة الديمقراطية داخل هذه المجالس المحلية والقصور في تطبيق مبدأ الشفافية والمحاسبية، نظرا لقلة الخبرات والمهارات الإدارية لأعضاء المجالس المحلية وضعف الدافعية للمشاركة.

لكل ما سبق كانت الفجوة عميقة بين ما تقتضيه اللوائح والقوانين من منح المحليات سلطات واسعة في مجال التعليم العام، بهدف دعم وتأکید دور المجالس المحلية في التخطيط اللامركزي للتعليم وتمويله وإدارته، وبين واقع المشاركة للمجالس المحلية في التعليم على الصعيد المحلي0

### ج - الجمعيات الأهلية :

تقوم الجمعيات الأهلية في مصر بدور هام في تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية والصحية والتعليمية، بحيث يمكن للدولة أن تتخذها كشريك للمنظمات الحكومية عن طريق توظيف قدرة هذه الجمعيات في خلق المشاركة المجتمعية وإيجاد الشعور العام، بمسؤولية أفراد المجتمع عن إشباع احتياجاتهم وحل مشاكلهم، فعن طريق الجمعيات يمكن أن تتوفر موارد عظيمة لخدمات الرعاية الاجتماعية وللتنمية عامة سواء كانت هذه الموارد أموال أو مساهمات تفيد في تقديم الخدمات أو عملية التنمية.

وتعرف الجمعيات الأهلية بأنها "جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة محددة أو غير محددة، تتألف من أفراد طبيعيين أو اعتباريين أو منهما معا، ولا يكون غرضها الحصول على ربح مادي أساسا لمؤسسيها، وتتسم أنشطتها بكونها نابعة من الرغبة القوية لهؤلاء الأفراد في سد بعض احتياجات الناس، والتوصل إلى حلول عملية لمشكلاتهم، وقائمة على الفكر التطوعي والمشاعر الإنسانية الفياضة والبعد عن الأنانية0

لذا تعتبر الجمعيات الأهلية وسيلة للمشاركة، حيث تعتبر بناء مناسباً لأي شخص في مجتمع محلي يهتم بمجتمعه ويمكن أن يساهم من خلالها بنشاط فيما يعنيه من اهتمامات أو مشاكل0 وإنه لقيمة كبرى أن تعمل الجمعيات كوسيلة تساعد الناس على القيام بنشاط في أمر يعنيه، وسوف يكون أفراد المجتمع في ذلك الوقت أكثر رغبة في المساهمة، والتطوع بخبراتهم ووقتهم وجهودهم للعمل مع المنظمة الخيرية0

وفي مصر يعرف قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم 84 لسنة 2002 الجمعية الأهلية بأنها :  
"كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة تتألف من أشخاص طبيعيين، أو أشخاص اعتبارية،  
أو منهما معاً، لا يقل عددهم في جميع الأحوال عن عشرة، وذلك لغرض غير الحصول على ربح مادي 0

وهذا وتتبع أهمية الجمعيات في إنها تعبر عن تشكيلات أساسية للمجتمع المدني الذي يتسم في أهم  
ملامحه بانتشار التنظيمات الاجتماعية الأهلية للتعبير عن إرادة المصالح المختلفة أو لأداء خدمات إنمائية  
وإنسانية عامة، تعود بالنفع على المواطنين بصفة عامة كالعامل في مجالات الصحة والثقافة والتعليم وحماية  
البيئة وغير ذلك 0 وتلعب الجمعيات الأهلية دوراً رئيسياً في تخطيط وتقديم الخدمات الاجتماعية في مصر  
حيث تعتبر هذه الهيئات شريك للمنظمات الحكومية في تحقيق أهدافها وأغراضها نحو تحقيق احتياجات  
الناس

لذلك تحرص الدول على تشجيع وتدعيم الجمعيات الأهلية بالعديد من الوسائل، نذكر منها: تقديم  
الإعانات والقروض، وتقديم التسهيلات الجمركية، تخفيض رسوم الخدمات لها (مثل الكهرباء والماء)، الإعفاء  
من الضرائب، تكليفها بتنفيذ بعض البرامج الحكومية، وضع القوانين وتعديلها بما يسهل عمل الجمعيات  
ويعطى لها مزيد من حرية الحركة والعمل 0

ومنذ حقبة السبعينيات في القرن الماضي، انطلقت حركة الجمعيات الأهلية بشكل كبير لسد الفجوة  
نتيجة انسحاب الدولة من تحمل المسؤولية الكاملة والشاملة للتنمية في المجتمع 0 وقد وصل عدد الجمعيات  
المسجلة طبقاً للقانون إلى 17000 جمعية وتنشط في 17 مجالاً من مجالات العمل الاجتماعي، وفي  
مقدمتها جمعيات الرعاية الاجتماعية (74%) وجمعيات تنمية المجتمع المحلي (26%) من إجمالي عدد  
الجمعيات الأهلية في مصر 0 وتدعم هذه الجمعيات بـ (659 مليون جنيه من الحكومة المصرية، كما أن  
هناك (81) جمعية أهلية تحصل على إعانات خارجية تصل إلى (100 مليون جنيه)، وقد حدد القانون  
الجديد للجمعيات في مصر الصادر بتاريخ 2002/6/1 كيفية حصول الجمعيات الأهلية على الإعانات  
الخارجية بعد الحصول على إذن من وزارة الشؤون الاجتماعية وتشمل هذه الإعانات - بجانب الإعانات  
المالية - الكتب والنشرات والمجلات العلمية والفنية 0

وفي ظل هذا التوجه لشراكة فاعلة بين الجمعيات الأهلية وبقية التنظيمات الاجتماعية والمهنية في المجتمع المصري تتعالى الصيحات منادية باستنهاض المبادرات لدعم قضايا التعليم، سواء بالتبرع بالمال أو بالأراضي من أجل كفاءة المدارس وتحسين العملية التعليمية<sup>0</sup> فأصبحت الجمعيات الأهلية موضوع اهتمام الرأي العام وتنادى كافة وسائل الإعلام بمزيد من الحريات لهذه الجمعيات من أجل تفعيل إسهاماتها في تدعيم القضايا التعليمية<sup>0</sup>

وعلى صعيد ما يمكن أن تنهض به الجمعيات الأهلية في مجال التعليم أشارت العديد من الدراسات إلى أن تحديات القرن الحادي والعشرين قد فرضت على الحكومة حتمية تعزيز دور القطاعات غير الحكومية في التنمية المجتمعية مع ضرورة إبراز ما للجمعيات الأهلية من أدوار بارزة في مجال الخدمات التعليمية، فالجهود الخيرية في مجال التعليم سبقت في وجودها ظهور التعليم الحكومي منذ عهود طويلة في الوطن العربي، وفي ظل تشجيع الدول العربية للجمعيات الأهلية في الوطن العربي تسعى وزارات التربية والتعليم إلى عقد شراكة مع الجمعيات الأهلية بهدف تفعيل أدوار هذه الجمعيات في تدعيم القضايا التعليمية لسد العجز، ورفع كفاءة العملية التعليمية<sup>0</sup>

حيث تم إنشاء إدارة عامة للجمعيات داخل الوزارة في يناير عام 1999، واعتمادها إدارة عامة بالقرار (411) لسنة 2000 وزير التنمية الإدارية، وتهدف إلى :

- دعم دور الجمعيات في المشاركة المجتمعية وتوفير قواعد المعلومات اللازمة<sup>0</sup>
- تنسيق المشروعات ومواجهة الصعوبات التي تواجه مشروعات المشاركة من خلال لجنة تنسيقية من ممثلين عن الجمعيات الأهلية والوزارة<sup>0</sup>

**ومن المهام المنوطة بإدارة الجمعيات الأهلية بوزارة التربية والتعليم ما يلي :**

1. حصر الجمعيات الأهلية العاملة في نطاق التعليم<sup>0</sup>
2. التنسيق بين الجمعيات في تقديم خدماتها<sup>0</sup>
3. تذليل الصعوبات التي تعترض الجمعيات عند تنفيذ المشروعات<sup>0</sup>
4. اقتراح القرارات التي تخدم العملية التعليمية<sup>0</sup>
5. اقتراح مشروعات تساهم في دعم العملية التعليمية<sup>0</sup>
6. المشاركة في متابعة التمويل الوارد من الصناديق المحلية والدولية<sup>0</sup>

وحرصاً من وزارة التربية والتعليم - في الآونة الأخيرة - على تشجيع الجهود التربوية للجمعيات الأهلية في العملية التعليمية، صدر القرار الوزاري رقم (30) بتاريخ 2000/2/10 الذي نص على التصريح للجمعيات الأهلية بإنشاء مدارس الفصل الواحد، مدارس المجتمع، المدارس الصغيرة، وفق ضوابط حددها القرار، في عقد شراكة بين الوزارة والجمعيات 000 ويهدف إلى :

1. تفعيل دور الجمعيات في تدعيم خدمة تعليمية للأماكن الأكثر حرماناً، والتي يصعب الوصول إليها بالتعليم التقليدي0
2. مواجهة احتياجات البيئات المنعزلة والمحرومة، والتصدي لبعض العادات والتقاليد التي تؤثر على استمرار التلاميذ في الدراسة0
3. دعم قدرات المجتمعات المحلية في تعزيز الأنشطة التعليمية، وتأكيد هذه القدرات بالمشاركة الإيجابية0
4. إيجاد نوع من التلاؤم المستمر بين الجمعيات الأهلية وخدمات المجتمع0

هذا ويمكن اضافة مجالات أخرى لمشاركة الجمعيات الأهلية في العملية التعليمية، علي النحو التالي :

- تقديم البرامج التدريبية الضرورية لرفع كفاءة المعلمين بجانب المساهمة الفعالة في بناء المدارس وتحسين مبانيها ومرافقها، والارتقاء بمستوى ممارسة الأنشطة التربوية والثقافية والترفيهية للتلاميذ، وتعزيز مشاركتهم في البرامج المدرسية بالإضافة إلى تنمية الحوار بين المدرسة والبيئات المحلية المحيطة0
- عقد برامج للتوعية بمشكلة الأمية وأثرها في قضية التنمية والمشكلة السكانية، ونشر الوعي بين الأهالي، والعمل على تغيير توجهات الأفراد المتعلمين نحو الوعي الاجتماعي بالأمية0
- إقامة قنوات من الحوار بين المدرسة والقرية تستهدف: بث الوعي بأهمية التعليم في نفوس أبناء القرية، إثراء عوامل الالتزام بين الأفراد والجماعات نحو النهوض بقريتهم، بجانب تنمية جوانب الانتماء وتعميق قيم العطاء والنصيحة من قبل هؤلاء الأفراد من أجل الصالح العام.

#### **د- مشاركة الأحزاب السياسية:**

يعرف الحزب السياسي بأنه جماعة من الناس تخضع لتنظيم معين وتعتنق ايديولوجية محددة تؤمن بها وتدافع عنها وتعمل علي بلورتها في صورة برنامج يقوم علي أهداف سياسية واقتصادية واجتماعية وتربوية ترنو في مجملها إلي الخير العام ورفاهية المجتمع.



وتعد الأحزاب السياسية انعكاسا للديمقراطية باعتبارها الإطار المؤسسي الذي يعبر عن مطالب واهتمامات المواطنين. ولقد احتلت قضية التعليم مكانا بارزا في برامج جميع الأحزاب السياسية، وذلك من منطلق ضرورة مشاركتها في دعم العملية التعليمية ماديا وفنيا ومن صور هذه المشاركة:

1. اشتراك المتخصصين من أعضائها في إعداد وتطوير المناهج الدراسية.
2. المشاركة في العمل التربوي والتعليمي الذي يهدف إلى القضاء علي الأمية.
3. تنمية قدرات المواطنين وتأهيلهم للعمل السياسي، وتوفير ما يحتاج إليه التعليم من كفاءات وتخصصات.
4. إصدار العديد من الصحف والكتيبات والنشرات، وعقد المؤتمرات الحزبية بصفة دورية للتعرف علي آراء واتجاهات أعضاء المجتمع حول قضايا ومشكلات التعليم. والعمل علي إيجاد حلول لها.
5. تقوم من خلال الصحف الحزبية بتوعية الأميين بخطورة الأمية عليهم وعلي المجتمع، وفتح الفصول والمراكز اللازمة لمحو الأمية وتزويدها بالمعلمين.

## خاتمة

وهكذا، يتضح أن المشاركة المجتمعية في العملية التعليمية تقدم الإسهامات والجهود التطوعية غير الملزمة من جانب أفراد المجتمع بكافة فئاته ومؤسسات المجتمع المحلي والجمعيات الأهلية في دعم التعليم لمواجهة بعض مشكلاته ومعالجتها. وفي ضوء تحديد آليات المشاركة المجتمعية المتمثلة في مجالس الأمناء وأجهزة الحكم المحلي والجمعيات الأهلية أمكن تحديد ما يمكن أن يشارك كل منهم في التعليم من خلال : المشاركة في التمويل للنهوض بالتعليم على صعيد المجتمع المحلي، والمشاركة مع الإدارة المدرسية في صناعة القرار التعليمي وحل المشكلات المدرسية، مع تحقيق الرقابة الذاتية على الأداء داخل المدرسة ، والمشاركة في الارتقاء بمستوى ممارسة الأنشطة التربوية والثقافية بما يتناسب مع المجتمع المحلي.

## مراجع وقراءات الفصل:

1. أحمد كامل الرشيدى: بحوث ودراسات تربوية في الميزان، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1998.
2. اميل فهمي شنودة: فعالية المشاركة الشعبية في التنمية المحلية التربوية في جمهورية مصر العربية – دراسة مستقبلية، دراسة مقدمة إلى المؤتمر العلمي السنوي التاسع: التربية والتنمية ثقافة المشاركة وسلوكياتها في الوطن العربي، كلية التربية، جامعة حلوان، 2-3 مايو 2001.

3. جورجيت دميان جورج: المشاركة المجتمعية مطلب أساسي لمواجهة بعض قضايا التعليم بين أصالة الماضي وواقع الحاضر، المؤتمر العلمي السنوي :آفاق الإصلاح التربوي في مصر،كلية التربية، جامعة المنصورة، بالتعاون من مراكز الدراسات المعرفية بالقاهرة، 2-3 أكتوبر 2004.
4. حامد عمار: دراسات في التنمية والثقافة (7) .. في التنمية البشرية وتعليم المستقبل (رؤية معيارية) ، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، 1999.
5. حامد عمار ، محسن يوسف: إصلاح التعليم في مصر\_ تقديم إسماعيل سراج الدين، منتدى الإصلاح العربي ، مكتبة الإسكندرية، 2006.
6. حسن حسين البيلاوى: معايير جودة العملية التعليمية في ضوء تفعيل المشاركة المجتمعية، المؤتمر السنوي الثاني لمركز تعليم الكبار: تقويم التجارب والجهود العربية فى مجال محو الأمية وتعليم الكبار، جامعة عين شمس، 13-14 أبريل 2004.
7. حنان إسماعيل أحمد : رؤية مقترحة لتفعيل دور التعليم المجتمعي للفتيات في مصر، مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، العدد (28)، الجزء (4)، 2004.
8. رسمى عبد الملك رستم وآخرون: معوقات أداء الإدارة التعليمية عن تحقيق أهداف التعليم الأساسي،المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، 1991.
9. رسمي عبد الملك : تفعيل دور التنظيمات المدرسية في التربية للديمقراطية ، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، 1999.
10. رئاسة الجمهورية، المجالس القومية المتخصصة : المجتمع والمشاركة الشعبية،تقرير المجلس القومي للثقافة والفنون والآداب والإعلام، الدورة(28)، 1996-1997.
11. رئاسة الجمهورية، المجالس القومية المتخصصة : دور المشاركة الشعبية في التنمية، تقرير المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية، الدورة العشرون، القاهرة، 99-2000.
12. سلامة عبد العظيم :الإدارة الذاتية ولامركزية التعليم،دار الوفاء،الإسكندرية،2006.
13. سوزان محمد المهدي، رمضان أحمد عيد : التنظيمات الشعبية وتحقيق الشراكة المجتمعية في التعليم دراسة مقارنة في الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا وبلجيكا وإمكانية الاستفادة منها في مصر، مجلة التربية والتنمية، السنة العاشرة، العدد (26)، نوفمبر 2002.
14. ضياء الدين زاهر : تعليم الكبار - منظور استراتيجي، دار سعاد الصباح، القاهرة، 1993.

15. طارق وفيق : في مسألة الحوار والمشاركة المجتمعية في مصر - رؤية تحليلية لأبعاد الأزمة، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2005.
16. عاطف بدر بوزينة ، أمل مختار قناوى : الدور التربوي للجمعيات الأهلية بمحافظة بنى سويف - دراسة ميدانية ، مجلة البحث في التربية وعلم النفس، كلية التربية، جامعة المنيا، المجلد (17) ، ع(2)، اكتوبر 2002.
17. عبد السلام محمد الصباغ : تفعيل دور الجمعيات الأهلية المصرية في التعليم في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة ، رسالة دكتوراه ، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، 2001م.
18. عزة عبد العزيز سليمان وآخرون : الجمعيات الأهلية وأولويات التنمية بمحافظة مصر العربية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (136)، معهد التخطيط القومي، القاهرة، يناير 2001.
19. على السيد الشخبي: المشاركة المجتمعية في التعليم - الطموح والتحديات، المؤتمر العلمي السنوي :آفاق الإصلاح التربوي في مصر، كلية التربية، جامعة المنصورة، بالتعاون من مراكز الدراسات المعرفية بالقاهرة، 2-3 أكتوبر 2004.
20. على ليله : المشاركة الشعبية لحماية البيئة من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2002.
21. عماد محمد محمد : دور مؤسسات المجتمع المدني في حل بعض المشكلات المدرسية - دراسة ميدانية، مجلة الثقافة والتنمية، السنة الخامسة، العدد 11، اكتوبر 2004.
22. محمد الأصمعي محروس سليم : الإصلاح التربوي والشراكة المجتمعية المعاصرة - من المفاهيم إلى التطبيق، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة ، 2005.
23. محمد صبري الحوت، ناهد عدلي شاذلي: التعليم والتنمية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2007.
24. محمد عبد السميع: نماذج النظرية الاجتماعية، المكتبة المصرية، الإسكندرية ، 2003.
25. محمد على عليوة : نحو دور فعال للمجالس الشعبية المحلية في العملية التعليمية بمحافظة الشرقية، المؤتمر العلمي السنوي الرابع: مستقبل التعليم في الوطن العربي بين الإقليمية والعالمية، كلية التربية، جامعة حلوان، الجزء الثاني، 20-21 ابريل 1996 0
26. محمد يونس الحملأوى : الجمعيات الأهلية ضرورة تربوية، مجلة التربية ، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، كلية التربية، جامعة عين شمس، ع(6)، السنة الخامسة، مارس 2002.
27. محمود عبده أحمد : دور الأنشطة الطلابية في إكساب قيم المشاركة لدى طلاب جامعة الأزهر، رسالة ماجستير ، كلية التربية، جامعة الأزهر، القاهرة، 2005.

28. معهد التخطيط القومي : المشاركة الشعبية ودورها في تعاظم أهداف التنمية المعاصرة المحلية والريفية والحضرية0 دراسة حالة لنموذج تنمية الإسكندرية بالمشاركة الشعبية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم (150)، القاهرة، إبريل، 2002.
29. هالة محمد السيد دراسة تحليلية للشراكة بين الجامعة والمجتمع في ضوء خبرات بعض الدول، رسالة ماجستير ، كلية التربية، جامعة بنها، 2006 .
30. هدى سعد السيد : الجمعيات الأهلية في مصر – نشأتها، ومجالات عملها، إدارتها وتمويلها ومقترحات لتطويرها، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، ع (53)، الجزء الثاني، سبتمبر 2003.
31. وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية، القانون رقم (84) لسنة 2002، قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية، المادة رقم (1).
32. وزارة التربية والتعليم: معاً من أجل تعليم أفضل للجميع، المؤتمر العربي الإقليمي للتعليم للجميع :الرؤية العربية للمستقبل، القاهرة، 1-3 يونيو 2004.
33. وزارة التربية والتعليم: قانون التعليم 139 لسنة 1981 مادة ( 11 ) .
34. وزارة التربية والتعليم: قرار وزاري رقم (334) بتاريخ 2006/9/14 بشأن مجالس الأمناء والآباء والمعلمين، (المادة 2، المادة3، المادة4).
35. وزارة التربية والتعليم: مبارك والتعليم – التعليم المصري في مجتمع المعرفة، قطاع الكتب، القاهرة، 2003.
36. وزارة التربية والتعليم: مبارك والتعليم – النقلة النوعية في المشروع القومي للتعليم، قطاع الكتب، القاهرة، 2002.